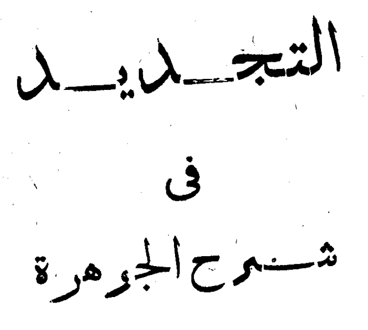


القسم الثاني

الدكتور
محمد ضياء الدين الكردي
الأستاذ المساعد بكلية أصول الدين

الدكتور
علي معبد فرغلي
المدرس بكلية أصول الدين

الناشر
مكتبة الكليات الأزهرية
حسين محمد امبابي وشركاه
٩ ش الصنادقية بالأزهر

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمـــة

الحمد لله المنفرد بالإيجاد والاعدام المنزه عن النقص والاضداد وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لاشريك له القديم المخالف لكل شيء واشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله الصادق الأمين المبلغ كل ما أمر بتبليغه من رب العالمين صلى الله عليه وسلم .

وبعد فهذا شرح جديد لجوهرة التوحيد للإمام إبراهيم بن محمد البيجوري ونحن فى هذا العمل توخينا التبسيط والتوضيح حتى نقدم هذه الموضوعات فى قالب جديد خالى من التعقيد والتطويل وخاصة فى هذا القسم جعل الله هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ونفع به كل من تلقاه بقلب سليم والمرجو ممن يطلع عليها أن ينظر إليها ناظر البصير لما تقع فيها من الهفوات والله ولى التوفيق.

المؤلفان

أسماء الله وصفاته التوفيقية

وعندنا أسماؤه العظيمه كذا صفات ذاته قديمه
واختير أن اسماه توقيفية كذا الصفات فاحفظ سمعيه

لما انتهى المصنف من ذكر الصفات وتعلقاتها بدأ يحدثنا عما يجب على الإنسان اعتقاده بالنسبة لهذه الصفات وأضاف إليها الأسماء فقال : وعندنا أى أهل السنة والجماعة أن اسماءه قديمة خلافاً لما ذهب إليه المعتزلة من أنها حادثه وضعها الخلق .

إذ يرى المعتزلة أن هذه الأسماء لم تطلق إلا بعد أن وجدت اللغات وأخذت منها الأسماء اللائقة بالله تعالى على حسب ما استشعره الناس من الآثار الموجودة ، ورد عليهم بأن هذه الأسماء قديمة باعتبار التسمية ، وهذا رد لا يصلح ، إذ التسمية علاقة بين اسم ومسمى فإذا كان الاسم حادثاً فالتسمية بالتالى حادثة . وسيقت ردود لا تقوم على ساق أمام رأى المعتزلة ، ومنها دليل رأو أنه لا يصلح أيضاً للرد عليهم وهو : أن قدمها من حيث علم الله وتقديره فى الأزل : وكان الرد عليه أن جميع الحوادث معلومة لله تعالى .

والحقيقة أن اسماءه تعالى قديمة وأنها معلومة له كجزء من علمه المتعلق بالواجب والمتمثل فى ذاته وصفاته وأسمائه ، ولم يخص بالذكر وأنها تدل على مفهوم الذات ولا يعترض عليه بأن جميع الحوادث معلومة لله إذ أن علمه بالحوادث أزلا علم بما سيكون ، وعلمه بأسمائه وصفاته علم بما هو كائن ، ويؤيد هذا . أن هذه الأسماء أطلقت على الله تعالى فى كتبه المقدسة وهى كلامه القديم ونادته بها الملائكة قبل أن يوجد البشر ، وعلم آدم الأسماء كلها

ثم عرضهم على الملائكة فقال أنبئونى بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين قالوا سبحانك لاعلم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم ».

وإذا كان المعتزلة يرون أن الأسماء من وضع الواضعين فهى حادثة إذ منها أسماء لا يمكن وضعها إلا بعد ثبوت أثرها وفعلها فى الخارج كالخلاق والرزاق فإننا نقول إن هذه الأسماء دلت على الذات وعلى معنى زائد على الذات فهى صفات ذات تعلق بأثر خارجى هو إيجاد الرزق والخلق مثلها فى ذلك مثل القدرة والإرادة فكما لا يقتضى حدوث متعلق القدرة والإرادة حدوثهما فكذلك لا يقتضى حدوث متعلق الخلاق والرزاق حدوثهما .

ولنا فى أن تكون الأسماء قد وضعها الخلق لله تعالى بعد إدراكهم لها أننا نجد أسماء ورد بها النص توهم مشابهة الله تعالى لغيره وتوهم وصول الضر إليه ووقوع الاعتداء عليه مما يجعل أى عقل يحكم باستحالتها على الله تعالى ولو طلب منه أن يطلقها عليه لعدها كفراً لأنها تعطى نقصاً لا يليق بجلاله سبحانه وتعالى وذلك مثل : الصبور وهو كما ترى صيغة مبالغة من الصبر فهو يدل على شدة مقاساة ومعاناة فى تحمل الأذى والمصائب وهو لا يليق بالله تعالى ، وكذلك الحليم والرشيد والضار فهذه الأسماء تجعلنا نقطع بأنها لم يضعها واضع لله تعالى لأنها كما علمت لا تليق بقدسيته ومع ذلك فقد وردت بها النصوص وأمرنا بإحصائها فلم يبق أمامنا إلا أنها أسماء سمى الله بها نفسه وهذا يجعلنا نقطع بأن الأسماء قديمة إذ مادام المسمى قديماً وقد سمى نفسه فإن التلازم بين الاسم والمسمى يقتضى قدم التسمية والأسماء والمسمى .

وهذه الأسماء رأى بعضهم أن بعضها أفضل من بعض وأن أعلاها اسم الله الأعظم وهو فى رأى الغالبية منهم لفظ : الله ، والحق أن أسماءه تعالى متساوية من حيث الفضل ومتمايزة من حيث ما يحمله كل اسم من

معنى خاص به بعد مشاركته فى الدلالة على الذات .

واشتقاق كلمة اسم يقول عنها القرطبى أن من قال الاسم مشتق من السمو وهو العلو يقول لم يزل الله موصوفاً قبل وجود الخلق وعند وجودهم وبعد فنائهم لأنه لا تأثير لهم فى أسمائه وهذا قول أهل السنة . ومن قال الاسم مشتق من السمة كان فى الأزل بلا أسماء ولا صفات فلما خلق الخلق جعلوها له وبعد فنائهم يبقى بدونها وهو قول المعتزلة . قال السنى : « وهو أقبح من القول بخلق القرآن »(١) .

واشتقاقها من السمو أقرب إلى المفهوم الذى يليق بجلاله فأسماؤه عظيمة جليلة مقدسة مطهرة عن أن يسمى بها الغير أو عن تفسر بما لا يليق أو تذكر على وجه التعظيم .

وكذلك صفاته قديمة إذ أن الموصوف لا يمكن أن يوجد دون صفته والصفة لا يمكن أن توجد بدون موصوفها ، فإذا كان الله قديماً فإن صفاته يجب أن تكون قديمة لأنها لو كانت حادثة اقام الحادث بالقديم فقد انقلب القديم إلى حادث وأصبح الواجب القديم حادثاً ممكناً ولاحتاج إلى غيره يخصصه ببعض ما يجوز عليه ولكان القديم عارياً من صفات الكمال فى القدم وهذا كله مستحيل على واجب الوجود صاحب الغنى المطلق المنفى عنه الاحتياج بأى صورة من الصور . فالصفات على هذا قديمة أيضاً كالأسماء .

وإذا كنا قد انتهينا إلى أن الأسماء والصفات قديمة فمعنى هذا أنها ليست من وضع البشر بل هى توقيفية يتوقف العمل بها على الإذن من الشارع ولا يطلق عليه من الأسماء ولا يوصف بصفة إلا إذا كان قد ورد بها نص وهذا هو رأى الجمهور .

---

(١) انظر الأمير على عبد السلام والباجورى .

أما المعتزلة فذهبوا إلى جواز إثبات ما كان متصفاً بمعناه ولم يوهم نقصاً وإن لم يرد به الشرع .

ورأى الغزالي جواز إطلاق الصفة وهي ما دل على معنى جائز على الذات ومنع اطلاق الاسم وهو مادل على نفس الذات إلا بإذن من الشارع . ولكن هل كل الأسماء التي وردت في الأحاديث يعمل بها حتى ولو كانت هذه الأحاديث ضعيفة ؟ !! .

هنا نقول : إن كان المراد بأخذ الاسم اعتقاده والإيمان به فهذا لا يكون إلا من السنة الصحيحة ، وأما إذا كان المراد منه استعماله في التعبد والتبتل كعبادة عملية فيؤخذ فيه بالسنة الضعيفة حيث يجوز العمل بها في فضائل الأعمال .

التشبيه والتنزيه

وكل نص أوهم التشبيها   أوله أو فوض ورم تنزيها

هذا البيت يفتتح به حديثاً عن الآيات والأحاديث الدالة على معنى لا يليق ظاهرة بالله عز وجل فلابد من حملها على معنى يليق بجلال الله سبحانه وتعالى وهو ما عرف في اصطلاح العلماء بالتأويل .

والتأويل في حد ذاته صرف الكلام عن ظاهره غير المراد سواء وضع الصرف عن الظاهر معنى معيناً كما هو اتجاه الخلف أم لم يوضع كما هو إتجاه السلف وكلا الاتجاهين صحيح .

فاتجاه السلف — وهم من كانوا قبل الخمسمائة عام الأولى في رأى ، وفي ثان أهل القرون الثلاثة من الصحابة والتابعين وأتباع التابعين — أسلم لدين المرء لما تحويه من رفض لتعيين معنى قد لا يكون مراداً لله تعالى .

واتجاه الخلف أدق علمياً وأحكم لما فيه من سد الطريق على الخصوم ودرء اعتراضاتهم وفتح باب المزيد من الإيضاح والمعرفة أمام الناس .

ولعلك لاحظت معى أيها القارىء الكريم أن السلف والخلف متفقون على التأويل وأن الاختلاف بينهما إنما هو فى تحديد المعنى المأول به اللفظ الموهم .

والكل من السلف والخلف دليله القرآنى على اتجاهه وكله فى آية واحدة هى قوله تعالى : (هو الذى انزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فأما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون فى العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولو الألباب) .

فالسلف وقفوا على قوله تعالى (وما يعلم تأويله إلا الله) فأصبح والراسخون فى العلم مستأنف يدل على موقف أصحابه وهو أنهم مسلمون لله بما جاء فى النص بعد صرفهم المعنى عن الظاهر غير المراد وأصبح والراسخون فى العلم يقولون آمنا به ،

والخلف وقفوا على قوله تعالى : (والراسخون فى العلم) فأصبح المعنى عليه : وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون فى العلم يعلمونه كذلك . وبهذا حددوا المعنى المراد من الآيات الموهمة للتشبيه أو إثبات الجهة أو الجسمية .

ومنه قوله تعالى : (الرحمن على العرش استوى) .

فالسلف يقولون : استواء لانعلمه وإن كان ظاهره غير مراد .

والخلف يقولون : الاستواء معناه الاستيلاء والملك . فهم صرفوا الظاهر غير المراد وحددوا المعنى المراد .

وأمثال هذه الآيات وغيرها من الأحاديث كثير ولا يخفى عليك أيها القارىء الكريم وسيراً فى طريق التنزيه ذكر المصنف القرآن وهو كلام الله ليثبت قدمه وينفى عنه الخلق فقال :

قدم القرآن وحدوثه

ونزه القرآن أى كلامه عن الحدوث واحذر انتقامه
فكل نص للحدوث دل احمل على اللفظ الذى قد دلا

لأن القرآن كلام الله وكلام الله هو النفسى القديم فالقرآن قديم ولكن المعتزلة وإن قرروا أن كلام الله النفسى قديم إلا أنهم اتجهوا إلى أن كلام الله لا يمكن إبرازه وإيصاله على أنه الكلام النفسى القديم . ولذلك رأوا أنه يستحيل وجود الكلام دون أن يكون لفظاً ذا صوت وحروف وكلمات ولذلك قالوا إنه لابد وأن يخلق الله فى غيره الكلام بزعمهم فيكون الكلام فى هذه الحالة حادثاً ليس بقديم ولذا قالوا : إن القرآن مخلوق كبقية المخلوقات واستندوا إلى أمثال قوله تعالى : (إنا أنزلناه فى ليلة القدر) ، (ما يأتيهم من ذكر محدث من ربهم) إلى غير ذلك من النصوص .

والذى أوقع المعتزلة فى هذا الخطأ ربطهم الكلام بالصوت والحرف على أنهما من لوازم الكلام التى لا يتم إلا بها . وما الكلام بصوت وحرف فى الحقيقة إلا وسيلة من وسائل التعبير التى قد تكون لفظاً مسموعاً أو مقروءاً أو ترا رقيقة أو لوحة عذبة . ثم إن الكلام لو فرضناه صوتاً وحرفاً فإننا نربطه بسمع معين ، فإذا نقلنا الارتباط بين السمع المعين والكلام المعين ورأينا أن هذه الأمور لا تزيد عن كونها أحكاماً عادية . كما تصدق نقد تتخلف علمنا أنه يمكن أن توجد فى الإنسان قوة سمعية أخرى من نوع جديد تصلح لسماع كلام من نوع جديد غير الذى صلحت له الأذن ذات الصماخ والطبلة المحتاجة للقرع بهواء الكلمات .

أما الآيات فإنها لا تتحدث عن حدوث القرآن ولكن عن نزول معين

حدث فى زمان معين فهو نزول قديم جاء وقته لينتقل من مخاطب إلى مخاطب فهو قد نقل من اللوح المحفوظ إلى سماء الدنيا ومن سماء الدنيا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو قديم فى ذاته لأنه كلام الله فهو صفته ولكن بحدته على الأرض ظن فى خيال المعتزلة محدثاً ولم ينظروا إلى ما فوق أرضهم ليجدوا الفروق بين عروجه من علم الله كلمات فى اللوح المحفوظ إلى نزوله إلى سماء الدنيا فى بيت العزة ثم تتابعه على رسول الله صلى الله عليه وسلم . فالآيات تتحدث عن المراحل التى مر بها القرآن حتى نزل به الروح الأمين على قلب سيد المرسلين . وبذلك قال بعضهم : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعظم من القرآن ، لأنه عليه نزل فهو آية من آياته وصاحب الآية أكبر منها .

ونحن نقول : إن القرآن كلام الله قديم ونطقنا بالقرآن حادث ولا نقوله إلا فى مقام التعليم .

* * *

وإلى هنا وصل المصنف إلى نهاية ما يجب لله تعالى ، وكان حقه أن يبدأ بعد ذلك بالجائز . لكن لما كان الكلام عليه أطول من الكلام على المستحيل فقال :

ويستحيل ضد هذه الصفات فى حقه ، كالكون فى الجهات : قد ثبت لك أن الله تعالى متصف بالوجود والقدم ، والبقاء ، والقيام بالنفس والمخالفة للحوادث ، والوحدانية ، والقدرة ، والإرادة ، والعلم ، والسمع ، والبصر ، والكلام

ومعلوم ضمناً أن هذه الصفات إذا وجبت له سبحانه وتعالى فقد استحال عليه أضدادها . غير أن علماء التوحيد لما رأوا أن الأمر يتعلق بالاعتقاد

لم يكتفوا بما يستلزمه أو يتضمنه الاثبات من نفي الضد فصرحوا بها ونصوا عليها كي تتضح للمسلم عقيدته وتصح منه عبادته .

والمصنف هنا نص على الأضداد أجمالا ولم يفصلها شارحه ولذا قال قال الشيخ البيجوري وقد أجمل المصنف الأضداد . ونحن نذكرها تفصيلا كما ذكرها السنوسي .

فيستحيل عليه تعالى ، العدم وهو ضد الوجود ، والحدوث وهو ضد القدم . وطرو العدم وهو الفناء وهو ضد البقاء ، والمماثلة للحوادث وهو ضد المخالفة للحوادث والمماثلة مصورة بأن يكون جرماً سواء كان مركباً ويسمى حينئذ جسماً ، أو غير مركب ويسمى حينئذ جوهراً فرداً ولكن المجسمة لا يكفرون إلا أن قالوا هو جسم كالأجسام أو بأن يكون عرضاً يقوم بالجرم أو يكون في جهة للجرم فليس فوق العرش ولا تحته ولا عن يمينه ولا عن شماله ونحو ذلك ، أوله هو جهة جهة فليس له فوق ولا تحت ولا يمين ولا شمال ونحو ذلك ، أو يحل في المكان فالحلول هو المراد بالتقيد في عبارة من عبر به والمراد بالمكان الفراغ الموهوم على رأى المتكلمين والمحقق على رأى الحكماء . ومعنى كونه موهوماً عند المتكلمين أنه يتوهم أنه أمر وجودي وليس كذلك بل هو أمر عدمي .

وقيل معنى كونه موهوماً أنه يتوهم أنه فراغ وليس كذلك . بل هو مملوء بالهواء فليس فراغاً محققاً .

أو يتقيد بالزمان بحيث تكون حركة الفلك منطبقة عليه أو يكر عليه .

الجديد أن الليل والنهار . أو يتصف ذاته العلية بالحوادث كالقدرة الحادثة والإرادة الحادثة والحركة أو السكون والبياض أو السواد أو نحو ذلك أو يتصف بالصغر بمعنى قلة الأجزاء أو بالكبر بمعنى كثرة الأجزاء فليس صغيراً بمعنى قليل الأجزاء ولا كبيراً بمعنى كثير الأجزاء

وهذا لا ينافى أنه تعالى كبير فى المرتبة والشرف قال الله تعالى (الكبير المتعال) .

أو يتصف بالأغراض فى الأفعال أو الأحكام فليس فعله كإيجاد زيد لغرض من الأغراض أو مصلحة تبعثه على ذلك الفعل فلا ينافى أنه لحكمة وإلا لكان عبثاً وهو مستحيل فى حقه تعالى ، وليس حكمه كإيجابه الصلاة علينا لغرض من الأغراض أى مصلحة تبعثه على ذلك الحكم فلا ينافى أنه لحكمة كما علمت ، فصور المماثلة عشرة .

ويستحيل عليه أيضاً أن لا يكون قائماً بنفسه بأن يكون صفة يقوم بمحل أو يحتاج إلى مخصص وهذا ضد القيام بالنفس

وأن لا يكون واحداً بأن يكون مركباً فى ذاته أو يكون له مماثل فى ذاته أو يكون فى صفاته تعدد من نوع واحد كقدرتين وإرادتين وهكذا أو يكون لأحد صفة كصفته تعالى أو يكون معه فى الوجود مؤثر فى فعل من الأفعال وهذا كله ضد الوحدانية .

وأن يكون عاجزاً عن ممكن ما وهذا ضد القدرة .

وأن يوجد شيئاً من العالم مع كراهته لوجوده أو يعدم شيئاً مع كراهته لعدمه أى عدم إرادته له أو مع الذهول أو الغفلة ، (فالذهول ذهاب الشيء من الحافظة والمدركة أو من أحدهما والأول نسيان والثانى سهو ، وأما الغفلة فهى السهو أو مع التعليل بأن يكون البارى علة تنشأ عنه الخلائق من غير اختيار ولا توقف على وجود شرط وانتفاء مانع كحركة الخاتم فإنها نشأت عند القائلين بالتعليل عن حركة الأصبع فعندهم حركة الأصبع علة فى حركة الخاتم ، ونحن نقول الخالق لحركة الأصبع ولحركة الخاتم هو الله تعالى من غير تأثير لحركة الأصبع فى حركة الخاتم أو مع الطبع بأن يكون البارى طبيعة تنشأ عنه الخلائق من غير اختيار مع

التوقف على وجود الشروط وانتفاء الموانع ، كالنار فإنها تؤثر بطبعها عندهم في الاحراق مع وجود شرط المماسة وانتفاء مانع البلل ، ونحن نقول المؤثر في الاحراق هو الله تعالى ولا تأثير للنار أصلا ، وهذا كله ضد الارادة والجهل وما في معناه كالظن والشك والوهم والنوم وهذا ضد العلم .

والموت وهو ضد الحياة .

والبكم النفسى وهو ضد الكلام .

والعمى وهو ضد البصر . اه

واعلم أن اعتقاد الجهة يكفر صاحبه إن كان من أهل العلم . أما إن كان من العامة فإن اعتقد جهة العلو والارتفاع والشرف والرفعة لم يكفر وأن اعتقد جهة السفل كفر لأنها مناط الذلة والوضاعة وبهذا تم المستحيل في حقه تعالى وبقى الكلام على الجائز . فذكره المصنف قائلا :

وجائز في حقه ما أمكنا إيجاداً إعداماً ما كرزقه الغنى

فيجوز على الله تعالى فعل كل ممكن أو تركه دون أن يجب عليه شىء كما زعمت المعتزلة أن فعل الصلاح والأصلح واجب عليه تعالى فأوجبوا عليه بذلك فعل بعض الممكنات .

ومن غير أن يستحيل عليه شىء منها كما زعمت البراهمة أن إرسال الرسل مستحيل على الله تعالى .

وصور فعله لبعض الممكنات بقوله وكرزقه الغنى ، وهذا تصوير للفعل الذى عبر عنه بالايجاد ، أما الترك المعبر عنه بالعدم فهو عدم رزقه إياه ، وإذا كان الله فاعل لكل الممكنات ومنها الإنسان إذن فما هو دور الإنسان فيما يعمله ؟

أفعال العباد

يقول المصنف متناولا : أفعال العباد .

فخالق لعبده وما عمل   موفق لمن أراد أن يصل
وخاذل لمن أراد بعــــده

والعبد هنا المقصود به خلق الله أجمعين ، وذكر كلمة العبـد تأسياً بالقرآن فى قوله تعالى « والله خلقكم وما تعملون » والمصنف يرد من أول وهلة على المعتزلة القائلين ، « إن العبـد يخلق أفعال نفسه الاختيارية بقوة خلقها الله فيه .

ويرد على القائلين أنها واقعة بالقدرتين قدرة الله وقدرة العبد .

وأيضاً فهو هدم لأولئك الذين يربطون بين الأسباب ومسبباتها ربطاً عقلياً بحيث لا تقبل الانفكاك ويؤديه ذلك إلى إنكار المعجزات لأنها خرق للتلازم العقلى الذى لا يتخلف ، وإذا أنكرت المعجزات فقد ضاعت النبوات .

فالنار عندهم لابد من الاحراق فنجاة إبراهيم عليه السلام منها مستحيلة ، ومثلهم فى ذلك من قال إن الأسباب تحدث مسبباتها بطبعها ، فالنار من طبيعتها الاحراق فليس لها أن تكف عنه ، والسكين من طبعها القطع فليس لها أن لا تذبح (إسماعيل) .

ومن قال إن النار تحدث مسبباتها بقدرة أودعها الله فيها فهو فى رأى أهل السنة فاسق ، وادخلوا المعتزلة فى هذا الحكم لقولهم إن العبـد يخلق أفعال نفسه الاختيارية بقدرة خلقها الله فيه .

ومن قال واعتقد أن المؤثر هو الله تعالى وجعل بين الأسباب ومسبباتها تلازماً عادياً فهو الناجى لأنه يعلم أن العادة قد تتخلف وتخرق ، وبالتالى

فهو يرد الفعل إلى الله تعالى ، وإذا حدثت المعجزة زادته إيماناً لأنها في نظره أمر جائز وليس بمستحيل .

وإذا كان قدرة الأمور إلى الله تعالى ، وسلم ان الأفعال كلها من الله تعالى فهو مقتنع تماماً بأن (التوفيق) من الله تعالى .

ولكن ما معنى هذه العبارة الشرعية ؟ بما تفسر قدرة الطاعة في العبد ؟

فسرها إمام الحرمين : بأنها سلامة الأسباب والآلات والأسباب التي تكون معينة وحاملة على الفعل ، كالماء للوضوء فهو سبب لابد من تحققه لصحة الصلاة عند من يلزمه الوضوء ، والآلات هي الأعضاء التي تحاول الطاعات : وهذا التفسير للقدرة على الطاعة لا تخرج الكافر لأنه قد يكون معه الماء وبه الأعضاء : فالقدرة بهذا التفسير لا تخرجه إذن فلابد من وضع قيد لإخراجه وهو ما أضافوه إلى التعريف فقالوا .

وشرعاً : خلق قدرة الطاعة في العبد وتسهيل سبيل الخير إليه أو الداعية إليها ، وهي الميل النفساني .

وفسر الأشعري ، خلق قدرة الطاعة في العبد بأنها العرض المقارن الطاعة ، وبهذا فخلق قدرة الطاعة لا يحتاج إلى قيود لأنها من الصفات التي لا تأتي إلا للمؤمن خاصة .

إذ الله لا يخلق في الكافر القدرة على الطاعة . واعترض على الأشعري بأن العرض المقارن للطاعة وهو القدرة يوجب أنه قبل وجودها كان المكلف عاجزاً ولا يكلف العاجز ، مع أن العبد مكلف قبل الطاعة ، وهذا يقتضي وجود القدرة قبل الفعل لا معه ليصح التكليف فرأي الأشعري ضعيف

وأجيب عنه بأن العبد قادر بالقوة القريبة بما اتصف به من سلامة

لأسباب والآلات بناء على رأى الأشعرى فى أن العرض لا يبقى زمانين

وهذا التفسير للتوفيق يكشف لنا أن المؤمن هو الموفق والكافر هو المخذول . فما معنى مخذول ؟ وهل العصاة من المؤمنين لا ينطبق عليهم وصف الخذلان ؟ .

معنى الخذلان : ترك النصرة والإغاثة وهذا فى اللغة ، أما فى الشرع فهو خلق المعصية والداعية إليها أو خلق قدرة المعصية .

والبيان فى كلا التعريفين ما قر عليك فى التوفيق ، أما العصاة فهم مؤمنون من جهة الإيمان مخذولون من جهة المعصية .

ويترتب على التوفيق مقصودها الأسمى وهو الوصول إلى الله تعالى وعلى الخذلان الاضلال والبعد من الله تعالى .

وإذا كان الحديث قد وصل إلى الهداية والإضلال فقد آن الحديث عن الوعد والعيد .

الوعد والوعيد

ومنجز لمن أراد وعده

فيعطيه ما وعده من الثواب فى كتابه الكريم ، أو على لسان نبيه ﷺ فوعد الله تعالى لعباده الطائعين بالجنة لا يتخلف شرعا . لقوله تعالى « وعد الله لا يخلف وعده » وقوله « إن الله لا يخلف الميعاد » .

وإنجاز الوعد للطائعين ليس موضع خلاف بين الأشاعرة والماتوريدية بل هو موضع اتفاقهم واختلفوا فى الوعيد : هل لا بد من نفاذه ؟ أم أنه يمكن أن يتخلف ؟ .

قالت الأشاعرة : إن الوعيد يجوز خلفه لأنه لا يعد نقصا بل علا المدح فإن توعد أحدا بالعقاب على سوء بدر منه ثم سامحه وعفا عنه فإن

ذلك يعد مكرمة أكثر من نفاذ الوعيد . قال الشاعر :

وانى وان أوعدته أو عدته لمخلف إيعادى ومنجز موعدى

والماتوريدية يرون أن نفاذ الوعيد لابد من تحققه ولو فى شخص واحد من عصاة المؤمنين حتى يتحقق بذلك عدم خلف الوعيد ، ولذلك لا يجوز عندهم الدعاء بمغفرة جميع الذنوب لجميع المذنبين .

فوز السعيد عنده فى الأزل كذا الشـــقى ثم لم ينتقل

ونريد قبل أن نفهم النص أن نتعرف منه على كلمة الأزل ، وهو فى رأى المتكلمين : عدم أولية الوجود . وعند الفلاسفة : عبارة عن استمرار الوجود فى أزمنة مقدرة غير متناهية فى جانب الماضى .

ومعنى هذا : أن السعادة والشقاوة مقدرتان أزلا فى سابق علمه تعالى فالشقى على هذا ، وهو من علم الله تعالى أزلا أنه من أهل الكفر والخلود فى النار لا يمكن أن ينقلب سعيدا ، والسعيد وهو من علم الله تعالى أزلا موته على الايمان والخلود فى الجنة لا يمكن أن ينقلب شقيا فالعبرة بالخاتمة . فإن ختم له بخير كان أزلا من أهل السعادة ، وإن سبق ذلك كفر . وإن ختم له بشر دل على أنه من أهل الشقاوة وإن سبق ذلك ايمان كما جاء فى الصحيحين « إن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها ، وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها » وهذ رأى الأشاعرة

وقالت الماتوريديه : إن السعادة هى الإيمان فى الحال ولو كفر بعد ذلك . فإذا مات على الايمان فقد انقلب سعيدا .

فها أنت ترى أنهما قد اتفقا بالنسبة للخاتمة ، أما بالنسبة للواقع الآن

فلم يعره الأشاعرة انتباها ، وأدخله الماتوريدية فى حسابهم فليس بينهم فى الحقيقة خلاف وإن كان ترتب على النظرة إلى المآل تجوز الأشاعرة أن تقول . أنا مؤمن ان شاء الله ، وامتنع ذكر المشيئة عند الماتوردية انظارتهم إلى الحال فجوزوا أن تقول أنا مؤمن من غير زيادة ان شاء الله .

وعندنا للعبد كسب كلفا   ولم يكن مؤثرا فلتعرفا
فليس مجبورا ولا اختيارا   وليس كلا يفعل اختيارا

بدأ المصنف هنا يحدثنا عن المذاهب الكلامية التى بحثت موضوع أفعال العباد وهل هو واقع بفعل الله تعالى وحده أو بفعل الإنسان ؟ .

عندما ينظر الإنسان فى نفسه فإنه يجد فرقا بين نزع يده من شوكة وردة أصابته وبين رفعها من ملامسة الورده نفسها ، فهو فى الأولى ينزع يده بلا أدنى فكر وروية فهى حركة اضطرارية لم يصنعها باختياره : وفى الثانية يفكر ويريد ثم ينفذ فهى حركة تصدر عن إرادة واختيار منه عكس الحالة الأولى ، ومن هنا نلاحظ أن الفعل الذى يصدر عن الإنسان ينقسم إلى قسمين .

(أ) فعل اضطرارى وهو : ما لا دخل للإنسان فى فعله ولا يستطيع كف نفسه عنه .

(ب) فعل اختيارى وهو الذى يفعله الإنسان بإرادته واختياره .

وكان هـــذا الفعل الاختيـارى هو موضع الخلاف بين المعتزلة والأشاعرة بعد اتفاقهما على أن الفعل الاضطرارى ليس للانسان أى دخل فيه .

قالت المعتزلة : إن العبد يخلق أفعال نفسه الاختيارية بقدرة أودعها الله

فيه لو أنهم أقروا بأن تلك القدرة قد خلقها الله في الإنسان لم يكفروا ، ودفعهم إلى ذلك الرأى فكرتهم عند التكليف والثواب والعقاب وهذا الرأى مردود عليهم : إذ لو كان الإنسان يخلق أفعال نفسه الإختيارية لكان عالماً بكل تفاصيلها لا يخفى عليه شيء منها ولتعدد الخالقون .

وكان السؤال المتوجه إليهم : هل الله يعلم ما يعملون أولا ؟ .

إن قالوا لا يعلم فقد كفروا ، وإن قالوا يعلم فهو ينفذ ما علمه وانهدم رأيهم ، فالعلم يستدعى الإرادة والقدرة لتخصيص وتنفيذ ما علم فيكون الفعل بقدرة الله تعالى لا بقدرة العبد .

ويجب قبل أن نعرض رأى الأشاعرة أن نعرض رأى الطرف المقابل للمعتزلة وهم الجبريه . قالوا إن الإنسان كريشة معلقة فى الهواء تميلها الريح أنى مالت ، فليس للعبد أى مدخل فيما يصدر عنه من أفعال إنه مجبر فى كل أفعاله لا فرق بين لمسه للصفيح المحمى وحركة يده منه ، ومسه للديباج وحركة يده منه ، فالفعل الإضطرارى والإختيارى سواء فى أنهما ليسا من فعل العبد .

الأشاعرة :

رأى الأشاعرة ما وقع فيه المعتزلة من نفى خلق الله تعالى لأفعال الإنسان وما وقع فيه الجبرية من انكارهم الفرق الضرورى بين حركة المرتعش وحركة البطش وهو أمر واضح لا يحتاج إلى بيان فقالوا : إن الله تعالى خالق لفعل العبد ولكن للعبد فى الاختيارى منه كسب . ولا يفهم من هذا أن الأشاعرة يقولون أن للفعل واقع بالقدرتين ، لأن القدرتين هنا بينهما اختلاف فى الجهة فهو واقع بقدرة الله خلقاً وبقدرة العبد كسباً والكسب ما يقع به المقدور بلا صحة انفراد القادرية كما رأيت فى وقوع

الفعل بقدرة الإنسان كسباً من غير تأثير له لأنه ليس مخلوقاً له إذ الخلق ما يقع به المقدور مع صحة انفراد القادرية .

وبالجملة كما يقول البيجوري : فليس للعبد تأثير ما فهو مجبور باطناً مختار ظاهراً . فإن قيل إذا كان مجبوراً باطناً فلا معنى للاختيار الظاهرى لأن الله قد علم وقوع الفعل ولا بد ، وخلق فى العبد القدرة عليه ، أجيب بأنه تعالى لا يسأل عما يفعل ولذلك قال سيدى إبراهيم الدسوقى : من نظر الخلق بعين الحقيقة عذرهم ومن نظر إليهم بعين الشريعة مقتهم ، فالعبد مجبور فى صورة مختار .

فإن يثيبنا فبمحض الفضل وإن يعذب فبمحض العدل

وهنا أمر حقيق إذ قد ثبت لك أن الإنسان ليس له من فعله إلا الكسب وهو أمر إعتبارى محض ، فالثواب إذن فضل من الله والعقاب عدل من الله ، والأعمال إنما هى أمارات ودلائل على الثواب للطائع والعقاب للعاصى ، فالله سبحانه وتعالى لا يثيب الطائع ولا يعاقب العاصى كمعلول لعلة سابقة وهى الطاعة كما يرى الفلاسفة أن صدور الأشياء عنه صدور العلة عن المعلول ، ولا يجب عليه شىء حتى يكون الثواب والعقاب لازماً له من الله تركهما لمستحقهما كما ترى المعتزلة .

وقد اتفق المسلمون على أن بنى آدم مثابون ومعاقبون ، وأما الجن فقد اتفق العلماء على أن كافرهم معذب فى الآخرة واختلف فى مؤمنهم .

والصحيح أنهم كالأنس مثابون ومعاقبون ، وقيل لا ثواب لهم إلا النجاة من النار ثم يقول لهم كونوا تراباً كالبهائم وقيل يكونون فى ربض الجنة يراهم الأنس من حيث لا يرونهم عكس ما كانوا عليه فى الدنيا .

الصلاح والأصلح

وقولهم إن الصلاح واجب عليه زور ما عليه واجب
ألم يروا إيلامه الأطفالا وشبهها لحاذر المحالا

مذهب المعتزلة أن الله تعالى يجب عليه فعل الصلاح والأصلح للعبد ، ومرادهم بالصلاح ما قابل الفساد كالإيمان فى مقابلة الكفر ، وبالأصلح الأعلى منزلة والأفضل درجة ككون العبد فى أعلى الجنان بدل كونه فى أدناها ، ثم اختلفوا بعد ذلك . فرأى معتزلة بغداد أنه يجب عليه الصلاح والأصلح فى الدين والدنيا ، ورأى البصريون منهم أنه فى الدين فقط ؛ وقال أيضاً أهل بغداد : المراد بالأصلح الأوفق فى الحكمة والتدبير، وعند البصريين الأنفع .

وهذا كله لما قال الشيخ المصنف زور مزين الظاهر فاسد الباطن . فإذا كانت كلمة الصلاح والأصلح جميل ظاهرها فإن باطنها قبيح ، إذ لو كان الصلاح أو الأصلح واجب على الله لكان وجود الكافر المعدم السقيم ظلم . ولو كان الله يجب عليه شيء لما كان مختارا فى فعله ولكان مجبرا والجبر مستحيل على الله تعالى فهو مختار والمختار الذى إن شاء فعل وإن شاء ترك . وإذا كان قد ورد فى النص ما يفيد ذلك كقوله تعالى : (وما من دابة إلا على الله رزقها) فليس ذلك وجوب شيء عليه ولكن تفضل منه ، وإلا فكيف يفسرون وقوع إيلام الأطفال والبهائم من الدواب التى لم تكلف ولم تحاسب؟ ! ! فقولهم هذا موجب لغضب الله تعالى ومستحيل عليه .

ولا يشككك أيها القارىء الكريم زين كلامهم ، فهو كما رأيت يوجب وصف الله بالجبر وهو نقص مستحيل على الله فدعواهم الصلاح والأصلح

ظاهره فيه الرحمة وباطنه من قبله العذاب .

وجائز عليه خلق الشر والخير كالإسلام وجهل الكفر

وهذه مسألة من المسائل التى خالفت فيها المعتزلة أهل السنه . فإن أهل السنة يرون أن الله يجوز عليه خلق الشر والخير ووافقتهم المعتزلة فى إرادة الخير ، وخالفت فى إرادة الشر قائلين : إن الله يمتنع عليه إرادة الشرور والقبائح لأن الله لا يريد إلا الحسن لذاته ولا يريد الشر لذاته فحكموا عقلهم بقاعدتهم هذه وقالوا : إن إرادة الشر شر وإرادة القبيح قبيحة والله تعالى منزه عن الشرور والقبائح فهو لا يريدها ولو وقع منه ذلك وكانت بإرادته فكيف يوقع عذاباً على ما أراده ؟ وذلك ظلم والله منزه عن الظلم .

ورد عليهم الأشاعرة : بأن الحسن أولا وقبل كل شيء هو ما حسنه الشرع والقبيح ما قبحه الشرع . وإذا كانت إرادة الشرور والقبائح مردودة كما تقولون فهذا تحكم منكم على ان ما وقع شر أو قبيح قد يبدو كذلك ولكن قد يكون وراءه من الخير والحسن ما خفى علينا وجه حسنه وخيره . و ما لو عاقب على ما أراد لكان ظالما فذلك لو كان تصرفه فى غير ملكه وأما والتصرف فى ملكه فلا يسأل عما يفعل ولا يعد ظالما . ويجب قبل أن نغادر هذا المقام أن نشرح مفهوم الحسن والقبح عند المعتزلة والأشاعرة . قالت المعتزلة : الحسن ما لا يكون متعلق الذم والعقاب فيشمل الواجب والمندوب والمباح والمكروه . وخلاف الأولى إن لم ندخله فى المكروه فهذه الأمور كلها حسنة عندهم . والقبيح وهو المعبر عنه بالشر ما يكون متعلق الذم فى العاجل - الدنيا - والعقاب فى الآجل الأخرى - وعند الأشاعرة أن الحسن ما أمر به الشرع والقبيح ما نهى عنه الشرع . ورأى إمام الحرمين أن المكروه وخلاف الأولى ليس من المنهى عنه .

واجب إيماننا بالقدر   وبالقضا كما أتى فى الخبر

من المعلوم أن إيماننا بالقضاء والقدر لا يحيد عنه مسلم كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا يؤمن عبد حتى يؤمن بأربعة : يشهد أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله بعثنى بالحق ويؤمن بالبعث بعد الموت ويؤمن بالقدر » خيره وشره حلوه ومره ، إلى غير ذلك من الأحاديث ومنها حديث جبريل عندما جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن الإيمان .

والقدر عند الأشاعرة إيجاد الله الأشياء على قدر مخصوص ووجه معين فهو راجع عندهم إلى صفة من صفات الأفعال لأنه إيجاد

والقضاء عندهم إرادة الله الأشياء فى الأزل على ما هى عليه فى ما لا يزال .

وقالت الماتريدية : القدر تحديد الله أزلا كل مخلوق بحده الذى يوجد عليه من حسن وقبح وغير ذلك من الصفات فهو راجع إلى علمه تعالى أزلا بصفات المخلوقين . والقضاء عندهم إيجاد الله الأشياء مع زيادة الأحكام والإتقان ، فهو صفة فعل عندهم . فالقدر بهذا حادث عند الأشاعرة وقديم عند الماتريدية والقضاء وبعكس ذلك .

ولقد وجد فى الزمن الأول طائفة من الناس خاضوا فى القدر وقالوا : إن الله لا يعلم الأشياء قبل وقوعها فلا قدر والأمر أنف أى مستأنف ، واقع بغير علم الله تعالى . وقد تبرأ منهم سيدنا عبد الله بن عمر ، وحكم العلماء بكفرهم وانقرضوا قبل مجىء الإمام الشافعى وعرفوا فى علم الكلام باسم : القدرية الأولى .

أما القدرية الثانية فهم المعتزلة لقولهم : إن العبد يخلق أفعال نفسه الاختيارية ولكنهم لم ينكروا سابق علم الله بالأشياء قبل وقوعها . وبهذا

خلصوا من وصمة الكفر خاصة وأنهم جعلوا أن القدرة موجودة فى العبد بخلق الله إياها .

ويشكل علينا فى هذا المقام أن الإيمان بالقضاء والقدر يوجب الرضا بالواقع بهما ومنه الكفر والمعصية وهذا أمر مرفوض . فالمؤمن لا يرضى عن الكفر ولا يرضى عن المعصية والله سبحانه وتعالى يقول (ولا يرضى لعباده الكفر) وهل يريد ما لا يرضى عنه .

والإجابة على هذا أننا بالقضاء والقدر لا المقضى والمقدر ثم إن للقضاء والقدر جهتان : جهة وقوعه من الله فهو محل الرضا إن كان إيماناً وطاعة والرفض له إن كان كفراً ومعصية .

وأما ربط الرضا بالإرادة بالنسبة لله تعالى فهذا ممنوع لأن الرضا غير الإرادة فالله تعالى قد أراد الكفر فوقع ولكنه لا يرضاه من عباده فعاقب عليه . ففرق بين إرادة الأمر وبين الرضا عنه . والمرء يجد من نفسه التفريق بين الإرادة والرضا إذا أخبره طبيب أن شفاءه فى دواء تمج نفسه طعمه ورائحته فإننا نراه يشربه بإرادته وهو فى الواقع غير راض عنه ولا تظن أن الله كذلك ، فإن الله لا يصنع شيئاً على تلك الطريقة التى تصنع بها أنت لغاية وعلة لأن الله منزه عن العلل والغايات وأن يمج شيئاً أو يفرح بشىء وإنما كل ذلك كنايات عن إدراك رحمته أو إيقاع غضبه .

الرؤية

ومنه أن ينظر بالأبصار   لكن بلا كيف ولا انحصار
للمؤمنين إذ بجائز علقت   هذا وللمختار دنيا ثبتت

وردت النصوص فى القرآن الكريم وفى سنة نبينا صلى الله عليه وسلم دالة ومؤكدة أن المؤمنين يرون ربهم فى الآخرة . قال تعالى : (وجوه

يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنكم سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر » والتشبيه للرؤية برؤية البدر للدلالة على شدة الوضوح وعدم الخفاء . والصحابة مجمعون على وقوع الرؤية فى الآخرة ولو لم يكن المؤمنون يرون ربهم فى الآخرة لما عير الله الكافرين بمنعهم منها كعذاب الله لهم : (كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون) .

وهذه الرؤية تقع بلا كيف ولا انحصار . فالمرئى لا يكيف بكيفية أى لا يوصف بصفة من صفات الحوادث من مقابلة وجهة وتحيز وغير ذلك مما تقع به الرؤية المحدثات فى الدنيا إذ العقل يجوز أن من أعطى الرؤية يمكن أن يخلق الرؤية فى خلقه من غير أن يشترط لها هذه الشروط فى الرؤية البصرية المعتادة وخاصة أن الله موجود وكل موجود يمكن ويصح ان يرى . وبالتالى فالله يمكن ويصح أن يرى .

ولكن المعتزلة خالفوا فى ذلك وقالوا : إن رؤية الله سبحانه وتعالى مستحيلة فقالوا فى الآية الأولى النظر فى الآية معناه الانتظار و (إلى) معناها النعمة ، والمعنى عندهم منتظرة نعمة ربها والحديث معناه سترون رحمة ربكم

وأنت ترى أن تفسير المعتزلة السابق والذى قاله الجبائى احتمال بعيد وتفسير بالأخفى بما هو واضح جلى وتحميل للفظ بما لا يطيق إلا باحتمالات بعيدة .

وأما الحديث فنص فى الرؤية يعطيه هذا التشبيه الذى يؤكد وضوحها وثبوتها وإلا فالرحمة لا تحتاج لمثل هذا التأكيد فإنها واضحة لكل ذى عينين وليست موضع شك عند أحد آمن أو كفر :

وبنوا منعهم الرؤيا على أن لازم الرؤية لكى تتم أن يكون المرئى فى

جهة وحين ومقابلة للرائى إلى غير ذلك من شروط الرؤية وجعلوه لازما عقليا ونسوا أن ما ادعوا فيه الضرورة العقلية قد خالفهم فيه من هم أكثر منهم عددا . ورأوا أن هذه الأمور شروط عادية تتخلف فأين الضرورة؟!
وقالت المعتزلة : إن الله تعالى منع أن تدركه الأبصار فقال : (لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار) فنعم هذا دليل على أنه لا يرى، ويقال لهم: إن الآية نفت رؤية مخصوصة وهى تكون على وجه الإحاطة والانحصار بحدود ونهايات وهذا هو المنفى فى الآية ولكنه يرى ويدرك رؤية مخالفة للرؤية البصرية العادية يرى بلا كيف ولا إنحصار .

قال الأشاعرة : إن هذه الرؤية جائزة لأن الله تعالى قد علقها بممكن فى قوله تعالى لموسى عليه السلام : (ولكن أنظر إلى الجبل فإن استقر مكانه فسوف ترانى) فالآية كما نرى علقت الرؤيا على استقرار الجبل أمر ممكن وما علق على الممكن فهو ممكن والرؤية علقت على استقرار الجبل وهو ممكن فتكون ممكنة ولأن الرؤية ولو كانت غير ممكنة وممتنعة فى الدنيا لما سألها موسى وهو نبى إذ سؤاله لها وهى ممتنعة مستحيلة معناه أنه جاهل لا يعلم الواجب والجائز والمستحيل وهذا أمر ممنوع ومستحيل فى حق الأنبياء والرسل صلوات الله وسلامه عليهم إذ كيف يكون نبى ويجهل حكما يتعلق بالله ؟ !!.

قالت المعتزلة : لقد علقت الرؤيا على مستحيل وهو استقرار الجبل لأن استقرار الجبل حالة حركة مستحيل فما علق عليه مستحيل .

ورد عليهم : بأن المستحيل هو أن تجتمع الحركة والسكون معا فى آن واحد أما أن يستقر المتحرك فجائز .

وبهذا نرى أن اتجاه الأشاعرة سليم وأن المؤمنين والمؤمنات إلهموم وجنهم يرون ربهم فى الآخرة بلا كيف ولا انحصار يوم القيامة وفى الجنة

وأن الرؤيا المنامية فى الدنيا جائزة أما اليقظة فلا . تقع اليقظة إلا لرسول الله صلى ﷺ ولا يلتفت لنفى السيدة عائشة رضى الله عنها لرؤية رسول ﷺ ربه إذ ما قاله ابن عباس مقدم على قولها فالمثبت مقدم على النافى وكما قال معمر بن راشد : ما عائشة عندنا بأعلم من ابن عباس . والحق أن هذه الكلمة إما مدسوسة على السيدة عائشة وإما أنها صدرت عنها عن اجتهاد لأن رؤية رسول الله ﷺ وقعت ليلة المعراج بمكة قبل الهجرة وكانت هى فى ذلك الحين صبية صغيرة ولم يدخل بها رسول الله ﷺ إلا بالمدينة المنورة فهى إن ثبتت عنها فقد قالتها عن اجتهاد .

وأرى أن هذه الكلمة مدسوسة إذ ليست السيدة عائشة ممن يجتهد فى فى ما ليس لها به علم خاصة وأن الصحابة جميعا ومنهم أبوها الذى لقنها الدين صغيرة وعرفت أن الرؤية وقعت مرارا فى المراجعة بين موسى وربه

النبـــوات

ومنه إرسال جميع الرسـل   فلا وجوب بل بمحض الفضل
لـكن بذا إيماننا قـد وجبا   فدع هـــوى قوم بهم قد لعبا

لما فرغ المصنف من الإلهيات بدأ بالحديث عن قسم آخر من الجائز في حقه تعالى وهو إرسال الرسل من أول آدم إلى سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم . وهو كما ترى سنى الإتجاه يقول بأن إرسال الرسل إنما هو فضل من الله سبحانه وتعالى تكرم به على عباده لإرشادهم إلى الحق وإلى طريق مستقيم .

فإرسال الرسل ليس واجباً على الله تعالى كما قالت المعتزلة والفلاسفة .

أولا (ا) المعتزلة : قالوا بناء على قاعدتهم من وجوب الصلاح والأصلح على الله تعالى لأن النظام المؤدى إلى صلاح النوع الإنسانى وبالتالى فما أقيم عليه فهو مهدوم .

(ب) الفلاسفة : قالوا بوجوب إرسال الرسل على الله سبحانه وتعالى وزادوا عليه أن هذا الوجوب إيجابى لا يمكن أن ينفك عنه الله بناء على قاعدتهم من أن الله فاعل بالإيجاب فالأشياء تصدر عنه كما يصدر المعلول عن علته التامة فلبزم من وجود العالم وجود من يقوم بإصلاحه ، ولهذا حكموا بأن إرسال الرسل واجب على الله لا تنفك عنه . وأنت ترى هنا أن قولهم هذا قائم على أن الله تعالى فاعل بالجبر لا بالإختيار .

ثانياً : الذين قالوا باستحالة إرسال الرسل كالسمنية والبراهمة الذين زعموا أن العقل كاف فى الوصول إلى الحسن والقبيح وإن لم تأت به الرسل ، فالعقل يدرك الحسن ويدعوا إلى فعله ، ويدرك القبيح ويدعو إلى تركه ، وبالتالى يكون مدعاة إلى الإستغناء عن الرسل بل يكون

إرسالهم عبثا لا يليق بالله الحكيم فى أفعاله .

وكلها كما ترى آراء بعيدة كل البعد عن الصواب ، فالرسل أرسلهم الله سبحانه وتعالى إكراماً منه لعباده ولكن يجب أن نفرق بين أمرين : كون إرسال الرسل جائز فى حقه تعالى لا ينافى أن إيماننا بهم واجب لأن الإيمان بهم قد أوجبه الشرع وأمر به من دون تحديد بعدد معين بعد معرفة الذى وجب الإيمان بهم تفصيلا .

وواجب فى حقهم الأمانة	وصدقهم وضف له الفطانة
ومثل ذا تبليغهم لما أتوا	ويستحيل ضدها كما رووا

إن رسل الله تجب لهم أمور ويستحيل عليهم أضدادها ، ويجوز فى حقهم أمور أخر . وقد بدأ المصنف يذكر الواجب فى حق الرسل .

ولكن هذا الواجب بما وجب لهم .

يرى الشارع أنه قد وجب بالعقل ولكن الحقيقة أنه واجب بالشرع بمعنى أن للصفات الواجبة لا تنفك عنهم بالنظر إلى إيجاب الشرع لها ، فهى واجبات وجبت بالسمع ولذلك قال المصنف «ويستحيل ضدها كما رووا» .

وقد يرى البعض أنها وجبت بالعقل لأنه المعجزة ثبتت بالعقل وهذا كلام فيه نظر أن تصديق المعجزة لهم فى دعوى الرسالة قيل وضعى لتنزيلها منزلة الكلام فكأن الله يقول صدق عبدى فيما يبلغ عنى ، وقيل عادى لأنه قرائن عادية ، وقيل عقلى لتنزهه تعالى عن تصديق الكاذب ولكن هناك سؤال : هل الصفات الأربع التى سنذكر تتعلق بالرسل والأنبياء على السواء ؟ .

الواقع أنها تتعلق بهم فيما عدا التبليغ فإنه مختص بالرسل ولا يلتفت إلى

الذين جعلوه أيضاً شاملا للأنبياء بمعنى أن يبلغ أنه نبى ليحترم إذا أن احترامه نابع من ذاتهم وجبلتهم وأخلاقهم التى يعيشون بها بين الناس فهم مصطفون ، بل قد يكون تبلغهم بأنهم أنبياء أدعى إلى استهزاء الناس بهم لدعواهم مالا يطلع عليه أحد من غير دليل لديهم .

ونبتدىء الآن فى ذكر هذه الصفات مبينين معناها ومقيمين الدليل عليها ، وأولها : ـ

الأمانة :

والأمانة هى حفظ ظواهر الأنبياء وبواطنهم من أن تقع فى منهى عنه ولو نهى كراهة أو خلاف الأولى . سواء قبل النبوة أو بعدها. فظواهرهم لا ترى فى معصية كشرب خمر أوزنا أو لعب ميسر وبواطنهم لا تداخلها المعصية من حقد وحسد وبغض ، بل إذا وقع منهم فعل فى صورته مكروه أو خلاف الأولى ، فليس ذلك إلا للتشريع فهو فى حقهم واجب إذ أنه من ضرورات التبليغ والبيان للناس ، ففعلهم فى الحقيقة لا يخرج عن الوجوب أو الندب ، وأما المحرم فلم يقع منهم أبداً بإجماع العلماء .

وما أوهم المعصية من فعلهم كما كان من آدم فهو من باب حسنات الأبرار سيئات المقربين ولا يجوز النطق به فى غير موضعه إلا فى مقام البيان والتعليم ، ولأن ما وقع منهم فى هذه الصورة فهو سر بين العبد ومولاه لا نعلمه ولا نصل إليه بعقولنا .

ودليل الأمانة أن الله تعالى أمرنا باتباعهم فى كل ما يصدر عنهم من فعل أو قول ، فلو فعلوا منهياً عنه لكان هذا الفعل يجب علينا عمله اقتداء بهم ، ولكان الله آمراً به لأنه هو الذى أمر باتباعهم فى كل ما يصدر عنهم وهذا باطل باتفاق، لأن الله لا يأمر بالفحشاء وكما قال تعالى : « إن الله

لا يأمر بالفحشاء » . وهذا الدليل قامت ملازمته التى ترتب عليها بطلان فعله على دليل شرعى هو قوله تعالى « إن الله لا يأمر بالفحشاء » فيكون فى الحقيقة دليلا شرعياً . وثانيها :ـ

الصدق :ـ

وهو مطابقة خبرهم للواقع ولو بحسب اعتقادهم . وهذا احتراز من أن يعترض علينا بأنه قد وقع فى خبرهم ما ليس مطابقاً للواقع كقصة ذى اليدين إذ قال له « قصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله » فقال له « كل ذلك لم يكن » فقال « بل بعض ذلك قد كان » فقد أجابه رسول الله ﷺ بنفى وقوع النسيان أو ورود الشرع قصر الصلاة مع أن أحدهم وهو النسيان قد وقع ، فهذا ليس بكذب لأنه كان إخباراً عما يعتقده . وهذا كان من ضرورات الرسالة لبيان الحكم الواقع فى الصلاة فهو من الله سبحانه وتعالى ولذلك قال « إنى لا أنسى » الأول بفتح الهمزة وسكون النون مخفف الشىء ، والثانى بالضم وفتح النون مشدد الشىء . وهو معه « فلا تنسى إلا ما شاء الله » . وأما نسيان الشيطان فمستحيل عليهم إذ ليس للشيطان عليهم سبيل .

دليل صدقهم :ـ

من المعلوم أن الله أيد رسله بالمعجزات . وكانت المعجزات بمثابة قوله صدق عبدى فى كل ما يبلغ عنى ، فلو كذبوا لكانت هذه المعجزات المؤيدة من الله سبحانه وتعالى لهم والدالة على صدقهم تأييد لهم فى كذبهم ، ومؤيد الكاذب فى كذبه كاذب كذلك ، فإذا كان الله تعالى قد أيدهم بالمعجزات وهم كاذبون فكأن الله أيضاً قد كذب ـ تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا . فما أدى إلى كذب وهو كذب الرسل يكون محالا . وإذا إستحال كذبهم وجب صدقهم .

وهذا دليل على صدقهم فيما يبلغون عن الله تعالى . أما صدقهم فيما عداه فدليله الأمانة . وثالثها : ـ

الفطانة : ـ

وهي التيقظ وحضور البديهة الزام الخصوم وإبطال دعاويهم الباطلة ، وهي ضرورية لهم إذ أن النبي يبعث لقوم كافرين معاندين يجادلون الحق بباطلهم فلو لم يكن عند الرسول الفطنة والتيقظ لدحض تباطيلهم لما أمكنه تبليغ رسالته .

ودليلها : ما ورد في حق الأنبياء من إقامة الحجة والبرهان على دعواهم ، مثل قوله تعالى « وتلك حجتنا آتيناها إبراهيم على قومه » وكقوله تعالى لرسوله « وجادلهم بالتي هي أحسن » فلو لم يكن فطنا لما أمكنه أن يجادل ولا أن يقيم حجة ، ولا يعترض بأن الآيات وردت في حق بعض الرسل دون بعض إذ ما ثبت لبعضهم من الكمال يثبت لغيرهم رسلا كانوا أم أنبياء ، فهم مشتركون في الفطنة وإن كانت في الرسل أكمل وأتم . ورابعها :

التبليغ : ـ

وهو تبليغ الرسل ما أمرهم الله بتبليغه إلى خلقه مما لم يختص به ويؤثر بكتمانه أو ما خيروا فيه فالأقسام ثلاثة (ا) أمروا بتبليغه فلا يكتموه . (ب) اختصوا به وأمروا بكتمانه فهو خاص بهم وحدهم . (ج) ما خيروا بين الإظهار والإخفاء أو اختصاص بعض الصحابة به دون بعض . فالأول لا بد من تبليغه إلى الناس ليعملوا به .

دليـــله : ـ

لو كتم الرسل شيئاً مما أمرهم الله بتبليغه لخلقه لكان علينا أن نفعل مثل فعلهم ونكتم العلم ، فالله قد أمرنا بالإقتداء بهم ، ولكن يلزم على هذا

باطل لأن كاتم العلم ملعون فلو كتموا لكانوا هم أيضاً كذلك، وهو مستحيل في حقهم فما أوصلنا إليه وهو عدم التبليغ باطل، فيجب أن يكونوا مبلغين وهذا أمر الله لرسوله « يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته » .

ولو كان لأحد من الرسل أن يكتم شيئاً لكتم سيدهم ﷺ قول الله تعالى له « وإذ تقول للذى أنعم الله عليه وأنعمت عليه أمسك عليك زوجك واتق الله وتخفى فى نفسك ما الله مبديه وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه » فأى عتاب أشد من هذا ومع ذلك بلغه رسول الله للناس كما أنزل إليه فلو جاز فى حقهم الكتمان لكان هذا العتاب أحق به .

هذه الصفات الأربع هى الواجبة فى حق الرسل ، أما ما يستحيل عليهم فهو أضداد تلك الصفات . فضد الأمانة الخيانة ، وضد الصدق الكذب ، وضد الفطانة الغفلة وعدم الفطنة ، وضد التبليغ كتمان شىء مما أمروا بتبليغه . وقد استحالت عليهم بالدليل الشرعى من كتاب وسنة وإجماع .

ويستحيل عليهم كل ما ينفر منهم كالجنون والبرص والجذام والعمى ، أما يعقوب فما كان ضريرا بل غشاوة من الدموع حالت دون المرئى فلما ذهبت تلك الغشاوة ارتد بصيرا .

وأما السهو فهو ممتنع عليهم فى الأخبار البلاغية التى أمروا بتبليغها . أما النسيان فهو ممتنع فى البلاغيات قبل تبليغها ، قولية كانت أو فعلية عكس السهو الذى يجوز فى الأفعال البلاغية .

وأما بعد التبليغ فيجوز نسيان ما ذكر عليهم لحفظه بعد التبليغ ووجوب ضبطه على من بلغه ليعمل به وليبلغه لغيره . اما المنسوخ فيجوز فيه النسيان مطلقا قبل التبليغ وبعده . وبهذا ينتهى القسم الثانى وهو المستحيل ويبقى معنا :

الجائز فى حق الرسل

وجائز فى حقهم كالأكل   والجماع للنسـا فى الحل

إعلم أنه يجوز فى حق الرسل كل مرض لا ينفر منهم ويبعد الناس عنهم فهم بشر يأكلون ويشربون وينامون ويتمتعون بالنساء وهم فى كل ذلك ملتزمون بالشريعة ومعاملون بدرجة أشد مما يتعامل به الناس، فيجوز لهم الوطأ بالملك ولو للأمة الكتابية بخلاف غيرها . ورأى بعضهم أنهـا كذلك بالنسبة للكتابية لأنه نطفة النبوة لا توضع فى رحم كافره ولأن الكافرة تكره صحبة المؤمن فضلا عن نبى يعادى قومها ويأمر بخلاف دينها

أما نكاح الكتابية وغير المؤمنة فليس بجائز فى حقها ، والرسول لا ينكح أمة ، لذلك كان رسول الله ﷺ يعتقهن ثم ينكحهن كما كان من أمر صفية ومارية . لأن نكاح الأمة إما لخوف العنت وطغيان الشهوة وهو مستحيل عليهم لعصمتهم ، وإما لفقدان المهر فهم واجدون له ، وما كان كفافه ﷺ عن فقر وإنما عن إنفاق ، على أنه يجوز للنبى أن يتزوج بدون مهر .

وفى الحل أيضاً يعطينا أنه ليس من حقهم أن يطأوا النساء صائمات صوما مشروعاً ولا معتكفات ولا حوائض ولا نساء ولا محرمات . ولا يجوز الاحتلام فى حقهم لأنه من الشيطان فما احتلم نبى قط عن هذا الطريق إلا أن يكون فيضان ماء من غير تلاعب من الشيطان .

كلمة التوحيد مع العقيدة الدينية

وجامع معنى الذى تقررا   شهادة الإسلام فاطرح المرا

إن الناظر فى كلمة الشهادة وهى قولنا لا إله إلا الله محمد رسول الله » نجد أنها مع دلالتها على الامتثال الظاهر لأعمال الإسلام تجمع ما يتعلق بالعقيدة الإسلامية فى الله وفى رسله . فلا إله إلا الله تنفى أن يكون هناك معبود بحق غير الله سبحانه وتعالى ، فهو المستغنى بتفرده عن جميع ماعداه، مما يجعل المرء يجزم بأنه يجب له وجوب الوجود والقدم والبقاء والمخالفة للحوادث وما إلى ذلك من الصفات وهو أيضاً ينفى عنه أضدادها. وكذلك الإيمان برسول الله ﷺ يستلزم الاقرار بما يجب له وما يستحيل عليه وما يجوز وما يثبت له يثبت لإخوته من الرسل . والنطق بالشهادتين إن كان الناطق بهما يتلفظها لأول مرة فلا بد لفظ « لا » ولكن يقصد وكذلك لفظ « إله » ، وإن كان قد دخل فى الإسلام أو هو مسلم بميلاده فله أن يمده أما لفظ « الله » فلا يجوز حذف ألفه لأنه لحن لا يصح ولا تنعقد معه يمين .

النبوة ليست مكتسبة : —

ولم تكن نبوة مكتسبة   ولو رقى فى الخير أعلا عقبة

بل ذاك فضل الله يؤتيه لمن   يشاء جل الله واهب المنن

النبوة وهى وحى الله تعالى بشرعه لعبد من عباده لا تكون إلا لذكر حر وهى فضل من الله سبحانه وتعالى يعطيه من اصطفاه واختاره فى الأزل لتبليغ رسالته للناس فهى لا يتوصل إليها بالعمل ولا تحصل لصاحبها بالإكتساب . ولهذا كان قول الفلاسفة أن النبوة مكتسبة للعبد لمباشرة أسباب خاصة والسير فى منهاج عملى معين يحدث به صفاء النفس وتجليها

بناء على تلك الرياضيات القائمة على التخلى عن كل ذميم والتحلى بكل جميل ليس صحيحاً بل هو من أفسد الأقوال .

إنهم يرون أن النبوة ليست وحياً وإنما صفاء للنفس يحدث من اتباع رياضات معنية ، وعلى هذا فيجوز على منهجهم وجود نبى بعد رسول الله ﷺ وهذا كفر بالإجماع .

أما الولاية فنها ما هو مكتسب نتيجة للعبادات الصحيحة والإستقامة الكاملة وتلك هى الولاية العامة . أما المنح الخاصة والفيوضات الربانية فلا تكون الا فضلا من الله سبحانه وتعالى يعطيه من يشاء من عباده ، فالولاية منها ما هو كسب ومنها ما هو فضل من الله سبحانه وتعالى والكل إحسان من الله لعبد من عبيده .

فضل نبينا صلى الله عليه وسلم

وأفضل الخلق على الإطلاق ... نبينا فمل عن الشقاق

والأنبيا يلونه فى الفضل ... وبعدهم ملائكة ذى الفضل

هذا وقوم فصلوا إذ فضلوا ... وبعض كل بعضه قد يفضل

ورسول الله ﷺ أفضل خلق الله أجمعين من بشر وجن وملائكة فى الدنيا والآخرة فى سائر صفات الخير وأنواع الكمال وهذا التفضيل مما أجمع عليه المسلمون من غير مخالف لهم غير الزمخشرى مستدلا بقوله تعالى : « إنه لقول رسول كريم » وقد خرق بذلك الإجماع ولا دلالة فى الآية على مدعاه لأن مقصودها نفى ما قالوه « إنما يعلمه بشر » وما قالوه « افترى على الله كذبا أم به جن » فالمراد ليس المفاضلة بين النبى وجبريل وإنما ذلك مقتضى الحال ولكل مقام مقال . ولا ينظر إلى قوله لما قد علمت . وأما قوله ﷺ « لا تخيرونى على موسى » او « لا تفضلونى على

يونس بن متى » فليس على حقيقته وإنما تواضع منه صلى الله عليه وسلم وأدب رفيع فإن اشتراكه فى مقتضى النبوة لا يقتضى عدم أفضليته عليهم فهو القائل « أنا أكرم الأولين والآخرين على الله ولا فخر » ولقد كان تفضيله من الله تعالى وإن كنا نعتقد أن هذا التفضيل من الله تعالى له أتى بناء على مزايا وفضائل خصه الله بها إقتضت تفضيله على غيره وليس كما يقولون : قد يوجد فى المفضول مالا يوجد فى الفاضل نعم للسيد أن يفضل من شاء على من شاء ولكن التفضيل القائم على الحكمة من العزيز الحكيم يتطلب أن تكون هناك خصوصية لهذا التفضيل اختص بها المفضل — بالفتح — صلى الله عليه وسلم من فضل عليهم من الأنبياء والمرسلين .

فهو أفضلهم يليه إبراهيم فموسى فعيسى فنوح ثم بقية الرسل ثم الأنبياء غير الرسل ويأتى بعدهم فى الفضل الملائكة حسب ترتيبهم وهذه طريقة الأشاعرة .

أما الطريقة السليمة فهى طريقة الماتريدية القائمة على التفضيل بين رؤساء الملائكة وعوامهم وعوام البشر حين فرقوا بين النوعين فقالوا : الأنبياء أفضل من رؤساء الملائكة كجبريل وميكائيل ورؤساء الملائكة أفضل من عوام البشر وهم الأولياء غير الأنبياء كالصحابة على اختلاف مقاماتهم ليس المراد من عوام البشر ما يشمل الفساق فإن الملائكة أفضل منهم وعوام البشر المذكورين أفضل من الملائكة غير الرؤساء وهم أفضل من حملة العرش والكروبيين الذين اقتربوا بذلك لأنهم قائمون بالدعاء أن يرفع الله الكرب عن الأمة والملائكة أجسام نورانية قابلة للتشكل بالأشكال الحسنة لا يوصفون بذكورة ومن وصفهم بها فسق ولا يوصفون بأنوثة ومن وصفهم بها كفر وأشد منهم من وصفهم بالتخنث . إذا علمت هذا فاعلم أن بعض النبيين أفضل من بعض وأفضلهم على الإطلاق سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم قال تعالى « تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض » وكذلك الملائكة رؤساؤهم أفضل من عوامهم .

المعجـــزة

بالمعجزات أيدوا تكرما　　وعصمة البارى لكل حتما

اعلم أن الله تعالى قد أيد رسله بالمعجزات الدالة على صدقهم والتى هى من الله تعالى لهم بمثابة قوله تعالى : « صدق عبدى فى كل ما يبلغ عنى » وهى واقعة من الله تعالى لرسله إحساناً وفضلا وتكرماً فليست واجبة على الله تعالى كما رأت المعتزلة بأن الرسول يجب تأييده بالمعجزة حتى تتم الفائدة من إرساله . فالحق أن الله لا يجب عليه شىء لأحد من خلقه « لا يسأل عما يفعل وهم يسألون » .

والمعجزة لغة مأخوذة من العجز وهو ضد القدرة . وفى اصطلاح المتكلمين أمر خارق للعادة يظهره الله تعالى على يد مدعى النبوة مقروناً بالتحدى مع عدم القدرة على معارضة الغير له وقد اعتبر المحققون فيها قيود :

الأول : أن تكون المعجزة قولا كالقرآن أو فعلا كنبع الماء من أصابعه صلى الله عليه وسلم أو تركاً كعدم احراق النار سيدنا إبراهيم .

الثانى خرقها للعادة . والعادة ما اعتاده الناس واستمروا عليه مرة بعد أخرى حتى صار إلفاً وعادة كطلوع الشمس من المشرق .

الثالث : أن تكون على يد مدعى النبوة والرسالة .

الرابع : أن تقع المعجزة مقرونة بدعوى النبوة أو الرسالة حقيقة أو حكماً بأن تأخرت بزمن يسير .

الخامس : أن تكون موافقة للدعوة غير مخالفة لها كما إذا قال : آية صدقى انفلاق البحر ، فانفلق الجبل .

السادس : أن لا تكون مكذبة لمدعى النبوة فإن كانت مكذبة له كأن قال : آية صدق نطق هذا الحجر بنبوتى ، فنطق الحجر بما يكذبه . أما لو قال : آية صدق نطق هذا الإنسان الميت بعد أحيائه فأحياه ونطق بأنه مفتر كذاب فإن هذا دليل صدق للنبى دون الجماد . لأن الجماد كالحجر لا اختيار له فاعتبر تكذيب لأنه أمر إلهى والإنسان مختار فلا يعتبر تكذيبه لأنه قد يستحب الكفر على الإيمان .

السابع : تعذر معارضة مدعى الرسالة أو النبوة .

الثامن : أن لا تقع المعجزة فى زمن نقض العادة كما سيكون من طلوع الشمس من مغربها فى آخر الزمان وما يقع من الدجال من فتن نجانا الله وإياكم منها ولعله قد بان لك بعد هذا الفرق بين المعجزة وغيرها من :

الكرامة : وهى تكون خرقاً للعادة على يد عبد ظاهر الصلاح .

والمعونة : وهى ما يكون لعبد من عوام المؤمنين تخليصاً له من شدة .

والارهاص : وهو ما يكون من الخوارق قبل النبوة والرسالة سواء وقعت لمدعيها كإظلال الغمام له صلى الله عليه وسلم أو قبله كحادث الفيل تمهيداً لها وتأسيساً .

والاستدراج : وهو ما يظهر على يد فاسق خدعة له ومكراً به كما قال تعالى : سنستدرجهم من حيث لا يعلمون .

الإهانة : وهو ما يظهر على من يدعى النبوة كذباً تكذيباً له فيما ادعاه من الرسالة كما وقع لمسيلمة الكذاب فإنه تفل فى عين أعور لتبرأ فعميت الصحيحة .

السحر : وهو ليس من خرق العادة عند من تعاطاه واعتاده ولكنه يخيل للانسان أنه فرق حقيقى وليس كذلك كما عبر القرآن « يخيل إليه من سحرهم أنها تسعى » .

العصمـــة

والعصمة هى حفظ الله تعالى لكل واحد من الأنبياء والملائكة من المعصية فلا تقع منه أبداً فهى مستحيلة عليهم فالعصمة حفظ الله للمكلف من الذنب مـــع استحالة وقوعه من العبد الذى عصمه الله تعـالى ولا تظنن بقول الملائكة « اتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء » على أساس أنه اعتراض على الله فإنه كما ترى سؤال استفهامى لا أكثر ولا أقل وبهذا تعلم أن مانقل فى قصة هاروت وماروت مما ذكره المؤرخون ونقله عن المفسرون محض افتراء وكذب وضعه اليهود وتوهم فيه من لم يمحص ويدقق فيما لايليق ومالا يليق بالملائكة الذين لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون والله كما علمت لا يأمر بالفحشاء .

خصوصيات رسول الله صلى الله عليه وسلم

خص خير الخلق أن قد تمما ... به الجميـــع ربنـا وعما
بعثتـــه فشرعه لاينسخ ... بغيره حتى الزمان ينسخ
ونسخه لشرع غيره وقعا ... حتما أذل الله من له منعا
ونسخ بعض شرعه بالبعض ... أجز وما فى ذاك من غض

ختمه النبيين :

فمن خصوصياته صلى الله عليه وسلم أن الله ختم به النبوات فلا نبى بعده ولا رسول حتى يرث الله الأرض ومن عليها كما قال تعالى « ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين » والنبوة كما علمت أعم من الرسالة وختم الأعم يستلزم ختم الأخص ولا يعترض على هذا بنزول سيدنا عيسى عليه الصلاة والسلام فى آخر الزمان لأنه ينزل حاكماً بشريعة

المصطفى ومتبعاً له ولا ينزل بشريعة جديدة يدعو إليها .

عموم بعثته :

ومن خصوصياته صلى الله عليه وسلم أن الله جعل رسالته عامة للخلق أجمعين فهى تكليف الإنس والجن وتشريفه الملائكة حتى إلى الأمم قبله وكذلك أنبياءهم ورسلهم « وإذا أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به ولتنصرنه قال أأقررتم وأخذتم على ذلكم إصرى قالوا أقررنا قال فاشهدوا وأنا معكم من الشاهدين » وقال تعالى « وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيراً » فمن نفى عموم رسالته صلى الله عليه وسلم فقد كفر ولا يقال إن عموم رسالته ليس خاصاً به فقد كانت رسالة نوح عامة من قبل لأن رسالة نوح كانت إلى قوم لم يوجد على الأرض غيرهم بعد أن عمها الطوفان . أما قبل الطوفان فقد كانت رسالته خاصة بقومه وأغرق معهم من لم يرسل إليهم بأنها فتنة أصابت من أرسل إليهم ومن لم يرسل إليهم « اتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة » .

النسخ :

وهو لغة الإزالة وشرعاً رفع حكم شرعى بدليل شرعى بمعنى أن الحكم الأول انقطع تعلقه بالمكلفين ليس إلا لأن الحكم الشرعى الآتى من الله خطابه لهم وهو يستحيل رفعه لأنه قديم أما التعلق بالمكلفين فلا يستحيل رفعه لأنه حادث . فما جاء به صلى الله عليه وسلم مستمر إلى آخر الزمان لا يتغير ولا يتبدل حتى تقوم الساعة كما قال صلى الله عليه وسلم « لن تزال هذه الأمة قائمة على أمر الله — يعنى الدين الحق — لا يضرهم من خالفهم حتى يأتى أمر الله » .

ورسالته صلى الله عليه وسلم قد نسخت الرسالات التي قبلها من كل ما أتى به النبيون والمرسلون «ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين». فنسخ شرعه صلى الله عليه وسلم بشرع غيره واقع بإجماع المسلمين خلافاً لليهود والنصارى الذين زعموا أن شرع رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ينسخ شرع غيره من الأنبياء توصلا بذلك إلى نفي نبوته صلى الله عليه وسلم واحتجوا على قولهم بأن النسخ يلزم من القول به ظهور مصلحة لله تعالى كانت خافية على الله تعالى ثم ظهرت له بعد أن كان جاهلا به. ورد عليه بأن الأمر ليس كذلك بل المصلحة تختلف من زمان إلى زمان فالمصلحة في الزمان السابق عليه صلى الله عليه وسلم اقتضت تكليفهم بشرائعهم والمصلحة في الزمن الذي بعث فيه صلى الله عليه وسلم والذي يليه اقتضت التكليف بشريعته صلى الله عليه وسلم.

نسخ بعض شرعه ببعض:

اعلم أن النسخ في شريعته صلى الله عليه وسلم واقع فبعضها ينسخ بعض كما قال تعالى «ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها»، ولكن هذا النسخ لا يقع في الأمور الاعتقادية كوجوب معرفته تعالى وتحريم الكفر به وإن كان جائزاً كما هو مذهب أهل السنة خلافاً للمعتزلة القائلين أن المعرفة حسن عقلي والكفر قبيح عقلي فوجوب المعرفة وتحريم الكفر لا يجوز نسخهما لأن أهل السنة يقولون الحسن ما حسنه الشرع والقبيح ما قبحه الشرع.

ويقع النسخ على طرق مختلفة فهو إما نسخ قرآن بقرآن كما في قوله تعالى «والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً وصية لأزواجهم متاعاً إلى الحول غير إخراج» فهذا الحكم منسوخ بقوله تعالى في آية أخرى «والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً» لتأخره نزولا وإن تقدم في التلاوة.

نسخ سنة بسنة كما فى قوله صلى الله عليه وسلم « كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها » ، فالحديث نسخ النهى الذى كان منه صلى الله عليه وسلم أولا بالأمر فى هذا الحديث بزيارة القبور ، أو

نسخ السنة بالقرآن : كما وقع فى تغيير القبلة من بيت المقدس الثابت بعمله صلى الله عليه وسلم باستقبال الكعبة الثابت بقوله تعالى « فول وجهك شطر المسجد الحرام » . أو

نسخ القرآن بالسنة : كما فى قوله تعالى « كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين » فإنه نسخ بحديث « لا وصية لوالد أو لوارث » .

وأنواع النسخ كثيرة منها منسوخ التلاوة والحكم ومنسوخ التلاوة دون الحكم ومنسوخ الحكم دون التلاوة وغير ذلك مما يطلب من كتب أصول الفقه .

معجزاته صلى الله عليه وسلم

ومعجزاته كثيرة غررا   منها كلام الله يعجز البشر

واجزم بمعراج النبى كما رووا

اعلم أن معجزات رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيرة وواضحة العيان لو ذهبنا إلى استقصائها لدخلنا فى نطاق فضائله صلى الله عليه وسلم وخرجنا عن نطاق مقصودنا وثبوت بعضها والله أعلم .

عن ابن مسعود رضى الله عنه قال بينما نحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا انشق القمر فلقتين وكانت فلقة وراء الجبل وفلقه دونه فقال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم : اشهدوا وقال كفار قريش هذا سحر

فابعثوا إلى أهل الآفاق أرأوا مثل هذا أم لا فأخبر أهل الآفاق بأنهم رأوه منشقاً فقال كفار قريش هذا سحر مستمر ، فانشقاق القمر من معجزاته صلى الله عليه وسلم . وكذلك تسبيح الحصى فى يده فقد روى ثابت أن أنس بن مالك قال : كنا جلوساً عند رسول الله ﷺ كفاً من حصى فسبحن فى يده حتى سمعنا التسبيح ثم صبهن فى يد أبى بكر فسبحن ثم فى يد عمر فسبحن ثم فى يد عثمان فسبحن ثم صبهن فى أيدينا فما سبحن، ومن معجزاته صلى الله عليه أنين الجذع وهو ساق النخل وحديثه مشهور متواتر وقد كان صلى الله عليه وسلم قبل أن يصنع له المنبر يخطب عنده فلما صنع له المنبر انتقل إليه فسمع الجذع كل من كان فى المسجد حنيناً وأنيناً عظيماً حتى كاد أن ينشق أسفاً على فراقه صلى الله عليه وسلم فضمه إليه وصار يئن أنين الصبى الذى تضمه أمه إليها وتسكته عن بكائه ثم قال إن شئت أردك إلى الحائط — أى البستان الذى كنت فيه — تنبت لك عروقك ويكمل لك خلقك ويتجدد لك خوص وتمر وإن شئت أغرسك فى الجنة فيأكل أولياء الله من ثمرك ثم أصغى إليه ليسمع ما يقول فقال بصوت يسمعه من يليه بل تغرسنى فى الجنة فيأكل منى أولياء الله وأكون فى مكان لا بلاء فيه فقال قد فعلت ثم قال : اختار دار البقاء على دار الفناء وأمر به فدفن تحت المنبر وكان الحسن إذا حدث بهذا الحديث بكى وقال يا عباد الله الخشبة تحن إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنتم أحق أن تشتاقوا إلى لقائه .

ومن معجزاته ﷺ رد عين قتادة حين سالت على خده يوم أحد فقد كان يتقى بوجهه السهام عن رسول ﷺ الله فأصاب عينه سهم فسالت على خده فأخذها بيده ومشى بها إلى رسول الله ﷺ فلما رآها فى كفه دمعت عيناه وقال : إن شئت صبرت ولك الجنة وإن شئت رددتها ودعوت الله لك فلم تفقد منها شيئاً فقال : يارسول الله : إن الجنة لجزاء جميل وعطاء جليل ولكنى رجل مبتلى بحب النساء وأخاف أن يقلن أعور فلا يردننى ولكن

تردها وتسأل الله لى الجنة فردها فى موضعها وقال اللهم ق قتادة كما وقى وجه نبيك فاجعلها أحسن عينيه وأحدها نظراً وكان كذلك وكانت لا ترمد إذا رمدت الأخرى .

وأعم معجزة له صلى الله عليه وسلم القرآن وهو كلام الله المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم المتعبد بتلاوته المتحدى بأقصر سورة منه البشر عن معارضته والإتيان بمثله وكذلك جميع خلق الله سبحانه وتعالى « قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً » أى معيناً وناصراً وإنما خص الجن والإنس لأنهم المكلفون الذين يمكن أن تأتى المعارضة منهم . أما الملائكة فهم كما مر بك معصومون عن المخالفة ولا خلاف فى أن كل القرآن معجز وإنما الخلاف الذى يقع به الإعجاز من بعض القرآن . ورأى الجمهور أن المعجز منه أقله أقصر سورة منه أو ثلاث آيات وقال القاضى عياض إن أقله سورة إنا أعطيناك الكوثر أو آيات فى قدرها .

ووجه اعجازه أنه فى أعلى طبقات البلاغة ودرجات الفصاحة مع اشتماله على الأخبار بالغيب ودقائق العلوم وأحوال المبدأ والمعاد ونحو ذلك .

المعراج

ومن المعجزات التى وقعت له صلى الله عليه وسلم وكانت سبباً فى زيادة إيذاء الكافرين وفتنة بعض المؤمنين إسراؤه صلى الله عليه وسلم من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى وعروجه من المسجد الأقصى إلى السماوات العلى إلى سدرة المنتهى إلى حيث شاء الله تعالى . ولقد كان المعراج يقظة بالروح والجسد كما أجمع عليه من يعتد بإجماعهم ، وأما الذين قالوا : إنه كان مناما فلم يدركوا ذلك المعنى ولم يحققوا إذ أن رسول الله ﷺ قد

وقع له قبل الهجرة الإسراء والمعراج وبعد الهجرة كانت له رؤيا رآها ﷺ كشفت له فيها بعض الحقائق وإلا لو كان الإسراء والمعراج مناماً لكان حديث القرآن عنه ضرباً من العبث إذ كيف يعد من النعم التى أعطاها له نعمة يمكن أن يشاركه فيها غيره إذ المنام وما يقع فيه من مكاشفات ليس خاصاً بالأنبياء وحده إنما مقتضى حديث القرآن عنه أن تكون وقعت حقيقة بالجسد والروح حتى تكون بحديث القرآن عنه قيمة وتكون بذلك نعمه حقيقية . والإسراء من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى ثابت بالكتاب والسنة واجماع المسلمين فمنكره كافر والمعراج من المسجد الأقصى إلى السماوات العلى إلى الجنة إلى سدرة المنتهى إلى ماهو أعلى من ذلك وأرقى ثابت بالأحاديث المشهورة فمنكره وإن كان لا يكفر لكنه يفسق .

براءة السيدة عائشة وفضلها

وبرئ عائشة مما رووا .

هنا فى هذا المقام يحدثنا المصنف عن بعض ما عاناه رسول الله ﷺ من المنافقين واليهود الذين أساءوا رسول الله ﷺ حتى فى عرضه بل فى أحب الناس اليه وهى السيدة عائشة رضى الله تعالى عنها فنص على براءتها عما رماها به اليهود والمنافقون وبين أن تلك البراءة مما يجب اعتقاده فالسيدة عائشة رضى الله عنها وعن أبويها بريئة من هذا الإفك الذى تولى اكبره وإشاعته بين الناس عبد الله بن أبى ابن سلول لعنه الله . وأبى اسم أبيه وسلول اسم أمه وقد جاء القرآن ببراءتها وانعقد عليه إجماع الأمة ووردت به الأحاديث الصحيحة وملخص قصتها أن النبى ﷺ كان إذا أراد سفراً أقرع بين نسائه فلما أراد التوجه لغزوة بنى المصطلق وتسمى غزوة المريسيع اقرع بينهن فخرجت القرعة على عائشة فتوجهت معه فى رجوعهم ضاع عقدها وكان من جزع أظفار — بفتح الجيم وسكون الزاى أو فتحها —

أى خرز منسوب لأظفار وهى بلدة فى اليمن فتخلفت فى طلبه فحمل هودجها وهو مركب من مراكب النساء كالقبة ظناً أنها فيه لأنها كانت خفيفة كما أخبرت بذلك وسار القوم ورجعت إليهم فلم تجدهم فمكثت مكانها فأخذها النوم فمر بها صفوان بن المعطل وكان يعرفها قبل آية الحجاب وكان يتخلف ليلتقط ما يسقط من المتاع أو لأنه كان ثقيل النوم فبرك ناقته وولاها ظهره وصار يسترجع جهراً حتى استيقظت وحملها على الناقة ولم ينظر إليها وقاد بها الناقة موليها ظهره حتى أدرك بها النبى صلى الله عليه وسلم فرموها به وفشا ذلك بين المنافقين وضعفاء المسلمين فشق ذلك على النبى ﷺ فجمع الصحابة وقال يا معشر المسلمين من يعذرنى من رجل قد بلغنى أذاه فى أهل بيتى فوالله ما علمت على أهلى إلا خيراً ولقد ذكروا رجلا ما علمت عليه إلا خيراً فقال سعد بن معاذ سيد الأوس أنا أعذرك منه يا رسول الله إن كان من الأوس ضربت عنقه وإن كان من إخواننا من الخزرج أمرتنا ففعلنا أمرك فقال سعد بن عبادة سيد الخزرج كذبت لا تقدر على قتله فهم الأوس والخزرج بالقتال فأمرهم النبى ﷺ بالإعراض عن ذلك فأنزل الله فى براءتها «ان الذين جاءوا بالإفك عصبة منكم» العشر آيات إلى قوله تعالى «أولئك مبرؤون مما يقولون لهم مغفرة ورزق كريم» فقال أبو بكر لعائشة قومى فاشكرى لرسول الله ﷺ لا والله لا أشكر إلا الله الذى برأنى . لكن لم يكن ذلك لشىء كان من نفسها من رسول الله ﷺ وإن مقامها يجل عن ذلك وإنما استغرقت فى مقام الشهود فلم تشهد إلا الله وكان ممن تكلم فى الإفك مسطح وكان أبو بكر ينفق عليه فلما بلغه أنه تكلم فى الإفك حلف لا ينفق عليه فأنزل الله «ولا يأتل أولو الفضل منكم والسعة» الآية فأعاد أبو بكر النفقة كما كانت قبله .

فضل الصحابة والتابعين

وصحبه خير القرون فاستمع فتابعى فتابع لمن تبع

اعلم وفقنا الله وإياك أن خير القرون قبل النبي وبعده هو الذي عاش فيه أصحاب رسول الله ﷺ لما لهم من فضل لا يفوقهم فيه أي عصر ولا أي خلق من الناس عدا الأنبياء والرسل وقوله ﷺ أن الله اختار أصحابي وقوله ﷺ « الله الله في أصحابي لا تتخذوهم غرضاً من بعدي فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه » والقرن هو الفترة من الزمان التي تبلغ مائة عام يعيش فيها أهل زمان واحد اشتركوا في أمر معين ، كأصحاب رسول الله ﷺ فإنهم اشتركوا في الصحبة له وسمي قرناً لأنه يقرن جيلا بجيل وعالم بعالم .

ثم يلي أصحاب رسول الله ﷺ في الدرجة التابعون الذين التقوا بأصحاب رسول الله ﷺ طال اللقاء أم قصر دون اشتراك في التمييز على الوجه المختار فإننا إذا كنا لا نشترط في الصحبة التمييز كذلك لا نشترطه فيمن تثبت له التابعية . وأفضل التابعين أويس القرني ثم يأتي بعد هؤلاء أتباعهم وهم أتباع التابعين . ويستدل على فضل قرن الصحابة وقرن التابعين وقرن أتباع التابعين بقوله ﷺ وخير أمتي القرن الذي يليني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم » ولكن هل معنى ذلك أن القرون بعد هذه الثلاثة متساوية لا تفاوت بينها في الفضل أم أن كل قرن على هذا القياس أفضل من الذي يليه . يبدو لي أن هذا هو الصحيح لحديث « ما من يوم إلا والذي بعده شر منه وإنما يصرع بخياركم » وإن كان قد ورد « مثل هذه الأمة مثل المطر لا يدرى أوله خير أو آخره » إذ من المعلوم إن الخير لا ينقطع عن هذه الأمة ولكن من الواضح أن هناك فروقاً كبيرة وقعت بين ظهر منها جلياً قلة الخير في كل يوم عن الذي قبله وظهور شر لم يكن في اليوم الذي قبله .

فضل بعض الصحابة على بعض

وخيرهم من ولى الخلافة ... وأمرهم فى الفضل كالخلافة
يليهم قوم كرام بررة ... عدتهم ست تمام عشرة
فأهل بدر العظيم الشان ... فأهل أحد فبيعة الرضوان
والسابقون فضلهم نصاً عرف ... هذا وفى تعيينهم قد اختلف

أن أصحاب رسول الله ﷺ وإن اشتركوا فى فضيلة الصحبة وتشرفوا بها ورقوا بها بين الناس مكاناً رفيعاً دونه الجوزاء والثريا لم يجعلهم الله تعالى فى مرتبة واحدة بل جعل بعضهم أفضل من بعض وأفضلهم على الاطلاق بعد رسول الله سيد أبو بكر ثم الخلفاء الثلاثة من بعده حسب ترتيبهم فى الخلافة . يقول ابن عمر : كنا نقول ورسول الله ﷺ يسمع خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم على فلم ينهنا . والواقع أنه لو لم يكن عند السلف والخلف دليل على هذا لما قالوا به . فمن قال بغير قولهم فهو مخطىء بعيد عن الصواب وذلك كالخطابية الذين قالوا بتقديم عمر والراوندية الذين فضلوا العباس بن عبد المطلب والشيعة الذين أفرطوا فى حب سيدنا على حتى فضلوه على جميع الصحابة وأهل الكوفة والمعتزلة الذين قدموا علياً على على عثمان .

- يلى هؤلاء الخلفاء فى الفضل بقية الستة الذين ذكروا معهم فى حديث العشرة المبشرين بالجنة وهم طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام وعبد الرحمن ابن عوف وسعد بن أبى وقاص وسعيد بن زيد وأبى عبيدة عامر بن الجراح، وهؤلاء فى مرتبة واحدة إذ لم يصل نص بتفاوتهم فى المراتب ولا تظنن أن هؤلاء العشرة هم وحدهم المبشرون بالجنة وإنما هؤلاء جمعوا فى حديث واحد وإلا فمن المعلوم أن الحسن والحسين وأمهما وعكاشة بن محصن وغيرهم

كثيرين مبشرون بالجنة . يلى هؤلاء فى الفضل أهل بدر وهم الذين شهدوها مع رسول الله ﷺ ومنهم سيدنا عثمان وهو إن كان لم يشهدها فإن غيابه عنها كان بأمر رسول الله ﷺ ليقوم برعاية زوجته السيدة رقية بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم رضى الله عنها ونفعنا بمحبتهم وقال له رسول الله ﷺ « لك أجر رجل وسهمه » إن لعثمان أجر أهل بدر .

وبدر أول معركة خاضها المسلمون سميت بذلك لوقوعها عند ماء يعرف ببدر وهى مشهورة معروفة بينها وبين مدينة رسول الله ﷺ خمس وستون ومائة كيلو متر وهى معركة لا نطيل بذكرها ونحيلك إلى مراجعها فى كتب سيرته صلى الله عليه وسلم وما يأتى الحديث عنها فى غزوة أحد التى يلى أصحابها بالفضل أهل بدر يليهم أهل صلح الحديبية الذين عرفوا بأهل بيعة الرضوان وأعلم أن ترتيب الصحابة واقع بحسب المشاهد التى شهدوها مع رسول الله ﷺ فمن شهد بدراً والمشاهد كلها خير ممن شهد أحداً فما بعدها وهكذا دواليك بطول الصحبة وكثرة المشاهد التى حضرها الصحابى مع رسول الله ﷺ تكون مزيته وفضيلته وعلى هذا فالسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار أفضل من غيرهم والسابقون هم الذين صلوا إلى القبلتين بيت المقدس والكعبة وهذا أصح الأقوال لأن هناك رأيين آخرين يقول أحدهما السابقون هم أهل بدر والثانى : السابقون هم أهل بيعة الرضوان .

ولعلك قد أدركت مما سبق أن فضل الصحابة قد يكون باعتبار الأفراد كما رأيت فى فضل سيدنا أبى بكر وبقية الخلفاء من بعده ثم بقية العشرة المبشرين بالجنة وقد يكون التفضيل باعتبار التصنيف كتفضيل من شهد بدراً على من شهد أحداً .

موقف المسلم من الخلاف الواقع

بين أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم

أول التشاجر الذى ورد   وإن خضت فيه واجتنب داء الحسد

عرفت أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اختارهم الله للصحبة وهم خير أهل الأرض غير النبيين والمرسلين وعلى هذا فهم لا تقع منهم المعصية عمداً ولا يصرون عليها وما وقع بينهم من منازعات موهمة طعناً عليهم فإن ذلك عن اجتهاد منهم فمنهم من رأى الحق مع على فتابعه ومنهم من رآه مع معاوية فتابعه ، وهم لم يتبعوا عن هوى وإنما عن اجتهاد والمجتهد المصيب له أجران والمخطىء له أجر واحد . والطعن عليهم غير مقبول من أى زاوية نظرت إليه . فهم قد اجتهدوا فكانوا على ما وصل إليه اجتهادهم أما مع هذا وإما مع ذاك وإما الابتعاد عن هذا وذاك . وما نتحدث به اليوم عما شجر بينهم من خلاف هو فى الواقع كلام مستنداته التى يمكن الوثوق بها قد ضاعت فى زحمة الصراع خاصة بين الأمويين والعباسيين وما تعاقب من الزمان . فليس من حقنا أن نتحدث فى قضية ليس فيها مستند موثوق به ومطمئن لحديثنا يجب أن يكون متسماً بالأدب وفى حدود التعليم وبيان ما فى الكتب من آثار دون اثارته بين العامة والتعصب لأى من الفريقين على وجه غير مقبول وأن رسول الله ﷺ قد توعد من فعل ذلك « الله الله لا تتخذوهم غرضاً من بعدى من آذاهم فقد آذانى ومن آذانى فقد آذى الله ومن آذى الله يوشك أن يأخذه » وفى رواية « لا تسبوا أصحابى فمن سب أصحابى فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين » .

فضل أئمة علماء المسلمين

ومالك وسائر الأئمـــة كذا أبو القاسم هداة الأمة

ومن أهل الفضل فى الإسلام أئمتهم الذين نفعوا الدنيا شرقاً وغرباً بعلمهم وهداهم حتى دنى لهم الناس بالفضل وعرفوا قدرهم وانزلوهم منزلتهم ومنهم الأئمة الأربعة الذين ورد فى الحديث ما يكاد أن يكون إشارة إليهم مثل قوله صلى الله عليه وسلم توشك أن تضرب اكبار الإبل يطلبون العلم فلا يجدون أحداً أعلم من عالم المدينة .

« لو كان العلم بالثريا لناله رجال من فارس » فحمل هذا الحديث على الإمام الأعظم وأصحابه وقوله « يوشك أن تضرب اكبار الإبل يطلبون العلم فلا يجدون أحداً اعلم من عالم المدينة » فحمل هذا الحديث على الإمام مالك الذى ازدحم الناس على بابه لطلب العلم كما يحدث مع عالم غيره يمكن أن يقال أن الحديث منطبق عليه كما هو منطبق على الإمام مالك .

وقوله « عالم قريش يملأ طباق الأرض علماً » فحمل على الإمام الشافعى

وليس قول المصنف « ومالك وسائر الأئمة مراداً به الأئمة الأربعة وحدهم بل كل إمام انتفع به المسلمون كالليث بن سعد وسفيان الثورى وابن عيينه وأبى الحسن الأشعرى وأبى منصور الماتريدى وغيرهم ممن انتفع به المسلمون .

وأما أبو القاسم الذى حدث عنه فهو سيد الصوفية وإمامهم أبو القاسم الجنيد بن محمد الجنيد البغدادى المتوفى سنة سبع وتسعين ومائتين وفى التكنى بأبى القاسم اختلف العلماء فرأى الإمام الشافعى أنها خاصة برسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يجوز التكنى بها فى حال حياته ﷺ لا فى حال مماته أو بعدها . وقال الأئمة الثلاثة يجوز بعد مفارقته ﷺ .

حكم تقليد واحد منهم

فواجب تقليد حبر منهم   كذا حكى القوم بلفظ يفهم

تقدم لك أن الأئمة الذين تهتدى بهم هذه الأمة كانت لهم القدرة على الاجتهاد واستخراج الأحكام من الشرع بما لا يستطيعه كل واحد من الناس ولذلك كان على هؤلاء الناس الذين ليس لهم القدرة على الاجتهاد تقليد إمام من الأئمة الأربعة والعمل بقولهم بعد سؤالهم فى الفتوى لقوله تعالى « فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون » فقد أوجب الله بهذه الآية السؤال على من لم يعلم ممن يعلم ويترتب على السؤال العمل بقول الإمام المجتهد . ورأى بعض العلماء أنه لا يجب تقليد واحد منهم بعينه بل له أن يأخذ فيما يجد له من الأمور بأى مذهب شاء فهو يقلد الشافعى تارة والمالكى أخرى والحق أن هذا يجوز إذا لم يكن يترتب على هذا الجمع صفة تخالف الإجماع كمن تزوج بلا صداق ولا ولى ولا شهود أخذاً من كل مذهب وجمعاً بينهم فإن هذا مخالف للدين والإجماع هذا كله إذا لم تكن فيه أهلية الإجتهاد المطلق . أما من كانت فيه تلك الأهلية فإنه يحرم عليه التقليد فيما يقع له فى امور عند اكثر العلماء لتمكنه من الاجتهاد الذى هو أصل التقليد . وليس للمقلد للأمور الشرعية تقليد غير الأئمة الأربعة مهما كبرت منزلته لأن مذاهبهم قد ضبطت ودونت وانصرفت الهمم إلى العناية بها والمحافظة عليها وتوضيحها بما لم يحدث لغيرها .

كرامات الأولياء

وأثبتن للأوليا الكرامة   ومن نفاها انبذن كلامه

الكرامة أمر خارق للعادة يظهره الله سبحانه وتعالى على يد عبد صالح ملتزم بتكاليف النبى الذى وجد فى عصره مع صحة الاعتقاد فيه والعمل

بالشرع الذى جاء به على الوجه الأكمل . أثبتها أهل السنة ونفاها المعتزلة مستدلين بأنه لو ظهرت الخوارق من الولى لالتبس بالنبى إذ الخارق أمر معجز ، بل لو ظهرت الكرامات على يد الأولياء لخرجت عن كونها خارقة للعادة . والواقع أن المعتزلة فى دعوام تلك لم ينظروا الفرق الواقع بين خارق النبى وخارق الولى . فخارق النبوة وهو المعجزة وقع على يد عبد مدع للنبوة وليس كذلك الولى إذ هو عبد صالح متابع للنبى وإذ كثرت الكرامات فلا تخرج عن كونها خرقها للعادة غاية الأمر أن الخرق للعادة استمر وفرق بين الاستمرار وبين كونه هذا الاستمرار يصبح العادة نفسها . وإذا كانت الكرامات قد كثرت فى زماننا هذا عن الأزمنة السابقة فما ذلك إلا للطف من الله بعباده ، فالنفوس قد أعرضت عن الله واتبعت الشهوات فوضع الله لها بظهور الكرامات أدلة على فضل المقربين يعتقد بالصالحين ويعمل بعملهم .

ورأى أهل السنة أن الكرامة واقعة للولى والولى هو عبد عارف بالله سبحانه وتعالى وبما يجب له وما يجوز وما يستحيل عليه حسب طاقته مواظب على الطاعات متجنب المعاصى غير منهمك فى الملذات والشهوات المباحة فهو يعيش بالله ولله فلذلك تولى أمره ولم يكله إلى نفسه ولا إلى أحد من خلقه ولذلك سمى ولياً .

وأمثال هذا تحدث منهم الكرامات .

واستدل أهل السنة على وقوع الكرامة بأنها ليست مستحيلة بل هى جائزة لأنه لا يترتب عليها إذا وقعت محال وكل ما لا يترتب على وقوعه محال فهو جائز الوقوع ثم انه قد ثبت بالشرع وبالنص وقوعها . كما فى قصة السيدة مريم التى أنبتها الله نباتاً حسناً وكفلها زكريا وكان يدخل عليها ولا يدخل عليها أحد غيره وكان كلما دخل عليها وجد عندها رزقا

هو عبارة عن فاكهة الصيف فى الشتاء وفاكهة الشتاء فى الصيف وكان يسألها أنى لك هـذا ؟ فتجيبه : هو من عند الله إن الله يرزق من يشاء بغير حساب .

وقصة أصحاب الكهف الذين حدثنا القرآن عنهم وبين أنهم فتية آمنوا بربهم وزدناهم هدى .

وقصة صاحب سليمان الذى فاق بصلته بربه الجن وأعمالهم «قال عفريت من الجن أنا آتيك به قبل أن تقوم من مقامك قال الذى عنده علم الكتاب أنا آتيك به قبل أن يرتد إليك طرفك فلما رآه مستقراً عنده قال هـذا من فضل ربى » .

وقد وقعت الكرامات من أصحاب رسول الله ﷺ وكانت كثيرة عرفت تاريخياً واشتهرت بين الناس كما فى قول سيدنا أبى بكر للسيدة عائشة رضى الله تعالى عنها إنما هم أخواك وأختاك فكان الذى فى بطن أمها من الحمل الذى وضعته أمها بعد وفاته ﷺ أنثى كما قال أبو بكر ومنه حديث سيدنا عمر المشهور : يا سارية الجبل .

ولا تظنن أن الكرامة هنا وقعت من جانب عمر وحده بل وقعت من سيدنا عمر وسيدنا سارية فإذا كان سيدنا عمر قد رأى فتكلم فإنه من الجانب الآخر قد سمع سيدنا سارية نداء سيدنا عمر عليه ، فلو لم يكن سارية من أهل الولاية لما سمع النداء .

الدعاء والآراء فيه

وعندنا أن الدعاء ينفع كما من القرآن وعداً يسمع

قال المعتزلة أن الدعاء لا ينفع لأن ما قضاه الله واقع لا محالة ، ومع

ومع ذلك لا يمكن أن نحكم بكفرهم مع أنهم قد كذبوا القرآن فهم لم يكذبوه وإنما فهموا النص وكان لهم فيه تأويل فقوله تعالى : « ادعونى أستجب لكم » أولوا الدعاء فيه بالعبادة وقبولها والإثابة عليها .

ورأى أهل السنة أن الدعاء ينفع وهو الطلب من الله سبحانه تعالى وسؤاله فى قضاء الحاجات ورفع البلاء بتضرع وهو ينفع الأحياء والأموات إن كان لهم و يضرهم إن كان عليهم ولو كان هذا الدعاء أيضاً من كافر على راجح الأقوال لحديث أنس رضى الله عنه « دعوة المظلوم مستجابة ولو كان كافراً» وأما قوله تعالى : «وما دعاء الكافرين إلا فى ضلال» فهذا خاص بدعائهم تخفيف عذاب جهنم عنهم يوم القيام .

روى الحاكم وصححه أنه صلى الله عليه وسلم قال « لا يغنى حذر من قدر والدعاء ينفع فى قضاء لم يقع فإن الأمر المقضى قد يكون معلقاً رفع بلائه عن العبد بدعاء العبد فإذا دعا العبد وقع المعلق عليه وهو الدعاء ورفع المعلق وهو البلاء :

أما القضاء المبرم الحتمى فإن الدعاء وإن كان لا يرفعه لكن الله يعطى به العبد الداعى لطفاً فيما أحاط به من بلاء بأن يخفف منه بحيث لا يقع منه ضرر أو يعطى صاحبه الرضا حتى يكون ما وقع جميلا .

واعلم أن وقوع رفع البلاء وعدمه إنما هو بحسب ما كتب فى اللوح المحفوظ القابل للمحو والإثبات لا بالنسبة لعلم الله سبحانه فإن علم الله سبحانه بالأشياء واحد لا يتغير سواء كانت معلقة أو مبرمة والمحو والإثبات فى المحفوظ واقع بعلم الله سبحانه وتعالى ولأضرب لك مثلا على ذلك : لنفرض أن الله علم أن عبداً من عبيده يموت فى يوم كذا ولكنه قبل دنو أجله يقوم بعمل صالح فيه رعاية لبعض الناس فيدعون له بطول العمر فإذا دعوا له تقبل الله دعاءهم ومد فى عمره فإنه ينزل فى اللوح المحفوظ

المعاد الأول المعلق مده على الدعاء فتأخذه الملائكة من اللوح ثم عند تنفيذها المقضى تصعد إلى اللوح المحفوظ لتأخذ منه التنفيذ فتجد أن الأمر قد تغير وانتقل إلى طول الأجل عكس ما أخذته أولا . فالمحو والإثبات هنا وقع فى اللوح المحفوظ على مقتضى ما فى علم الله سبحانه وتعالى .

وللدعاء آداب وشروط يجب المحافظة عليها .

فمن آدابه تحرى الأوقات الفاضلة التى بينها رسول الله ﷺ كالسجود عند الأذان والإقامة فمن يسبق الدعاء وضوء وصلاة واستقبال قبله وتوبة واعتراف بالذنب والتقصير واخلاص القلب لله سبحانه وتعالى والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم عند بدايه الدعاء وعند ختمه بعد حمد الله والثناء عليه بما يليق بجلال جنابه وجمال وجهه .

ومن شروطه أكل الحلال والإيقان بالإجابة وعدم الغفلة وأن لا يكون دعاؤه بإثم أو قطيعة رحم وإضاعة لحقوق الناس وأن لا يدعو بما يعلم أنه مستحيل لأن الدعاء عبودية وتسليم لله تعالى والدعاء بالمستحيل تحكم على الله تعالى ، والله تعالى بعد كل ذلك هو الذى أمرنا بالدعاء ووعدنا بالإجابة وقال ربكم ادعونى استجب لكم ، « وإذا سألك عبادى عنى فإنى عبادى عنى فإنى قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان » « وقال ربكم ادعونى استجب لكم » وإذا لم يعجل الله للعبد إجابة دعوته فليس ذلك تضييع للدعاء لأن الداعى قد يعطى ما دعى به وقد يعطى غير مادعى به لأن مصلحته فيه أكبر من المصلحة فيما دعى به . . وقد يؤخر له إجابة دعائه ثواب يوم القيامة . ثم ان إجابة الدعاء كما تعلم راجعة إلى مشيئة الله سبحانه وتعالى وليست واجبة عليه « فيكشف ما تدعون إليه إن شاء الله » نسأل الله تعالى أن يتقبل منا ويحسن عاقبتنا فى الأمور كلها ويجرنا من خزى الدنيا وعذاب الآخرة .

وجوب الإيمان بأن على الشخص حفظة وكتبة من الملائكة

بكل عبد حافظون وكاتبون، وكلمة عبد تشمل الإنس والجن والملائكة وقد تردد الجزولى فى الجن والملائكة أعليهم حفظة أم لا ؟

ثم جزم بأن الجن عليهم حفظة واستبعد القول بذلك فى الملائكة والظاهر أن الملائكة لا حفظة عليهم .

والحافظون — هنا — هم الذين يحفظون العبد من المضار وهم غير الكاتبين على الراجح — فقد ذكر بعضهم أن المعقبات فى قوله — تعالى — « له معقبات من بين يديه ومن خلفه يحفظونه من أمر الله » غير الكاتبين وبقوله — كما قال القرطبى — أنه لم ينقل أن الحفظة يفارقون العبد بل يلازمونه أبداً بخلاف الكتبة فإنهم يفارقون العبد عند ثلاث حاجات عند قضاء حاجة الإنسان بولا أو غائطاً وعند الجماع وعند الغسل كما جاء ذلك فى حديث ابن عباس الوارد فى موضعه ولا يمنع ذلك من كتب ما يصدر عنه فى هذه الأحوال لأن الله يجعل لهم علامة على ذلك .

وفى غير هذه الأحوال لا يفارقونه ولو كان بيته فيه جرس أو كلب أو صورة وأما حديث « . . لا تدخل الملائكة بيتاً فيه جرس ونحوه » فالمراد ملائكة الرحمة وقد ورد أن عثمان سأل النبى صلى الله عليه وسلم — عن عدد الملائكة الموكلين بالآدمى فقال : لكل آدمى عشرة بالليل وعشرة بالنهار واحد عن يمينه وآخر عن شماله واثنان بين يديه ومن خلفه واثنان على جنبيه وآخر قابض على ناصيته فإن تواضع رفعه وإن تكبر وضعه واثنان على شفتيه ليس يحفظان عليه إلا الصلاة على النبى — ﷺ — والعاشر يحرسه من الحية أن تدخل فاه .

والملائكة هم أجسام نورانية تستطيع التشكل بالأشكال الحسنة وهم

خلقوا للعبادة والطاعة ، وفعل ما يؤمرون به قال تعالى : لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون الآية .

والمصنف قصد بقوله بكل عبد حافظون وكلوا ماذكرناه فى هذا الموضوع وإن كان بعض العلماء أورد خلاف ذلك .

قوله : « . . وكاتبون خيره » أى مختارون اختارهم الله لذلك وكل واحد من العباد إنما عليه ملكان وكل منهما رقيب أى حافظ وعتيد أى حاضر لا كما قد يتوهم من أن أحدهما رقيب والآخر عتيد وهما لا يتغيران مادام حياً فإذا مات يقومان على قبره يسبحان ويهللان ويكبران ويكتبان ثوابه له إلى يوم القيامة إن كان مؤمناً ويلعنانه إلى يوم القيامة إن كان كافراً .

وقيل كل يوم وليلة ملكان فلليوم ملكان ولليلة ملكان فتكون الملائكة أربعة يتعاقبون عند صلاة العصر وصلاة الصبح وملك الحسنات من ناحية اليمين وملك السيئات من ناحية اليسار والأول أمين أو أمير على الثانى فإذا فعل العبد حسنة بادر ملك اليمين إلى كتبها وإذا فعل سيئة قال ملك اليسار لملك اليمين أأكتب ؟ فيقول لا لعله يستغفر أو يتوب فإذا مضى ست ساعات فلكية من غير توبة قال له أكتب أراحنا الله منه وهذا دعاء عليه بالموت لتحولا عن مشاهدة المعصية لأنهما يتأذيان بذلك .

وهذه الكتابة مما يجب الإيمان بها فيكفر منكرها لتكذيبه القرآن قال — تعالى — « كراماً كاتبين يعلمون ما تفعلون » لكنها ليست لحاجة دعت إليها وإنما فائدتها أن العبد إذا علم بها استحى وترك المعصية .

قوله « . . لن يهملوا من أمره شيئاً فعل » أى لن يتركوا من شأنه وماله شيئاً فعله بلا كتابة بل يكتبونه قولا أو غيره فليست الكتابة مختصة

فالأقوال وإن كان قوله – تعالى – « . . ما يلفظ من قول لا لديه رقيب عتيد » في خصوص الأقوال وكذلك حديث ابن عباس رضى الله عنهما فى تفسير الآية المذكورة فإنه قال يكتب كل مايتكلم به من خير أو شر .

وظواهر الآثار أن الحسنات تكتب مميزة عن السيئات فقيل إن حسنات المؤمن أول كتابه وآخره هذه ذنوبك قد سترتها وغفرتها لك وسيئات الكافر أول كتابه وآخره هذه حسناتك قد ردوتها عليك وما قبلتها .

قوله « ولو ذهل » أى وهو غفل ونسى وإن كان لايؤاخذ على ذلك لأنه ليس الغرض من الكتابة المعاقبة ولا الإثابة .

وقوله « حتى الأنين فى المرض » أى حتى يكتبون الأنين الصادر منه فى المرض .

وقوله « كما نقل » أى كما نقله أئمة الدين وعلماء المسلمين ومن أعظمهم الإمام مالك رضى الله عنه فإنه قال يكتبون على العبد كل شىء حتى أمنيته فى مرضه وتمسكوا بقوله – تعالى – « مايلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد » .

قوله « . . فحاسب النفس » أى إذا علمت أن عليك من يحفظ أعمالك ويكتبها فحاسب نفسك كل صباح على جميع ما عملته ليلا وكل مساء على جميع ما عملته نهاراً فى وجدت من حسنة حمدت الله عليها أو من سيئة استغفرت الله منها .

ولأن من حاسب نفسه فى الدنيا هان عليه عذاب الآخرة وفى الحديث حاسبوا أنفسكم قبل أن تحاسبوا .

وقوله « . . وقلل الآملا » الأمل هو رجاء ماتحبه النفس كطول عمر وزيادة غنى والأصل فى ذلك قوله — صلى الله عليه وسلم .

« . . كن فى الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل وعد نفسك من أهل القبور » .

وقوله « . . فرب من جد لأمر وصلا » أى من اجتهد بتوفيق الله له لتحصيل أمر من أمور الدنيا أو الآخرة وصل إلى ذلك لتقدير الله فى الأزل وصوله إليه .

الإيمان بالموت

قوله « . . وواجب إيماننا بالموت » أى أن تصديقنا بالموت واجب فيجب التصديق بعموم فناء الكل خلاف للدهرية فى قولهم « إن هى إلا أرحام تدفع وأرض تبلع .

ويجب التصديق أيضاً بأنه على الوجه المعهود شرعاً من فراغ الآجال المقدرة خلاف للحكماء فى قولهم بأنه بمجرد اختلال نظام الطبيعة .

ويدل على ذلك آيات كثيرة منها قوله — تعالى «إنك ميت وإنهم ميتون» وقو « كل نفس ذائقة الموت » .

وقد اختلف فى الموت . هل هو جودى أو عدمى ؟

فذهب الأشعرى — رحمه الله تعالى — إلى الأول وعرفه بأنه كيفية أى صفة وجودية تضاد الحياة فالتقابل بينهما تقابل التضاد وذهب الأسفرائيين والزمخشرى إلى الثانى وعرفاه بأنه عدم الحياة عما من شأنه أن يكون حياً فالتقابل بينهما تقابل العدم والملكة ويدل الأول قوله — تعالى — « الذى

خلق الموت والحياة ، وتأويل الخلق بالتقدير - كما قاله من ذهب إلى أنه عدمى خلاف الظاهر .

قوله « ويقبض الروح رسول الموت » أى يخرجها من مقرها الملك الموكل بالموت وهو عزرائيل عليه السلام .

واختلف فى الروح فذهب أهل السنة من المتكلمين والمحدثين والفقهاء والصوفية أنها جسم لطيف مشتبك بالبدن كاشتباك بالعود الأخضر ومذهب جماعة من الصوفية والمعتزلة أنها ليس بجسم ولا عرض بل جوهر مجرد معلق بالبدن للتدبير غير داخل فيه ولا خارج عنه .

والمراد بالروح هنا جميع أرواح الثقلين ولو أرواح الشهداء براً وبحراً أو أرواح الملائكة حتى روح نفسه على أحد القولين وقيل القابض لروح ملك الموت الله عز وجل وأرواح البهائم والطيور وغيرهم كما ذهب إلى ذلك أهل الحق خلافاً للمعتزلة حيث ذهبوا إلى أنه لا يقبل أرواح غير الثقلين من الملائكة والطيور وغيرهم وخلافاً للمبتدعة حيث ذهبوا إلى أنه لا يقبض أرواح البهائم بل يقبضها أعوانه .

ولمباشرة ملك الموت ذلك أسند إليه التوفى كما فى قوله — تعالى « قل يتوفاكم ملك الموت الذى وكل بكم » كنسبته إلى أعوانه لمعالجتها من العصب والعظم والعروق فى قوله — تعالى .

« توفته رسلنا » وأما إسناد التوفى إليه تعالى فى قوله — تعالى « الله يتوفى الأنفس حين موتها » فلأنه الخالق لذلك حقيقة الموحد له .

المقتول وبيان الخلاف فى أجله

قوله « .. ويميت بعمره من يقتل » أى كل ذى روح يقفل به ما يزهق روحه بإنقضاء عمره .

وهذا مذهب أهل الحق فالأجل عندهم واحد لا يقبل الزيادة والنقصان قال — تعالى — : « .. فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون.

ولا يعارض هذا ما ورد أن بعض الطاعات كصلة الرحم تزيد فى العمر لأنه خبر آحاد أو أن الزيادة فيه بحسب الخير والبركة أو بالنسبة لما ثبت فى صحف الملائكة فقد يثبت الشىء فيهما مطلقاً وهو فى علم الله تعالى مقيد كأن يكون فى صحف الملائكة أن عمر زيد خمسون مثلا مطلقاً وهو فى علم الله مقيد بألا يفعل كذا من الطاعات وإن فعلها فله ستون فان سبق فى علم الله تعالى أنه يفعلها فلا يتخلف عن فعلها وكان عمره ستين. فالزيادة بحسب الظاهر على ما فى صحف الملائكة وإلا فلا بد من تحقق علمه تعالى .

وبالجملة فمختار أهل السنة أن كل مقتول ميت بإنقضاء عمره وحضور أجله فى الوقت الذى علم الله حصول موته فيه أزلا لخلقه الله من غير مدخلية للقاتل فيه وإنما وجب عليه القصاص نظراً للكسب فقط وعند أهل السنة أنه لو لم يقتل لجاز أن يموت فى ذلك الوقت وألا يموت فيه لأنه لا اطلاع لنا على ما فى علم الله فيحتمل أنه لو لم يقتل أن يموت فى ذلك الوقت إن لم يكن عمره فى علم الله أكثر من ذلك ويحتمل أن لا يموت فى فى ذلك الوقت إن كان عمره فى علم الله أكثر من ذلك .

قوله « . . . وغير هذا باطل لا يقبل » أى وغير ما ذكر من

مذاهب المخالفين لأهل السنة غير مطابق للواقع لا يقبل عند العقلاء المتمسكين بالحق .

وهو بذلك يرد على أهل الاعتزال . فإن لهم مذاهب ثلاثة الأول مذهب الكعبي وهو أن المقتول ليس بميت لأن القتل فعل العبد والموت فعله — تعالى — واستدل على ذلك بقوله — تعالى — « ولئن متم أو قتلتم » فإن العطف يقتضى المغايرة وأهل السنة يقولون ولئن متم من غير سبب أو قتلتم بأن متم بسبب .

فعند الكعبي أن المقتول له أجلان أجل بالقتل وأجل بالموت فلو لم يقتل لعاش إلى أجله بالموت .

والثانى مذهب جمهورهم — أى جمهور المعتزلة — وهو أن القاتل قطع على المقتول أجله فعندهم أن المقتول له أجل واحد وهو الوقت الذى علم الله موته فيه لولا القتل فلو لم يقتل لعاش إليه قطعاً .

والثالث مذهب أبى الهذيل وهو أن المقتول أجله فى ذلك الوقت فقط فعنده أن المقتول له أجل واحد وهو الوقت الذى قتل فيه فلو لم يقتل لمات بدل القتل قطعاً وبهذا التقرير ظهر الفرق بين مذاهب المعتزلة ومذهب أهل السنة .

والراجح أن المقتول ميت بأجله وليس له اجلان وهو رأى أهل السنة وما عليه الإجماع من أمة الإسلام بحسب الظاهر من الشريعة الإسلامية أما ما غاب عنا أن اللوح المحفوظ فليس لنا فيه كلام بالتحديد إلا اننا نقول أن الله تعالى هو الذى يملك ذلك بدليل قوله تعالى : يمحو الله مايشاء ويثبت وعنده أم الكتاب فهذا دليل قطعى على أن الله سبحانه وتعالى المتصرف فى المخلوقات إيجاداً واعداماً لا يسأل عما يفعل وهم يسألون .

عجب الذنب
وبيان الخلاف فيه

عجب الذنب كالروح لكن صححا المزنى للبـلا ووضحا
وكل شىء هالك قد خصصوا عمومه فأطلب لما قد لخصوا

يقول المصنف فى بيان معنى عجب الذنب أن معناه: عجب شبيه بالذنب وهو عظم كالخردلة فى آخر سلسلة الظهر فى المصعص مختص بالإنسان كمغرز الذنب للدابة . وهو شبيه بالروح فى جريان الاختلاف فى الفناء على قولين والمشهور منهما أنه لا يفنى ولكن لا يفيد وقت النفخ وإن كان الخلاف فى الشبه به مقيداً به كما هو رأى المصنف .

أما الرأى الثانى القائل أن عجب الذنب : يبلى ويفنى فهو رأى المزنى معتمداً على قوله تعالى (كل من عليها فان) (١) وعند فناء الكل يستلزم فناء الجزء .

والرأى الصحيح والأقوى فى النظر أنه لا يبلى لحديث الصحيحين (ليس من الإنسان شىء إلا يبلى إلا عظما واحداً وهو عجب الذنب منه خلق الخلق يوم القيامة) وحديث آخر (إن فى الإنسان عظما لا تأكله الأرض أبداً) وحديث مسلم (كل ابن آدم يأكله التراب إلا عجب الذنب منه خلق ومنه ركب) .

واختلف هل بقاء عجب الذنب أمر تعبدى أو معلل ؟ والأرجح أنه تعبدى لضعف ما علل به القائل بأنه معلل فإنه علله بجواز كونه جعل علامة

---

(١) سورة الرحمن : الآية رقم

الملائكه الموكلين بالإعادة على إحياء كل إنسان بجواهره التى كانت فى الدنيا ووجه ضعفه أن الملائكة لا يخفى عليهم هذا الأمر مع أنهم يعيدون كل انسان بجواهره بأمر الله على أنه يجوز اللبس فيه نفسه . وقوله كل شىء هالك قد خصصوا عمومه ، يقول لما كان القول ببقاء الروح وعجب الذنب هو الراجح أشار المصنف إلى الجواب عما يرد عليه كقوله تعالى (كل شىء هالك إلا وجهه إذ بمقتضاه أن كل ما سواه تعالى محكوم عليه بالهلاك : وحاصل الجواب أن العلماء قصروا عموم ذلك على غير الأمور التى وردت الأحاديث باستثنائها كالروح وعجب الذنب وأجساد الأنبياء والشهداء والعرش والكرسى والجنة والنار والحور العين ونحو ذلك وقد نظم الجلال السيوطى ثمانية منها قوله :

ثمانية حكم البقاء يعمها   من الخلق والباقون فى حيز العدم
هى العرش والكرسى نار وجنة   وعجب وأرواح كذا اللوح والقلم

وعلى هذا فتكون الآية من العام المخصوص ، والعام لفظ يستغرق الصالح له بغير حصر ، والتخصيص قصر العام على بعض أفراده ، وهذا الجواب لجماعة كابن عباس ، وذهب محققوا المتأخرين إلى أنه لا إستثناء ولا تخصيص وقالوا معنى هالك قابل للهلاك كما هو معنى فان . أيضا وقوله (فاطلب لما قد خصصوا ، والمعنى فتتوجه لما قد خصصه العلماء من وردت الأحاديث باستثنائها وقد تقدم بيانها .

الروح

ولا تخض فى الروح إذ ما ورد نص عن الشارع لكن وجدا
لمالك هى صورة كالجسد فحسبك النص بهذا السند

(وقوله ولا تخض فى الروح) فيقول جمهور المحققين إننا لا نخوض فى بيان حقيقة الروح ولهذا فالخوض فى بيان حقيقتها مكروه لعدم التوقيف فى ذلك لكن الإمام الجنيد قال أن الخوض فى حقيقة الروح حرام . لأن الروح شىء استأثر الله بعلمه فلم يطلع عليه أحداً من خلقه فلا يجوز لعباده البحث عنها بأكثر من أنها موجودة قال تعالى :

« ويسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربى » وفى ذلك إظهار لعجز المرء حيث لم يعلم حقيقة نفسه التى بين جنبيه مع القطع بوجوده ولم يخرج صلى الله عليه وسلم من الدنيا حتى أطلعه الله تعالى على جميع ما أبهمه عنه من الروح وغيرها مما يمكن علم البشر به لا على جميع معلوماته تعالى وإلا لزم مساواة الحادث للقديم وما خالف ذلك نحو « ولا أعلم الغيب » محمول أنه كان قبل أن يكشف له عن ذلك وما ذكره من عدم الخوض فى الروح هو الرأى المختار ولذا نجد المصنف صدر كلامه عنها بعدم الخوض فى حقيقتها والمشهور عدم تعدد الروح فى كل جسد وصرح العز بن عبد السلام بأن فى كل جسد روحين إحداهما روح اليقظة التى اجرى الله العادة بأنها إذا كانت فى الجسد كان الإنسان مستيقظا فإذا خرجت منه نام ورأت تلك الروح المنامات الأخرى روح الحياة التى أجرى الله العادة بأنها إذا كانت فى الجسد كان حيا فإذا فارقته مات وهاتان الروحان فى باطن الإنسان لا يعرف مقرهما إلا من أطلعه الله على ذلك ؛ وقد كان بعض الأرواح يوم الست بربكم مقبلا على بعض

بالوجه وبعضها موليا ظهره لبعض وبعضها جاعلا جنبه لبعض فالإقبال بالوجه غاية فى المودة وعكسه بالظهر ، وبالجنب بين ذلك كما فى اليواقيت ، ويكشف الكثير من ذلك كسهل بن عبد الله حتى أنهم يعرفون تلامذتهم إذ ذاك ، وفى الحديث « الأرواح جنود مجندة فما تعارف منها إئتلف وما تناكر منها اختلف » أقول إذا ما ورد (نص عن الشارع) بمعنى أنه كل من لم يرد عليه دليل — من الله تعالى يجب عدم الخوض والتوقف والإيمان به والتسليم والروح من هذا القبيل وأن كان بعض العلماء قد خاض فى الروح وخاصة علماء المذهب المالكى وذهبوا إلى أن الروح جسم ذو صورة كصورة الجسد فى الشكل والهيئة وهذا رأى ضعيف وعلى ذلك فما تعريف الروح يقول إمام الحرمين الروح جسم لطيف شفاف مشتبك بالجسم كاشتباك الماء بالعود الأخضر فهى سارية فى البدن ، وقيل مقرها : القلب أو البطن هذا فى حالة الحياة أما بعد الموت فأرواح السعداء بأفنية القبور على الصحيح وقيل عند آدم عليه الصلاة والسلام فى سماء الدنيا لكن لا دائماً فلا ينافى أنها تسرح حيث شاءت ، وأما أرواح الكفار ففى سجين فى الأرض السابعة السفلى محبوسة ، وقيل أرواح السعداء بالجابية فى الشام وقيل ببئر زمزم وأرواح الكفار ببئر برهوت فى حضرموت التى هى مدينة فى اليمن :

وقوله (فحسبك النص بهذا السند أى وإذا عدمت النقل عن أهل مذهب مالك بالخوض فى حقيقتها فيكفيك فى الخوض النص عندهم حال كونه متلبساً بهذا القول المسند إليهم من ملابسة العام للخاص فلا تخص بأكثر منه ، بالسند المسند إلى أهل مذهب مالك وإن كان فى الأصل هو الطريق الموصلة للحديث وتلك الطريق هى الرجال الذين يروون الحديث فإن قيل

يرد على ذلك أنه إذا قطع عضو حيوان لزم قطع نظيره من الروح أجيب بأن بطاقتها تقتضى سرعة انجذابها وانضمامها من ذلك العضو المقطوع قبل انفصاله أو سرعة الإلتحام بعد القطع وهذا يقتضى انقطاع الروح ثم تلتحم سريعاً والأول يقتضى عدم إنقطاعها فهو أولى لأن الأصل عدم الانقطاع .

فإن قيل كيف يخوضون فى الروح مع أن الآية دالة على عدم الخوض فيها حيث أمر فيها النبى صلى الله عليه وسلم بأن يقول « قل الروح من أمر ربى » أجيب بأنه إنما أمر عليه الصلاة والسلام بترك الجواب تصديقاً لما فى فى كتب اليهود من أن الإمساك عن ذلك من علامات نبوته وأدلة رسالته؟

العقل وحقيقته

العقل كالروح ولكن قرروا فيه خلافاً فانظرن ما فسروا

العقل فى اللغة المنع من عقال البعير إذا منعه بالعقال وسمى بذلك لمنعه من العدول عن سواء السبيل . وعلى هذا فتعريف العقل : هو ما يمنع صاحبه عن سلوك طريق غير مقصود له قيل التعقل والتفكر لدرك العلوم والأعمال نظرية كانت أم عملية .

أقسام العقل :

للعقل أقسام خمسة : (الأول غريزى وهو غريزة يتهيأ بها لدرك العلوم النظرية : والثانى كسبى وهو ما يكتسبه الإنسان من معاشرة العقلاء والثالث عطائى وهو ما يعطيه الله المؤمنين ليهتدوا به إلى الإيمان والرابع عقل الزهاد وهو الذى به الزهد . والخامس شرفى وهو عقل نبينا ﷺ لأنه أشرف العقول ، وقد اختلف فى تفضيل العقل على العلم أو العكس. والراجح تفضيل العلم على العقل لأن العلم من صفاته تعالى .

والعقل مثل الروح فقد وقع الخلاف فى حقيقتها فمن العلماء من خاض فى بيان حقيقة العقل ومنهم من توقف عن ذلك وهو الراجح لأنه أمر معنى وكيف يدرك المحسوس المعنى وأحسن ما قيل فى العقل أنه نور روحانى تدرك النفس العلوم الضرورية والنظرية ، وهو أيضاً لطيفة ربانية لا يعلمها إلا الله تعالى فمن حيث تفكرها تسمى عقلا ومن حيث حياة الجسد بها تسمى روحاً ومن حيث شهوتها تسمى نفساً فالثلاثة متحدة بالذات مختلفة

بالاعتبار وقالت المعتزلة والخوارج والحكماء بجوهريته وفسره بعضهم بأنه جوهر يدرك به الغائبات بالوسائط والمحسوسات والمشاهدة وقد اختلف فى محله والصحيح أن محله القلب وله نور متصل بالدماغ كما ذهب إليه الإمام الشافعى والإمام مالك رضى الله عنهما وجمهور المتكلمين ، وقال بعض الحكماء وبعض الفقهاء بأن محله الدماغ لفساده بفساد الدماغ وهذا لا يدل على ماذكروه لجواز أن تكون سلامة الدماغ شرطاً لاستمراره وإن كان محله العقل وهو للقريب إلى الصواب بل هو الصحيح .

سؤال القبر ونعيمه وعذابه

سؤالنا ثم عذاب القبر نعيمه واجب كبعث الحشر

سؤال القبر عن طريق منكر ونكير إيانا معاشر أمة الدعوة المؤمنين والمنافقين والكافرين خلافاً لابن عبد البر حيث قال في تمهيده الكافر لا يسأل وإنما يسأل المؤمن والمنافق لانتسابه للإسلام في الظاهر . والجمهور على خلافه وإنما يسمى هذا الملكان بذلك لأنهما يأتيان الميت بصورة منكرة فإن صفتهما كما في الحديث أنهما أسودان أزرقان أعينهما كقدور النحاس وفي رواية كالبرق وأصواتهما كالرعد إذا تكلما يخرج من أفواههما كالنار بيد كل أحد منهما مطراق من حديد لو ضربت به الجبال لذابت ، وفي رواية بيد كل أحدهما مرزبة لو اجتمع عليها أهل منى ما أقلوها وهما المؤمن الطائع وغيره على الصحيح لكن يترفقان بالمؤمن ويقولان له إذا وفق للجواب نم نومة العروس وينتهران المنافق والكافر وقيل المؤمن الموفق له مبشر وبشير . وأما الكافر والمؤمن العاصي فلهما منكر ونكير ، وقيل معهما ملك آخر يقال له ناكور وما قيل من أنه يجيء قبلهما ملك يقال له رومان حديثه موضوع وقيل فيه لين .

ويكون السؤال بعد تمام الدفن وعند إنصراف الناس ، وفي الحديث كما في شرح المصنف ليسمع قرع نعالهم فيعيد الله تعالى الروح إلى جميع البدن كما ذهب إليه الجمهور وهو ظاهر الأحاديث .

وقال ابن حجر إلى نصفه الأعلى فقط ، وغلط من قال يسأل البدن بلا روح كمن قال تسأل الروح بلا بدن لكن وإن عادت له الروح لا ينتفي إطلاقاً إسم الميت عليه لأن حياته حينئذ ليست حياة كاملة بل أمر متوسط بين الموت والحياة كتوسط النوم بينهما ويرد إليه من الحواس والعقل

والعلم ما يتوقف عليه فهم الخطاب ويتأتى معه رد الجواب حتى يسأل .

وأحوال المسلمين مختلفة ، فنهم من يسأله الملكان جميعاً تشديداً عليه ومنهم من يسأله أحدهما تخفيفاً عليه ووجد بطرة المؤلف أحدهما يكون تحت رجليه والآخر يكون عند رأسه ويسأل مرة واحدة وفى حديث أسماء أنه يسأل ثلاثاً .

والميت يسأل ولو تمزقت أعضاؤه أو أكلته السباع فى أجوافها إذ لا يبعد أن الله يعيد له الروح فى أعضائه ولو كانت متفرقة لأن قدرة الله صالحة لذلك ولا يمنع أن يعيده كما كان . ولو مات جماعة فى وقت واحد بأقاليم مختلفة يحاسبون أيضاً مهما كثروا لأن ذلك بالنسبة لله عز وجل سهل هين فيبعث الله إلى كل ميت اثنان كل منهما يطلق عليه منكر ونكير .

واختلفت الأحاديث كما قاله القرطبى فى كيفية السؤال والجواب فنهم من يسأل عن اعتقاداته أو كلها وابن عباس يسألون عن الشهادتين : وقد ورد أنهما يقولان ما تقول فى هذا الرجل وإنما يقولان ذلك من غير تعظيم وتفخيم ليتميز الصادق فى الإيمان من المرتاب فيجيب الأول ويقول الثانى لا أدرى فيشقى شقاء الأبد وهذا السؤال خاص بهذه الأمة وهناك آراء متعددة فى هذا الموضوع أرى أنه لا داعى لردها وإنما الواجب الإيمان بأن سؤال القبر واقع لكل مخلوق من البشر ولا ينجو منه أحد وإن اختلف باختلاف درجات الإيمان والكفر .

والملائكة قطع العلماء بأنهم لا يسألون لأنهم لا يعصون وأيضاً لأنهم غير مكلفين بخلاف الجن فإنهم يسألون لأن الله كلفهم بالإيمان والاعتراف بالرسل والحكمة من سؤال القبر إظهار ما كتمه العباد فى الدنيا من إيمان أو كفر أو طاعة أو عصيان فالمؤمنون الطائعون يباهى الله بهم الملائكة وغيرهم يفضحون عند الملائكة (قوله ثم عذاب القبر) المقصود به مع

السؤال الوجوب لأنه مشارك له والحكم وإنما أضيف إلى القبر لأنه الغالب وإلا فكل ميت أراد الله تعذيبه عذب ، قبر أو لم يقبر صلب أو غرق فى بحر أو أكلته الدواب أو حرق حتى صار رماداً وذرى فى الريح من ذلك كون الميت تفرقت أجزائه والمعذب البدن والروح جميعا باتفاق أهل الحق - وقد خالف فى ذلك محمد بن جرير الطبرى وعبد الله بن كرام وطائفة فقالوا المعذب البـــدن فقط ويخلق الله فيه ادراكات بحيث يسمع ويعلم ويلتذ ويتألم ، ويكون للكافر والمنافق وعصاة المؤمنين ويدوم على الأولين وينقطع عن بعض عصاة المؤمنين وهم من خفت جرائمهم من العصاة فإنهم يعذبون بحسبها وقد يرفع عنهم بدعاء أو صدقة أو غير ذلك كما قاله ابن القيم وكل من كان لا يسأل فى قبره لا يعذب فيه أيضا ، ومن عذاب القبر ما أخرجه ابن أبى شيبة وابن ماجة عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول (يسلط الله على الكافر فى قبره تسعة وتسعين تنينا تنهشه وتلدغه حتى تقوم الساعة لو أن تنينا منها نفخ على الأرض ما أنبتت خضراء) وحكمة ورود هذا العدد أنه كفر بأسماء الله الحسنى وهى تسعة وتسعون ومن عذابه أيضا ضغطته وهى التقاء حافتيه ورد أن تضمه حتى تختلف أضلاعه ولا ينجو منها أحد ولو صغيراً سواء كان صالحاً أو طالحاً إلا الأنبياء وإلا فاطمة بنت أسد وإلا من قرأ سورة الإخلاص فى مرضه ولو نجا منها أحد لنجا منها سعد بن معاذ الذى إهتز عرش الرحمن لموته (قوله نعيمه) فقد وردت النصوص على نعيم القبر وأن المؤمنين هم الذين ينعمون ومن نعيم القبر توسيعه سبعين ذراعاً وعرضا وطولا ومنه أيضا فتح طاقة من الجنة وامتلاؤه بالريحان وجعله روضة من رياض الجنة (قوله فواجب المراد به الإيمان بذلك سمعا لأنه أمر ممكن أخبر الصادق وكل ما هو كذلك فهو واجب وهذا ما عليه أهل السنة وجمهور المعتزلة وأنكرت الملاحدة عذاب القبر ونعيمه وسؤال الملكين .

البعث والحشر

كيف الحشر :

البعث : هو إحياء الموتى واخراجهم من قبورهم بعد جمع الأجزاء الأصلية وهى التى من شأنها البقاء من أول العمر إلى آخره ولو قطعت قبل موته بخلاف التى ليس من شأنها ذلك كالظفر .

والحشر - هو سوق الله الناس جميعا إلى الموقف وهو الموضع الذى يقفون فيه من أرض القدس المبدلة التى لم يعص الله عليها لفصل القضاء بينهم ، ولا فرق فى ذلك بين من يجازى وهم الإنس والجن والملك وبين من لا يجازى كالبهائم والوحوش على ما ذهب إليه المحققون .

وذهبت طائفة إلى أنه لا يحشر إلا من يجازى وهذا ظاهر فى الكامل، وأما السقط وهو الذى لم تتم له ستة أشهر فإن ألقى بعد نفخ الروح فيه أعيد بروحه ويصير عند دخول الجنة كأهلها فى الجمال والطول وإن ألقى قبل نفخ الروح فيه كان كسائر الأجسام التى لا روح فيها كالحجر فيحشر ثم يصير ترابا .

والواقع أن أول من تنشق عنه الأرض سيدنا محمد ﷺ وهو أول من يبعث وأول وارد المحشر كما أنه أول داخل الجنة وبعده سيدنا نوح كما ورد لكن ورد أن بعده ﷺ أبو بكر وحمل على أنه بعد الأنبياء ومراتب الناس فى المحشر متفاوته فمنهم الراكب وهو المتقى ومنهم الماشى على رجليه وهو قليل العمل ومنهم الماشى على وجهه والكافر وهذا المحشر المذكور هنا هو أحد أنواع الحشر من حيث هو ، ثانيهما صرف الناس من الموقف

إلى الجنة أو النار وهذان النوعان فى الآخرة ، ثالثها إخراج اليهود من جزيره العرب إلى الشام وهو المذكور فى قوله تعالى :

« هو الذى أخرج الذين كفروا من أهل الكتاب من ديارهم لأول الحشر » رابعها سوق النار التى تخرج من أرض عدن باليمن للكفار وغيرهم من كل حى قرب قيام الساعة إلى المحشر فتبيت معهم حيث باتوا وتقيل معهم حيث قالوا فتدور الدنيا كلها وتطير ولها دوى كدوى الرعد القاصف وحكمتها الإمتحان والاختبار ، فمن علم أنها مرسلة من عند الله وانساق معها سلم منها ، ومن لم يكن كذلك أحرقته وأكلته وبعد سوقها لهم إلى المحشر يموتون بالنفخة الاولى بعد مدة ، وهذان النوعان فى الدنيا فأنواع الحشر أربعة وقيل هى كثيرة جدا ولكن الواجب وجوب الإيمان بالبعث والحشر ووقوعهما فى الآخرة ومن لم يقل بها فهو كافر لأنه ينكر شيئاً معلوم من الدين بالضرورة وأمرنا الله عز وجل بوجوب التسليم والإيمان بالبعث والحشر .

إعادة الأجسام عند البعث

وقل يعاد الجسم بالتحقيق   عن عدم وقيل عن تفريق
محضين لكن ذا الخلاف خصا   بالأنبياء ومن عليهم نصا
وفى إعادة العرض قولان   ورجحت إعادة الأعيان

وفى الزمان قولان والحساب :

يقول المصنف إعادة الأجسام المراد بالقول قولا نفسياً أو عقليا ، والمراد بعودة الجسم بمعنى أن الله يعيده بعينه فالجسم الثانى المعاد هو الجسم

الأول بعينه لا مثله وإلا لزم أن المصاب أو المعذب غير الجسم الذى أطاع أو عصى وهو باطل بالإجماع أو قوله بالتحقيق) متعلق بقل أو بيعاد فالمعنى على الأول قولا متلبساً بالتحقيق الذى هو إثبات الحكم بالدليل فى أشهر اطلاقاته ففيه إشارة الى أن هـذا القول عن دليل لا من قبيل الرأى والمعنى على الثانى إعادة متلبسة بالتحقيق والمقصود إعادة محققة لا مشكوكاً فيها والإعادة هنا عن عدم بعد فناء الجسد نهائياً ما عدا عجب الذنب فهو الذى يبقى ثم يعيده الله تعالى كما أوجده أولا قال تعالى (كما بدأكم تعودون) وهل الإعادة عن عدم أو عن تفريق الواقع والصحيح أن الإعادة عن عدم وليس عن تفريق وهو رأى المصنف ولذا قدمه جازماً به وحكى مقابله بصيغة التمريض .

(وقوله محضين) فمعنى محضية العدم خلوصه من شائبة الوجود لجزء ما ، ومعنى محضية للتفريق خلوصه من شائبة الاتصال فى أجزائه وبذلك دفع المصنف توهم أن المراد بالعدم عند القائلين به العدم العرفى الصادق بوجود جزء ما من أجزائه وأن المراد بالتفريق عنـد القائلين به التفريق العرفى الصادق باتصال بعض أجزائه والخلاف فى إعادة الأجسام عن عـدم أو تفريق خاص بعموم الناس ، وأما الأنبياء فليس فيهم خلاف لأن التراب لا يأكل أجسامهم ولا تبلى أبدانهم اتفاقاً فالخلاف فى غيرهم وغير من الحق بهم . وأيضاً ومن نص الشارع على أن الأرض لا تأكل أجسامهم كالشهداء والمراد بهم كل مقتول على الحق ولو لم يكن من شهداء المعركة كالمؤذنين إحتساباً للأجر عند الله تعالى وكالعلماء العاملين وحملة القرآن الملازمين لتلاوته العاملين بما فيه المعظمين له بضبط لسانهم وطهارتهم وآدابهم إلى غير ذلك .

وأما إعادة العرض ففيه قولان : فالقول الأول هو مذهب الأكثرين وإليه مال إمامنا الأشعرى أنه يعاد حين إعادة الجسم لا فرق فى ذلك بين

العرض الذي يطول بقاؤه كالبياض و بين غيره كالصوت ولا فرق في ذلك أيضاً بين ما هو مقدور للعبد كالضرب و بين غيره كالعلم ولا يلزم أن تكون إعادته بالتلبس به كما كان في الدنيا بل ما كان من الأعراض اللازمة للذات من بياض ونحوه وطول ونحوه فإنه يعاد متعلقاً بها وما كان من غير ذلك لضرب وكفر وبقية المعاصي وصلاة وصوم وبقية الطاعات فإنه يعاد مصوراً بصورة جسيمة لكن الحسنات في صورة حسنة والسيئات في صورة قبيحة ، هذا هو الظاهر والتفويض في مثل هذه المواطن أحسن : فإن قيل يلزم على ذلك اجتماع المتنافيات كالطول والقصر والكبر والصغر أجيب بأن إعادة . العرض ليست دفعية بل على التدرج حسبما كانت في الدنيا لكن يمر عليه جميع الاعراض كلمح البصر وربك على كل شيء قدير .

القول الثاني إمتناع إعادته مطلقاً فيوجد الجسم بعرض آخر فإنه لا ينفك عقلا عن عرض وإلى هذا ذهب بعض أصحابنا أيضاً (قوله ورجحت إعادة الأعيان .

فالعلماء بعضهم رجح إعادة الأعراض بأعيانها واشخاصها وأنفسها فالمراد بالأعيان الأشخاص والأنفس ، وعلى ذلك فيعاد للعرض الذي كان في الدنيا لا عرض آخر مغاير له بل يعاد بعينه .

أما الزمان واعادته ففيه قولان .

القول الأول وهو الارجح أنه يعاد جميع أزمنة الأجسام التي مرت عليها في الدنيا لتشهد للإنسان وعليه بما وقع فيها من الطاعات والآثام .

وثانيهما إعادته لاجتماع المتنافيات كالماضي والحال والاستقبال وأجاب عن ذلك القائلون بالقول الأول بأن إعادته ليست دفعية بل على التدرج حسبما كانت عليه في الدنيا ، لكن في أسرع وقت .

الحساب حق

والحساب حق وما في حق إرتياب ، فالسيئات عنده بالمثل والحسنات ضوعفت بالفضل ، وباجتناب للكبائر تغفر صغائر وجا الوضوء يكفر .

والحساب تعريفه . توقيف الله الناس على أعمالهم خيراً كانت أو شراً قولا كانت أو فعلا تفصيلا بعد أخذهم كتبها ، ويكون المؤمن والكافر إنساً وجناً إلا من استثنى منهم ففي الحديث « يدخل الجنة من أمتي سبعون ألفاً ليس عليهم حساب » قيل له هلا استزدت ربك ؟ فقال « استزدته فزادني مع كل واحد من السبعين ألفاً سبعين ألفاً فقيل له هل استزدت ربك؟ فقال استزدته فزادني ثلاث حثيات بيده الكريمة » أو كما ورد والثلاث حثيات ثلاث دفعات من غير عدد فهؤلاء يدخلون الجنة بغير حساب ، وإذا كان من المؤمنين من يكون أدنى إلى الرحمة فيدخل الجنة من غير حساب كان من الكافرين من يكون أدنى إلى الغضب فيدخل النار من غير حساب فطائفة تدخل الجنة بلا حساب وطائفة تدخل النار بلا حساب وطائفة توقف للحساب فلا تنافي بين النصوص في مثل ذلك .

والمراد بتوقيف الله الناس على أعمالهم ، فقيل المراد به أن يخلق الله في قلوبهم علوماً ضرورية بمقادير أعمالهم الثواب والعقاب . وقيل المراد به أن يوقفهم بين يديه ويؤتيهم كتب أعمالهم فيها سيئاتهم وحسناتهم فيقول هذه سيئاتكم وقد تجاوزت عنها وهذه حسناتكم وقد ضاعفتها لكم وهذا القول نقل عن ابن عباس وفيه قصور لأن الحساب غير قاصر على هذا المقدار .

وقد ورد أن الكافر ينكر فتشهد جوارحه ، وقيل المراد به أن يكلمهم في شأن أعمالهم وكيفية مالها من الثواب وما عليها من العقاب فيسمعهم كلامه القديم وهذا هو الذى تشهد له الأحاديث الصحيحة ، ولا يشغله تعالى محاسبة أحد عن أحد بل يحاسب الناس جميعاً معا حتى أن كل أحد يرى أنه المحاسب وحده .

وكيفية الحساب مختلفة ففيه اليسير والعسير والجهر والتوبيخ والفضل والعدل وحكمته إظهار تفاوت المراتب فى الكمال وفضائح النقص ففيه الترغيب فى الحسنات وزجر عن السيئات ووقوعه لاشك فيه إطلاقا وهو واقع لجميع البشر بأمرة وعنده تعالى أن السيئات بالمثل فى الجزاء لا زيادة ولا نقص وهو مقدر بمثلها ولله أن يعفو عنه إن لم تكن كفراً وإلا خلط فى النار والسيئات جمع سيئة وهى ما يذم فاعلها شرعا صغيرة كانت أم كبيرة وسميت سيئة لأن فاعلها يساء عند المقابلة عليها يوم القيامة .

والمراد التى عملها العبد حقيقة أو حكما بأن طرحت عليه لظلامه الغير بعد نفاد حسناته فإنه يؤخذ من حسنات الظالم ويعطى المظلوم فإذا نفدت حسنات الظالم طرح عليه من سيئات المظلوم ثم قذف بالظالم فى النار والحسنات جمع حسنة وهى ما يمدح فاعلها شرعا وسميت حسنة لحسن وجه صاحبها عند رؤيتها يوم القيامة والمراد الحسنات المقبولة الأصلية للعبد أو ما فى حكمها بأن عملها عنه غيره كما إذا تصدق غيرك عنك بصدقة لا المأخوذة فى نظير ظلامه . فخرج بالمقبولة المردودة بنحو رياء فلا ثواب فيها أصلا والحسنات تضاعف إلا لهذه الأمة لأنه من خصائصها .

واجتناب الكبائر هو ما يعم التوبة منها بعد فعلها لا ما يخص عدم ارتكابها بالمرة بخلاف التلبس بها من غير توبة .

والكبائر هى الذنوب العظيمة من المؤاخذة عليها (وقوله تغفر صغائر) والمراد تكفيرها غفرانها : قال تعالى (إن تجتنبوا كبائر ما تنتهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم ، والمراد الصغائر قال صلى الله عليه وسلم (ما من عبد يؤدى الصلوات الخمس ويصوم رمضان ويجتنب الكبائر السبع إلا فتحت له ثمانية أبواب الجنة يوم القيامة حتى إنها لتصعق بمعنى يضرب بعضها بعضا من خلوها فلا يدخلها أحد حتى يدخلها والمراد بها الموبقات السبع وهى الشرك بالله والسحر وقتل النفس بغير حق وأكل مال اليتيم وأكل الربا والتولى يوم الزحف وقذف المحصنات الغافلات وفى حديث آخر (للصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان مكفرات لما بينهن إذا اجتنبت الكبائر) وقد اتفقوا على ترتب التكفير على الاجتناب .

ثم اختلفوا هل هو قطعي أو ظني فذهب جماعة من الفقهاء والمحدثين والمعتزلة إلى الأول وذهب أئمة الكلام إلى الثاني وهو الحق ، والمراد بغفران الذنوب هو العفو عنها وعدم المؤاخذة عليها ، وروى أن الوضوء يكفر الذنوب الصغيرة لما روى عن عثمان بن عفان عن رسول الله ﷺ (لا يسبغ أحد الوضوء إلا غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر) .

وفي حديث آخر ، قال « من توضأ نحو وضوئي هذا ثم قام فركع ركعتين لا يحدث فيهما نفسه يعني بسوء غفر له ما تقدم من ذنبه » وقد أخرج البزاز عن أنس بن مالك مرفوعا « من تلا قل هو الله أحد مائة ألف مرة فقد اشترى نفسه من الله ونادى مناد من قبل الله تعالى في سمواته وفي أرضه ألا إن فلانا عتيق الله فمن له قبله تباعه فليأخذها من الله عز وجل » وظاهر ذلك تكفير الكبائر بهذا أيضاً وهذه هي العتاقة الكبرى ، ومن جملة مكفرات الكبائر الحج المبرور لحديث الحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة ، ومن جملتها أيضاً الجهاد فقد ورد أن الغزو في البر يكفرها إلا التبعات وفي البحر يكفرها حتى التبعات .

(اليوم الآخر)

واليوم الآخر ثم هول الموقف حق فخفف يا رحيم وأسعف

اليوم الآخر هو يوم القيامة وأوله من وقت الحشر إلى ما لا يتناهى على الصحيح وقيل إلى أن يدخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار وسمى باليوم الآخر لأنه آخر أيام الدنيا بمعنى أنه متصل بآخر أيام الدنيا لأنه ليس منها حتى يكون آخرها ، وسمى بيوم القيامة لقيام الناس فيه من قبورهم وقيامهم بين يدى خالقهم وقيام الحجة لهم وعليهم وله نحو ثلثمائة إسم .

ثم هول الموقف .

والمراد بهول الموقف ما ينال الناس فيه من الشدائد لطول الوقوف قيل ألف سنة كما فى آية السجدة وقيل خمسين ألف سنة كما فى آية سأل ولا تنافى لأن العدد لا مفهوم له وهو مختلف باختلاف أحوال الناس فيطول على الكفار ويتوسط على الفساق ويخف على الطائعين حتى يكون كصلاة ركعتين وكالجام الناس بالعرق الذى هو أنتن من الجيفة حتى يبلغ أذانهم ويذهب فى الأرض سبعين ذرعا والناس يكونون فيه على قدر أعمالهم .

ففى حديث مسلم ، تدنوا الشمس يوم القيامة من الخلق حتى تكون منهم كمقدار ميل فيكون الناس على قدر أعمالهم فى العرق فمنهم من يكون إلى كعبية ومنهم من يكون إلى ركبتيه ومنهم من يكون إلى حقويه ومنهم من يلجمه العرق إلجاماً : وكسؤال الملائكة لهم عن أعمالهم وتفريطهم فيها قال تعالى : وقوفهم إنهم مسئولون . وكشهادة الألسنة والأيدى والأرجل والسمع والبصر والجلد والأرض والليل والنهار والحفظة الكرام ، ولا ينال هول الموقف وما يحدث فيه شىء مما ذكره الأنبياء والأولياء وسائر العلماء لقوله تعالى : « لا يحزنهم الفزع الأكبر » فهم آمنون من عذاب الله لكنهم يخافون ربهم خوف إجلال وإعظام « قوله حق » فهو ثابت يجب الإيمان به لوروده فى الكتاب والسنة وإجماع المسلمين عليه وأيضاً يجب الإيمان بعلاماته المتواترة ، فمن علاماته الصغرى ما قد وقع منها وما لم يقع وعلاماته الكبرى عشرة أولها ظهور المهدى ،

ثم خروج الدجال ، ثم نزول عيسى بن مريم ، ثم خروج يأجوج ومأجوج ، وخروج الدابة التى تكتب بين عينى المؤمن مؤمناً فيضىء وجهه وبين عين الكافر كافراً فيسود وجهه وطلوع الشمس من مغربها وظهور الدخان يمكث فى الأرض أربعين يوماً يخرج من أنف الكافر وعينه وأذنيه ودبره حتى يصير كالسكران ويصيب المؤمن منه كهيئة الزكام وخراب الكعبة على أيدى الحبشة بعد موت عيسى ورفع القرآن من المصاحف والصدور ورجوع أهل الأرض كلهم كفاراً وقوله :

(خفف يا رحيم واسعف) والمقصود به أن الله يخفف هول الموقف ومن أسباب تخفيفه والإعانة عليه قضاء الحوائج للمسلمين وتفريج الكرب عنهم وإشباع الجائع وأيواء ابن السبيل .

أخذ العباد صحائف أعمالهم

وواجب أخذ العباد الصحف :

المقصود بالصحف الكتب التى كتبت فيها الملائكة ما فعله العباد فى الدنيا . والإيمان بها واجب لورود ذلك فى الكتاب والسنة والأحاديث صريحة الظواهر فى أن كل مكلف له صحيفة واحدة يوم القيامة مع أنها كانت متعددة فى الدنيا كما يدل عليه حديث (ما من مؤمن إلا وله كل يوم صحيفة فإذا طويت وفيها استغفار طويت ولها نور يتلألأ) .

فإن قيل إذا كان كل مكلف له صحيفة واحدة يوم القيامة فلم جمعها المصنف أجيب بأنه جمعها فى مقابلة جمع العباد فهو من مقابلة الجمع بالجمع وظواهر الآيات والأحاديث شاهدة بعمومه لجميع الأمم نعم الأنبياء لا يأخذون صحفاً وكذا الملائكة لعصمتهم ومن يدخل الجنة بغير حساب ورئيسهم أبو بكر الصديق رضى الله عنه .

وورد أن الصحف تطير من خزانة تحت العرش بواسطة الريح فلا تخطىء صحيفة عنق صاحبها ، وورد أيضاً أن كل أحد يدعى فيعطى كتابه فحصل التعارض بين الروايتين ، ولكن الجمع بينهما بأن الريح تطيرها أولا من الخزانة فتتعلق كل صحيفة بعنق صاحبها ثم تناديهم الملائكة فتأخذها من أعناقهم وتعطيها فى أيديهم فالمؤمن المطيع يأخذ كتابه بيمينه والكافر يأخذه بشماله من وراء ظهره وأما المؤمن الفاسق فجزم الماوردى بأنه يأخذه بيمينه وهو المشهور وأول من يعطى كتابه بيمينه مطلقاً عمر بن الخطاب رضى الله عنه وبعده أبو سلمة عبد الله ابن عبد الأسد وأول من يأخذه بشماله أخوه الأسود بن عبد الأسد لأنه أول من بادر النبى صلى الله عليه وسلم بالحرب يوم بدر .

وقد روى أنه يمد يده ليأخذه بيمينه فيجذبه ملك فيخلع يده فيأخذه بشماله من وراء ظهره . « قوله كما من القرآن نصا عرفا » يشير المصنف إلى أن أخذ العباد

صحائف أعمالهم واراد به النص القرآنى والحديث فيجب الإيمان وأن جميع العباد يأخذون صحائفهم وأن كل إنسان يقرأ صحيفته ولو لم يكن يعرف ذلك فى الدنيا .

وأن المؤمن أول سطر فى كتابه أبيض فعندما يقرأ ذلك يبيض وجهه وأن أول سطر فى كتاب غير المؤمن أسود فعندما يقرأه يسود وجهه . نعوذ بالله من هول ذلك اليوم العظيم .

الميزان

ومثل هذا الوزن والميزان فتوارف الكتب أو الأعيان

قوله ومثل هذا الوزن والميزان، المقصود بهذا عند المصنف أن الوزن والميزان يجب الإيمان به وجوباً سمعياً مثل وجوب الإيمان بأخذ الصحف والميزان هذا واحد على الراجح له قصبة وعمود وكفتان وكل واحدة منهما أوسع من طباق السموات والارض وجبريل آخذ بعموده ناظر إلى لسانه وميكائيل أمين عليه ومحله بعد الحساب والدليل على الوزن قوله تعالى : والوزن يومئذ الحق، وعلى الميزان قوله تعالى « ونضع الموازين القسط ليوم القيامة وقوله , تعالى : فمن ثقلت موازينه فأولئك هم المفلحون ومن خفت موازينه فأولئك الذين خسروا أنفسهم ، والراجح أن خفة الموزون وثقله على صورته فى الدنيا وقد بلغت أحاديثه مبلغ التواتر فيجب الإيمان به ونمسك عن تعين حقيقته ، ولا يكون الوزن فى حق كل أحد لانه لايكون للأنبياء والملائكة ومن يدخل الجنة بغير حساب فإنه فرع عن الحساب ولا مانع من وزن سيئات الكفار ليجازوا عليها بالعقاب .

فقوله تعالى « فلا نقيم لهم يوم القيامة وزناً » معناه لانقيم لهم يوم القيامة وزناً نافعاً ، فإن قيل وزن أعمال المؤمنين وجهه ظاهر إذ لهم من الحسنات مايقابل السيئات .

وأما الكفار فليس لهم حسنات تقابل بها السيئات أجيب بأنه يكون منهم صلة الرحم ومواساة الناس وعتق المماليك ونحوها من الأعمال التى لاتتوقف صحتها على نية فتجعل الأمور أن صدرت منهم فى مقابلة سيئاتهم غير الكفر أما هؤلاء فلا فائدة فى وزنه لأن عذابه دائم ، قوله ، فتوزن الكتب أو الأعيان ، يشير بذلك إلى اختلاف العلماء فى الموزون ، فذهب جمهور المفسرين إلى أن الموزون الكتب التى إشتملت على أعمال العباد بناء على أن الحسنات مميزة بكتاب والسيئات بأجر ويشهد له حديث البطاقة «ورقة صغيرة» ، وحديثها ما روى عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : إن الله يستخلص رجلا من أمتى على رءوس الخلائق يوم القيامة فينشر عليه تسعة وتسعين

سجلا كل سجل منها مد البصر ثم يقول أتنكر من هذا شيئاً ؟ أظلمك كتبتي الحافظون ؟ فيقول لا يارب فيقول ألك عذر ؟ فيقول لا يارب فيقول ألك حسنة؟ فيقول لا يارب فيقول بلى إن لك عندنا لحسنة وإنه لا ظلم عليك فتخرج له بطاقة كالأنملة فيها : أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله فيقول : يارب ما هذه البطاقة مع هذه السجلات فيقال : إنك لا تظلم فتوضع السجلات فى كفة والبطاقة فى كفة فطاشت السجلات وثقلت البطاقة ولا يثقل مع اسم الله شيء ، وهذا ليس لكل عبد بل لعبد أراد الله به خيراً وذهب بعضهم إلى أن الموزون أعيان الأعمال : فتصور الأعمال الصالحة بصورة حسنة نورانية ثم تطرح فى كفة النور . وهى اليمنى المعدة للحسنات فتثقل بفضل الله سبحانه وتعالى وتصور الأعمال السيئة بصورة قبيحة ظلمانية ثم تطرح فى كفة الظلمة وهى الشمال المعدة للسيئات فتخف وهذا فى المؤمن ، وأما فى الكافر فتخف حسناته وتثقل سيئاته بعدل الله سبحانه وتعالى .

وعلى ذلك فما فائدة الوزن نقول إن فائدة الوزن أن الوزن يجعل علامة لأهل السعادة يوم القيامة وأيضاً يوضع علامة لأهل الشقاوة ، وتعريف العباد ما لهم وعليهم من الخير والشر وإقامة الحجة عليهم .

الصراط

كذا الصراط فالعباد مختلف   مرورهم   فسالم ومنتلف

معنى الصراط لغة الطريق الواضح مأخوذ من صرطه يصرطه إذا ابتلعه لأنه يبتلع المارة.

ومعنى الصراط شرعاً : هو جسر ممدود على متن جهنم يرده الأولون والآخرون حتى الكفار خلافاً للحليمى حيث ذهب إلى أنهم لا يمرون عليه ولعله أراد الطائفة التى ترمى فى جهنم من الموقف بلا صراط ، وشمل ماذكر النبيين والصديقين ومن يدخل الجنة بغير حساب وكلهم ساكتون إلا الأنبياء فيقولون : اللهم سلم سلم كما فى الصحيح : وفى بعض الروايات أنه أدق من الشعرة وأحد من السيف وهو المشهور ونازع فى ذلك العز بن عبد السلام والشيخ القرافى وغيرهما كالبدر الزركشى والصحيح أنه عريض وفيه طريقان يمنى ويسرى فأهل السعادة يسلك بهم ذات اليمين وأهل الشقاوة يسلك بهم ذات الشمال ، وفيه طاقات كل طاقة تنفذ إلى طبقة من طبقات جهنم وقال بعضهم أنه يدق ويتسع بحسب ضيق النور وانتشاره فعرض صراط كل أحد على قدر انتشار نوره فإن نور كل إنسان لا يتعداه إلى غيره فلا يمشى أحد فى نور أحد ومن هنا كان دقيقاً فى حق قوم وعريضاً فى حق آخرين ، وطوله ثلاثة آلاف سنة ألف صعود وألف هبوط وألف استواء ، وقد ورد الكتاب به ،

قال تعالى « فاستبقوا الصراط »والسنة قال صلى الله عليه وسلم ويضرب الصراط بين ظهرانى جهنم فأكون أنا وأمتى أول من يجوز ، واتفقت الكلمة عليه فى الجملة وجبرائيل فى أوله وميكائيل فى وسطه يسألان الناس عن عمرهم فيما أفنوه وعن شبابهم فيما أبلوه وعن علمهم ماذا عملوا به وفى حافتيه كلاليب معلقة مأمورة بأخذ من أمرت به وعلى ذلك فالعباد تختلف مرورهم على الصراط فى سرعة النجاة وعدمها وحكم الإيمان به واجب لما وردت به الأدلة من الكتاب والسنة كما ذكرنا .

وحالات الناس فى المرور متفاوتة فنهم من يمر عليه كطرف العين ومنهم من يمر عليه مثــل البرق الخاطف ومنهم كالريح العاصف وبعدهم الذين يمرون كالطير وبعدهم من يمرون عليه مثل الجواد السابق وبعدهم الذين يجوزون سعياً ومشياً وبعدهم الذين يجوزون الصراط حبواً وتفاوتهم فى المرور . بحسب تفاوتهم فى الاعراض عن محرمات الله تعالى فمن كان منهم أسرع إعراضاً عما عما حرم الله كان اسرع مروراً فى ذلك اليوم ، والحكمة فى مرورهم على الصراط ظهور النجاة من النار وأن يتحسر الكفار بفوز المؤمنين بعد اشراكهم فى المرور على الصراط .

والعرش واللوح والقلم ثم الكاتبون

والعرش والكرسي ثم القلم والكاتبون اللوح كل حكم لا لاحتياج

وبها الإيمان يجب عليك أيها الإنسان .

العرش : هو جسم علوي عظيم نوراني قيل من نور وقيل من زبرجدة خضراء وقيل من ياقوتة حمراء والأولى الإمساك عن القطع بتعين حقيقته لعدم العلم بها ، والتحقيق أنه ليس كروياً بل هو قبة فوق العالم ذات أعمدة أربعة تحمله الملائكة في الدنيا أربعة وفي الآخرة ثمان لزيادة الجلال والعظمة في الآخرة رءوسهم عند العرش في السماء السابعة وأقدامهم في الأرض السفلى وقرونهم كقرون الوعل أي بقر الوحش ما بين أصل قرن أحدهم إلى منتهاه خمسمائة عام ، وقيل أنه كروى محيط بجميع الأجسام وهذا خلاف التحقيق .

الكرسي : وهو جسم عظيم نوراني تحت العرش ملتصق به فوق السماء السابعة بينه وبينها مسيرة خمسمائة عام كما نقل عن ابن عباس . والأولى الإمساك عن الجزم بتعين حقيقته لعدم العلم بها وهو غير العرش .

القلم : وهو جسم عظيم نوراني خلقه الله وأمره يكتب ما كان وما يكون إلى يوم القيامة قيل هو من اليراع وهو القصب والأولى أن نمسك عن الجزم بتعين حقيقته .

اللوح : وهو جسم نوراني كتب فيه القلم بإذن الله تعالى ما كان وما يكون إلى يوم القيامة وهو يكتب فيه الآن على التحقيق من أنه يقبل المحو والتغيير ونمسك عن الجزم بحقيقته وفي بعض الآثار (إن لله لوحاً أحد وجهيه ياقوتة حمراء والوجه الثاني زمردة خضراء) .

والكاتبون عن القلم ينقسمون إلى ثلاثة أقسام :

الكاتبون على العباد أعمالهم في الدنيا ، والكاتبون من اللوح المحفوظ ما في صحف

الملائكة الموكلون بالتصرف فى العالم كل عام والكاتبون من صحف الملائكة كتاباً يوضع تحت العرش وكل هذه المذكورات ذو حكم فكل واحد منها لحكم يعلمها الله سبحانه وتعالى وإن قصرت عقولنا عن الوقوف عليها و بعضهم لم يلتزم الحكمة لأن الله يتصرف بما شاء لا يسأل عما يفعل .

والحكمة هى الأمر الصائب وهو سر الفصل وفائدته المترتبة عليه : وكل مخلوق لحكمة لا لاحتياجه تعالى إلى شىء منها فلم يخلق العرش للاتقاء والكرسى للجلوس ولا القلم لاستحضار ما غاب عن علمه تعالى ولا الكاتبين ولا اللوح الضبط ما يخاف نسيانه ، والإنسان يجب عليه الإيمان بهذه المذكورات ولهذا قال المصنف (وبها الإيمان يجب عليك أيها الإنسان : ولذا كان وجوب الإيمان بها مثل غيرها من كل ما ثبت بصحيح الأحاديث كالحجب والأنوار التصديق يجب عليك أيها الإنسان المكلف ، فيجب الإيمان بوجودها شرعاً حسبما علم تفصيلا أو إجمالا غاية الأمر أن الإيمان بها تعبدى .

(وجود الجنة والنار)

والنار حق أوجدت كالجنة　　فلا تمل لجاحد ذى جنة

دار خلود للسعيد والشقى معذب منهم مهما بقى .

يقول المصنف والنار حق أوجدت كالجنة : المراد بكلام المصنف هذا أن النار التى هى دار العذاب ثابتة بالكتاب والسنة مثل الجنة فهما موجودتان باتفاق علماء الأمة أوجدها الله عز وجل فيما مضى والجنة هى دار الثواب وبذلك يرد المصنف على الفلاسفة الذين أنكروا وجود الجنة والنار بالمرة وكذا الذين أنكروا وجودها الآن دائما سيوجدان يوم القيامة وهذا رأى جماعة من المعتزلة .

والذى يدل على وجود الجنة والنار قصة آدم الواردة فى القرآن الكريم ولا قائلا بثبوت الجنة دون النار وقد ورد القرآن الكريم بذلك والسنة المحمدية وانعقد إجماع الأمة على ذلك .

أما مكان الجنة والنار فلم يرد فصل صريح فى تعيين مكان الجنة والنار كما فى شرح المقاصد والأكثرون على أن الجنة فوق السموات السبع وتحت العرش وأن النار تحت الأرضين السبع والحق تفويض علم ذلك إلى الله العلى القدير .

والنار طبقات سبع أعلاها جهنم وهى لمن يعذب على قدر ذنبه من المؤمنين وتصير خرابا بخروجهم منها . ومنها لظى وهى لليهود ثم الحطمة وهى للنصارى ثم السعير وهى للصائبين وهم فرقة من اليهود . ثم سقر وهى للمجوس ثم الجحيم وهى لعبدة الأصنام ثم الهاوية للمنافقين .

والجنة قيل سبع وقيل أربع وقيل واحدة على الخلاف فى ذلك والمقصود من ذلك أن النعيم متنوع ولا يضر العدد ولا الاختلاف لأن الآيات واردة بذلك المهم أنها موجودة وهى حق وهى دار نعيم . وقوله (فلا تمل لجاهل) يشير بذلك إلى أن الذين أنكروا وجود الجنة والنار هم فلاسفة وأن الذين أنكروا وجود الجنة

والنار الآن إلى أن هذه الاقوال باطلة لورود النص القرآنى بذلك والسنة وإجماع الأمة الإسلامية . على ذلك وأن الجنة دار النعيم للسعيد والنار دار العذاب للشقى. وأن النعيم متنوع ولتعداده بحسب دراجات الايمان وحسن العمل العبادى وعدم العصيان وأن العـذاب أنواع بحسب كبر الذنب وعدم الايمـان والاتيان بالمعاصى .

(فائدة) الناس يكونون فى الموقف على حالتهم التى ماتوا عليها ثم يدخل المؤمنون الجنة جرداً مرداً أبناء ثلاثة وثلاثين سنة طول كل واحد منهم ستون ذراعاً وعرضه سبعة أذرع ثم لا يزيدون ولا ينقصون ، وأما أجسام الـكفار فمختلفة المقادير حتى ورد أن ضرس الـكافر فى النار مثل أحد وفخذه مثل ورقان وهما جبلان بالمدينة كما فى شرح المصنف .

بسم الله الرحمن الرحيم

دار خلود(١) للسعيد والشقى   معـــذب منعم مهما بقى

بذلك يرد المصنف على الجهمية وهم منسوبون لجهم بن صفوان — ويقولون بفناء الجنة والنار — وفناء أهلها — وحكمنا عليهم أنهم كفار لمخالفتهم الكتاب والسنة والإجماع ، ومن يخالف ما علم من الدين بالضرورة فهو كافر .

والجنة دار خلود للسعيد وهو الذى مات على الإسلام وإن تقدم منه كفر ، وعلى ذلك يدخل فى السعيد عصاة المؤمنين ، فهم يخلدون فى الجنة ولا يخلدون فى النار ، وإن دخلوها لا يدوم عذابهم فيها مدة بقائهم فيها لأنهم يموتون بعد الدخول بلحظة لا يعلم إلا الله مقدارها فلا يحيون حتى يخرجوا منها ، وحقيقة هذا الموت هو فقد الإحساس بألم العذاب لأنهم يموتون موتاً حقيقياً بخروج الروح ، وبعضهم اختار أن العصاة من المؤمنين عند دخولهم النار يموتون حقيقة .

والنار دار خلود للشقى ، وهو من مات على الكفر وإن عاش طول عمره على الإيمان ، ويدخل فى الشقى الكافر الجاهل والمعاند ومن بالغ فى النظر ، فلم يصل إلى الحق ، وترك التقليد الواجب عليه ، ولا يدخل فيه أطفال المشركين بل هم فى الجنة على الصحيح من أقوال كثيرة ، ومنها أنهم فى النار ، وقيل على الأعراف إلى غير ذلك من الأقوال ، وأما أطفال المؤمنين ففى الجنة عند الجمهور ومقابله أنهم فى المشيئة .

وأنكر ذلك القول بعض العلماء ، وهذا فى غير أولاد الأنبياء ، أما أولاد الأنبياء ففى الجنة إجماعاً ، ولا فرق فى السعيد والشقى بين الإنس والجن ، ويدل على ما ذكر من الجنة — أن الجنة دار خلود للسعيد مطلقاً ، والنار دار خلود للشقى أبداً ، ودليل ذلك من القرآن قوله تعالى : (فمنهم شقى وسعيد) الآية(٢)

---

(١) دار خلود : مكان إقامة دائمة مؤبدة .
(٢) الآية ١٠٥ من سورة هود .

معنى (معذب منعم) أن من دخل النار معذب فيها بأنواع العذاب المتعددة .

وأن من دخل الجنة منعم فيها بأنواع النعم وأعلاه رؤية وجه الله الكريم (مهما بقى) معناه مدة بقاء كل من الفريقين فى إحدى الدارين ويقال : يتمرن أهل النار بالعذاب حتى لو فى الجنة لتألموا وهذا القول فى رأيى أنه مدسوس على القوم ، وكيف وقد قال الله تعالى : (فذوقوا فلن نزيدكم إلا عذابا)(١) هذا يدل دلالة واضحة على أن المعذب يستمر عذابه ويتألم فى كل لحظة من لحظات هذا العذاب ، وينفى أن الجسد الإنسان وروحه تتمرن على العذاب فلا تشعر به ، وإلا لكفى فى إيقاع العذاب على الذنوب المتعددة من كفر وشرك وغيره أن يعذب مرة واحدة ، ثم لا يتألم ولا يشعر بما يقع عليه ، والواقع أنه كما قلنا وكما رسم لنا الشارع الحكيم أن العذاب دائم ومستمر ، والنعيم لأهل الجنة دائم ومستمر .

* * *

(١) الآية ٣٧ من سورة النبأ .

﴿ الحوض ووجوب الإيمان به ﴾

إيماننا بحوض خير الرسل حتم   كما قد جاءنا فى النقـــل
ينال شربا منه أقوام وفوا   بعهدهم وقل يزداد من طغوا

الحوض : جسم مخصوص كبير متسع الجوانب يكون على الأرض المبدلة ، وهى الأرض البيضاء كالفضة ، من شرب منه لا يظمأ أبداً ، ترده هذه الأمة وقد ورد أن لكل نبى حوضاً ترده أمته : ففى الحسن مرفوعاً : « أن لكل نبى حوضاً ، وهو قائم على حوضه وبيده عصاه يدعو من عرفه من أمته ألا وأنهم يتباهون أيهم أكثر تبعاً ، وإنى لأرجو أن أكون أكثرهم تبعاً » ، وفى أثر أن حوضه صلى الله عليه وسلم أعرض الحيطان وأكثره داراً ، وإنما خصص حوض نبينا بالذكر لوروده بالأحاديث البالغة مبلغ التواتر بخلاف غيره لوروده بالآحاد ، وقد ورد ذلك فى المنقول إلينا عنه صلى الله عليه وسلم فى الصحيحين من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما : « حوضى مسيرة شهر وزواياه سواء ماؤه أبيض من اللبن وريحه أطيب من المسك وكيزانه من نجوم السماء من شرب منه فلا يظمأ أبداً » .

وحكم الإيمان بالحوض الذى يعطاه فى الآخرة أفضل الأنبياء سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم واجب وتصديقنا به لازم ، ولكن لا يكفر من أنكره وإنما يفسق فقط ، والمعتزلة نفته وفيما ذكرنا رد عليهم حيث أنه لم يقدموا دليلا قاطعاً وقوياً على كلامهم الذى أوردوه وقد ورد فى تحديد الحوض بجهات مختلفة عدة آراء منها : رواية أحمد بن حنبل أن الحوض كما بين عدن وعمان وذلك نحو شهر — وفى رواية للصحيحين ما بين صنعاء والمدينة وذلك نحو شهرين — وفى رواية ما بين مكة وأيلة وذلك نحو شهر كالأولى — وفى رواية لابن ماجه ما بين المدينة إلى بيت المقدس وهو كالذى قبله — فقد تحدث المصطفى بحديث الحوض مرات وذكر فيه تلك الألفاظ المختلفة فكان يخاطب كل قوم بالجهة التى يعرفونها ولا تنافى من حيث تقدير المسافة بالمدد المختلفة وأن الله تعالى تفضل عليه باتساعه شيئاً فشيئاً فأخبر صلى الله عليه وسلم بالمسافة القصيرة أولا ثم أخبر بالطويلة —

والاعتماد على ما يدل على أطولها مسافة ، كما أشار إليه النووى وفيما أوحى الله تعالى إلى عيسى عليه السلام من صفة نبينا صلى الله عليه وسلم : « له حوض أبعد من مكة إلى مطلع الشمس فيه آنية مثل عدد نجوم السماء وله لون كل شراب الجنة وطعم كل ثمارها » ، واختلف فى محله فقيل قبل الصراط وهو قول الجمهور وصححه بعضهم لأن الناس يخرجون من قبورهم عطاش فيردون الحوض للشرب منه — وقال البعض : إنه بعد الصراط لأن الماء ينصب من الكوثر فيه ، وهو الرأى الراجح لأن الحوض لمن آمن بالله وحده وبما أنزل ولأنه لا يشرب منه إلا المؤمنون فقط ويطارد بقية البشر الذين جحدوا وكفروا بربهم وبالرسل والكتب واليوم الآخر فلا يردوه ولا يشربون منه وأن كل قوم يردون حوضهم عند نبيهم ، ولكن حوض سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم عام وشامل لعموم رسالته وشمولها ، وهو قبل وبعد الصراط حسب الرأى الذى يرى أن الرسول صلى الله عليه وسلم له حوضان قبل الصراط وبعده ، وهو الذى تميل إليه النفس لمكانة الرسول صلى الله عليه وسلم ومنزلته عند ربه جل وعلا .

* * *

« الشفعاء فى الآخرة »

وواجب شفاعة المشفع   محمد مقدما لا تمنع
وغيره من مرتضى الأخيار   يشفع كما قد جاء فى الأخبار
إذا جائز غفران غير الكفر   فلا تكفر مؤمنا بالوزر

الشفاعة فى عرف اللغة : هى الوسيلة والطلب وشرعا هو سؤال الخير من الغير للغير وشفاعة المولى عز وجل عبارة عن عفوه تعالى فإنه يشفع فى من قال لا إله إلا الله وأثبت الرسالة للرسول الذى أرسل إليه ولم يعمل خيرا قط . ليتفضل الله تعالى عليه بعدم دخوله النار بلا شفاعة أحد والشفاعة واجبة سمعا عند أهل الحق من العلماء وخاصة شفاعة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وهو مقدم على غيره من الانبياء والمرسلين والملائكة المقربين وأيضاً هو أول من يفتح باب الشفاعة لغيره ولذا قال الرسول صلى الله عليه وسلم « أنا أول شافع وأول مشفع » وفى كلام المصنف إشارة إلى واجبات ثلاثة فالأول كونه صلى الله عليه وسلم شافعاً والثانى كونه مشفعاً وهو مقبول الشفاعة والثالث كونه مقدما على غيره من الأنبياء والمرسلين والشفاعة تكون عندما يشتد الهول ويتمنى الناس الإنصراف ولو إلى النار وبعدما يلهمون أن الأنبياء هم الواسطة بينهم وبين الله وهم الذين بلغوهم الرسالة وعرفوهم حقيقة الخالق - إذاً هم الواسطة الحقيقية بين الله وخلقه فيذهبون إلى آدم فيقولون له : أنت أبو البشر اشفع لنا فيقول : لست لها . لست لها - نفسى نفسى لا أسأل اليوم غيرها ويعتذر بالأكل من الشجرة فيذهبون إلى نوح ويسألونه الشفاعة فيعتذر لهم أيضاً وهكذا بقية الأنبياء والرسل . ويروى أن بين كل نبى ونبى ألف سنة ومع ذلك يعتذر كافة الأنبياء والمرسلين عن الشفاعة - أما سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فعندما يذهبون إليه يقول : أنا لها - أنا لها - أمتى . أمتى - فيسجد تحت العرش فينادى من قبل الله تعالى يا محمد ارفع رأسك واشفع تشفع فيرفع رأسه ويشفع فى فصل القضاء وحينئذ يفتح باب الشفاعة لغيره وتسمى هذه بالشفاعة العظمى وهى مختصة بسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم قطعا وهى أول المقام المحمود

المذكور فى قوله تعالى (عسى أن يبعثك ربك مقاما محموداً(١)) ومعناه : أن يحمدك فيه الاولون والآخرون وآخره استقرار أهل الجنة فى الجنة وأهل النار فى النار والعياذ بالله ـ وله صلى الله عليه وسلم شفاعات أخرمنها شفاعته فى إدخال قوم الجنة بغير حساب ـ ومنها شفاعته فى عدم دخول النار لقوم ، استحقوا دخولها ـ ومنها شفاعته فى إخراج الموحدين من النار ـ ومنها شفاعته فى زيادة الدرجات فى الجنة لأهلها ـ ومنها غير ذلك كثير كما ذكره السيوطى وغيره .

والقول بمنع الشفاعة فى أهل الكبائر وهو الاعتقاد بامتناع شفاعته صلى الله عليه وسلم فيمن كان من أهل الكبائر قبل دخولهم النار ودخولهم الجنة والواقع أن المصنف أراد الرد على المعتزلة ومن وافقهم فى شأن هؤلاء فمن منع الشفاعة بالنسبة لأهل الكبيرة وغيرهم لاقبل دخولهم النار ولا بعده وخاصته من ينكر شفاعته ﷺ فيمن استحق ألا يدخلها وفيمن دخلها أن يخرج منها وما استندوا إليه من حديث « لاتنال شفاعتى أهل الكبائر من أمتى » الواقع أن هذا الحديث موضوع باتفاق العلماء وعلى فرض صحته فهو محمول على الذين ارتكبوا المنكرات بعد دخولهم فى الإسلام والمعتزلة لاينكرون الشفاعة العظمى وهؤلاء داخلون فيها كيف يقولون بعدم شمول شفاعة الرسول ﷺ لأهل الكبائر هذا فى الواقع قول غير سليم وخاصة أن دليلهم الذى احتجوا به ضعيف فلا ينهض قولهم ولا يرتقى للقول الصحيح .

القول فيمن يشفع بعد الرسول أو من له قدم فى الشفاعة وارتضى الله منه ذلك من الأنبياء والمرسلين والملائكة والشهداء والعلماء العاملين والأولياء ـ فكل واحد من هؤلاء يشفع فى أهل الكبائر على قدر مقامه عند الله تعالى .

وشفاعة الملائكة على الترتيب فأولهم فى الشفاعة جبريل وآخرهم فيها التسعة عشر الذين أخبر الله بهم فى قوله تعالى (عليها تسعة عشر) الآية(٢) وهم خزنة النار وعلى ذلك فهل يشفع هؤلاء ابتداء قبل المؤاخذة .

---

(١) الآية ٧٩ من سورة الإسراء .

(٢) الآية ٣٠ من سورة المدثر .

جمهور أهل السنة استنادا إلى الأخبار الواردة فى هذا الشأن والدالة على الشفاعة وقبولها والأمر بها من قبل الله تعالى - أنها تكون بعد مدة المؤاخذة - وإن قيل ما الفائدة فى الشفاعة حينئذ ؟ الجواب : أن فائدة الشفاعة إظهار مزية الشافع على غيره - على أنه لولا الشفاعة لجوزنا البقاء وعدمه بحسب الظاهر وأيضاً فهذا من باب القضاء المعلق .

وقوله (إذ جائز غفران غير الكفر) هذا تعليل للشفاعة فكأنه قال يجوز عقلا وسمعاً غفران غير الكفر من الذنوب بلا شفاعة فبالشفاعة أولى - وأما غفران الكفر فهو وإن جاز عقلا فلا يجوز سمعا بل نقول إنه ممتنع لقوله تعالى « إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء (١) » .

فالآية صريحة فى تحديد القول بعدم غفران الكفر وإن جاز ذلك عقلا فنحن أهل الشرع لا نقر هؤلاء على رأيهم ولأن فى غفران الذنب من غير الكفر حكمة وهى أنها لا تنفصل عن الخوف من الله وعقابه وأيضاً فاعل الذنب يرجو عفو الله ورحمته خلاف الكفر ولأن صاحب الذنوب مسلم عاص ويعتقد نقص نفسه فيخاف عقاب الله ويرجو العفو والرحمة بخلاف صاحب الكفر فإنه لا يعتقد نقص نفسه ولا يخاف العقاب ولا يرجو من الله العفو والرحمة لأنه غير مقر برب وغير مؤمن بشرع - وتعليل المصنف بجواز غفران الذنوب كافة غير الكفر واضح وأهل السنة والجماعة لا يكفرون أحداً من المؤمنين بارتكاب الذنوب صغيرة كان أو كبيرة عالماً كان مرتكبة أو جاهلا بشرط ألا يكون ذلك الذنب من المكفرات مثل انكار علم الله تعالى بالجزئيات لأن الذى يقول بذلك يكفر باجماع الأمة وبشرط ألا يكون مستحلا له وهو معلوم من الدين بالضرورة ، وخالف فى ذلك الخوارج وجعلوا جميع الذنوب كبائر وعليه كفروا من ارتكب ذنبا منها أما المعتزلة فهم يقولون بعدم كفر مرتكب الكبيرة ويخرجونه من دائرة الإيمان أولا ولا يقولون بالكفر صراحة إلا إذا استحل أمراً حراما وهم جعلوا صاحب الكبيرة فى منزله بين المنزلتين وهو مخلد فى النار عند الخوارج والمعتزلة ولكن الفرق بين الفرقتين أن العذاب الذى يقع عليه عند المعتزلة عذاب الفساق وأما عند الخوارج فالعذاب الذى يقع عليه هو عذاب الكفار ولكل وجهة كما ذكرنا .

---

(١) سورة النساء آية ٤٨ .

﴿ حكم مرتكب الكبيرة من المؤمنين ﴾

ومن يمت ولم يتب من ذنبه فأمره مفـــوض لربه
وواجب تعذيب بعض ارتكب كبيرة ثم الخلود يجتنب

يشير المصنف فى البيتين إلى أن من مات بعد أن ارتكب ذنباً من الكبائر غير المكفرة بلا استحلال ولم يتب من ذنبه إلى الله تعالى فأمره مفوض إلى ربه وموكول إليه فى دخول الجنة وعدمها ونحن من جانبنا لا نقطع بالعفو عنه وذلك لئلا تكون الذنوب فى حكم المباحة وأيضاً لا نقطع بالعقوبة لأنه تعالى يجوز أن يغفر ما عدا الكفر وأيضاً على تقدير وقوع العقاب والعذاب نقطع ونقول بعدم خلود صاحب الذنب فى النار كما أشار إليه فى قوله : (ثم الخلود يجتنب) وهذا مذهب أهل الحق واستدلوا عليه بالآيات والأحاديث الواردة فى الدلالة على أن المؤمنين يدخلون الجنة البتة بعفو الله ورحمته لقوله تعالى : « فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره »(١) ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « من قال لا إله إلا الله دخل الجنة » ، ولا يصح أن يدخل الجنة ثم يدخل النار لأن من دخل الجنة لا يخرج منها ، قال تعالى : « وما هم منها بمخرجين »(٢) ، فتعين أن يكون دخول الجنة بدون دخول النار بالمرة وهذا هو العفو التام أو بعد دخول صاحب الذنب النار بقدر ذنبه وهذا هو عدم الخلود فى النار .

(وواجب تعذيب بعض ارتكب كبيرة) والمراد تعذيب بعض غير معين من عصاة هذه الأمة ارتكب كبيرة من غير تأويل بعذر منه ومات بلا توبة وجب وثبت وواقع شرعاً عليه العذاب — بخلاف من ارتكب صغيرة أو ارتكب كبيرة بتأويل كما يقع من البغاة المتأولين أو ارتكبها من تأويل لكن مات بعد التوبة — الرأى الراجح أنه لا يعذب لأن التوبة النصوح يقبلها الله تعالى ويغفر لصاحبها ما وقع منه من الذنوب ، ولكن هل المراد بهذه الأمة ، أمة الدعوى فتشمل

---

(١) الآية ٧ من سورة الزلزلة .
(٢) الآية ٤٨ من سورة الحجر .

الكفار فيجوز أن يكون البعض المعذب على الكبائر غير الكفر بعض الكفار — وعلى هذا يجوز طلب المغفرة لجميع المسلمين أو أمة الإجابة فلا تشمل الكفار وعليه فلا يجوز أن يكون البعض الذى يقع عليه العذاب على الكبائر بعض الكفار بل لابد أن يكون من المسلمين — وحاصل المسألة أن الناس على قسمين مؤمن وكافر — فالكافر مخلد فى النار إجماعاً بلا خلاف .

والمؤمن على قسمين : مطيع وعاص — فالمطيع فى الجنة إجماعاً ، والعاصى على قسمين : تائب من ذنبه راجع إلى ربه وغير تائب من ذنوبه التى فعلها . فالأول التائب من ذنوبه فى الجنة إجماعاً — وغير التائب فى المشيئة — وعلى تقدير عذابه لا يخلد فى النار بل الله عز وجل يعفو عنه ويخرجه منها بعد أن ينال نصيبه منها بعد ما فعل من الذنوب وارتكب : « وربك الغفور ذو الرحمة ولو يؤاخذهم بما كسبوا لعجل لهم العذاب »(١) .

* * *

﴿ الشـــهيد ﴾

وصف شهيد الحرب بالحياة ورزقه من مشتهى الجنات

الشهيد : حى وواجب اعتقاد ذلك واتصاف شهيد الحرب فى سبيل الله عز وجل بالحياة الكاملة وإن كانت كيفيتها غير معلومة لنا والموتى وإن كلهم أحياء لإتصال أرواحهم بأجسامهم لكن الشهداء أكمل حياة من غيرهم والانبياء أكمل حياة من الشهداء والحياة ثابتة للذات والروح جميعاً فهى حياة حقيقية ولا يلزم من كون الحياة حقيقة أن تكون الأبدان معها كما كانت فى الدنيا من الاحتياج للشراب والطعام وغيرهما من أمور الدنيا ومن صفات الأجسام التى نشاهدها على البشرية فى حياتهم الدنيا .

بل يكون لها حكم آخر فأكل الشهداء وشربهم دائم الالتذاذ لا الإحتياج وإن ورد اعتراض على حياة الشهداء كما ورد أن أرواحهم تكون فى حواصل

---

(١) الآية من سورة ،

طيور خضر فكيف تعقل الحياة الكاملة ؟ أجيب عن ذلك بأن أرواحهم متصلة بأجسامهم إتصالا قويا ، وإن كان مقرها حواصل الطيور على أنها أمور خارقة للعادة فلا يقاس عليها غيرها من الامور العقلية وغيرها وأن الله تعالى يرزق شهيد الحرب ألذ الطعام من محبوب نعيم الجنات من مأكل ومشرب وملبس وغير ذلك من نعيم الجنة الدائم الذى لا ينقطع — قال تعالى : « ولا تحسبن الذين قتلوا فى سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم يرزقون »(١) ، ولا يرد على كونهم مرزوقين متنعمين ما ورد من أن أرواحهم فى حواصل طيور خضر مع أن فى هذا ضرر عليهم وحبس لهم لان أجواف الطيور شفافه لاتحجبها فلا تتضرر بها أو أنه كناية عن سرعة قطع المسافة البعيدة كالطيور والمراد بشهيد الحرب شهيد الدنيا والآخرة وهو الذى قاتل لإعلاء كلمة الله تعالى ، بخلاف شهيد الدنيا وهو الذى قاتل لأجل الغنيمة ، فإنه ليس له الثواب الكامل وإن جرت عليه أحكام الشهداء فى الدنيا وأما شهيد الآخرة فقط كالمطعون والمبطون ونحوها فهو كالأول فى الثواب لكنه دونه فى الحياة والرزق ولا تجرى عليه أحكام الشهداء فى الدنيا فإنه يغسل ويصلى عليه فظهر من هذا أن الشهداء على ثلاثة أقسام :

أولا : شهيد الدنيا والآخرة — ثانيا : شهيد الدنيا فقط — وثالثا : شهيد الآخرة فقط .

والأول مرادنا هنا خلافا لما وقع فى كلام شارح الجوهرة فى آخر عبارته من أن المراد الأولان فإنه خلاف ما صرح به أولا من التخصص بالأول وهو الموافق للنصوص — وسمى شهيداً لأن الله وملائكته يشهدون له بالجنة ولأن روحه شهدت دار السلام فهو بخلاف غيره فإنه لا يشهدها إلا يوم القيامة .

واعترض بأن أرواح المسلمين تدخل الجنة كما دلت عليه الاحاديث المتعددة ، وأجيب بأن غير الشهيد وإن دخل روحه الجنة لا يكون مثله فى الحياة والرزق بل لا يأكل فيها ولا يتمتع كما قال الإمام النسفى فى تفسيره المعروف لنا .

* * *

---

(١) الآية ١٦٩ من سورة آل عمران .

الرزق

والرزق عند القوم ما به انتفع　　وقيل لا بل ما ملك وما اتبع
فيرزق الله الحلال فاعلما　　ويرزق المكروه والمحرما

معنى الرزق : هو الشيء المرزوق عند أهل السنة : ما ساقه الله إلى مخلوقاته وما انتفع به فعلا ولا يرد عليه قوله تعالى : « ومما رزقناهم ينفقون » فإنه يقتضى أنه لا يعتبر فى الرزق الانتفاع بالفعل لأن المراد به المعنى اللغوى — فالمعنى ومما أعطيناهم ينفقون ويظهر من قول أهل السنة أن كل أحد يستوفى رزقه وأنه لا يأكل أحد رزق غيره والدليل على ذلك قول الرسول عليه الصلاة والسلام عن ابن مسعود مرفوعا أن روح القدس نفث فى روعى ان تموت نفسى حتى تستكمل رزقها فاتقوا الله واجملوا فى الطلب ولا يحملن أحدكم استبطاء الرزق أن يطلبه بمعصية الله فإن الله تعالى لا ينال ما عنده إلا بطاعة » .

والرزق نوعان : — ظاهر الابدان كالأقوات وباطن للقلوب كالعلوم والمعارف واعترض المعتزلة وقالوا فى الرزق : أنه بمعنى المملوك وليس ما انتفع به بل هو ما ملك وعلى ذلك فلا يعتبر الانتفاع قيمة على رأيهم وإنما يعتبر فيه المملوكية انتفع به أم لا ولا يلزم على رأى المعتزلة أن الشخص يستوفى أجله وأنه قد يأكل الواحد رزق غيره وهذا القول واضح البطلان ولم يتبعه أئمتنا لفساده طرداً وهو التلازم فى الثبوت وعكساً وهو التلازم فى النفى .

أما الأول فلأن الله تعالى مالك لجميع الأشياء ولا يسمى ملكه رزقاً اتفاقاً وإلا لكان الله مرزوقاً .

وأما الثانى فلخروج رزق الدواب والعبيد والإماء عند بعض الأئمة كالإمام الشافعى رضى الله عنه فإنه يقول لا ملك للعبيد أصلا .

وقال الإمام مالك يملكون ملكاً غير تام : الرزق الحلال على مذهب أهل السنة وهو ما حصل عليه الإنسان بطريق مشروع محلل لأن الحلال عندهم ما كان مباحاً بنص أو إجماع أو قياس جلي ، ولا ينبغي اليوم أن يسأل عن أصل

الشيء لأن الحلال ما جهل أصله والأصول قد فسدت واستحكم فسادها فأخذ الشيء على ظاهر الشرع أولى من السؤال عن الشيء فيتبين تحريمه قال القزويني : من قال أن الحلال ليس بموجود فقد طعن في الشريعة وهو أحمق حصل له ذلك من جهله فإن الله لم يكلف الخلق البحث عن عين الحلال في علم الله تعالى بل كلفهم أن يصيبوا الحلال في اعتقادهم وظنهم ، والبعض يرى أن الرزق ثلاثة أقسام : حلال وحرام ومكروه — والرأي عندي أن الله لا يجوز أن يقال في حقه أن يرزق الله الإنسان من الحرام وإن أدخله المخلوق على نفسه وقول صاحب الجوهرة (المكروه والمحرما) ليس على أصله بل يجب أن نقول فيه أنه ليس على بابه وضرورة النظم دعته كما أرى أنه أراد أن يبين أنواع الرزق الثلاث على طريقة القسمة العقلية وليس مقصوده أن الله يرزق الإنسان من الحرام وإن أدخله المخلوق على نفسه — وربما يكون مقصود هؤلاء ما فيه شبهة حرام بدليل قوله ﷺ عندما نهى عن أكل الجلالة وشرب لبنها حتى تعلف أربعين ليلة وأيضاً فيه رد على المعتزلة القائلين بأن الحرام أو ما فيه شبهة حرام لا يكون رزقاً بناء على التحسين والتقبيح العقليين مبنى قاعدة الاعتزال في الأحكام .

﴿ الاكتساب والتوكل ﴾

في الاكتساب والتوكل اختلف والراجح التفصيل حسبما عرف

اختلف العلماء في أفضلية الاكتساب وأفضلية التوكل فذهب قوم إلى ترجيح أفضلية الاكتساب وهو مباشرة الأسباب بالاختيار مثل البيع والشراء لأجل الربح وتعاطي الدواء لأجل الصحة ونحو ذلك وإنما رجحوه لما فيه من كف النفس عن التطلع لما في أيدي الناس ومنعها من الخضوع لهم والتذلل بين أيديهم مع حيازة منصب التوسعة على عباد الله ومواساة المحتاجين وصلة الأحكام بتوفيق الله تعالى .

وذهب فريق آخر إلى ترجيح التوكل والاعتماد على الله سبحانه وتعالى وقطع النظر عن الأسباب مع التمكن منها وإنما رجحوه لما فيه من ترك ما يشغل عن الله تعالى والانصاف بالرغبة إليه والوثوق بما عنده مع حيازة مقام السلامة

ممن فتنة المال والمحاسبة عليه وقد أخرج القضاعى فقال من انقطع إلى الله تعالى كفاه الله كل مؤنة ورزقه من حيث لا يحتسب ومن انقطع إلى الدنيا وكله الله إليها قال سليمان الخواص : لو أن رجلا توكل على الله بصدق النية لاحتاج إليه الأمراء والحكام ومن دونهم وكيف يحتاج هو إلى أحد من الناس ومولاه هو الغنى الحميد وعلى هذا قال بعضهم بترجيح الغنى الشاكر على الفقير الصابر — وحاصل الأمر والتفضيل أنه يختلف باختلاف أحوال الناس فمن يصبر عن ضيق معيشته بحيث لا يتسخط ولا يتطلع لسؤال أحد فالتوكل فى حقه أرجح لما فيه من مجاهدة النفس على ترك شهواتها ولذاتها والصبر على شدتها ، ومن لم يكن كذلك فالاكتساب فى حقه (أرجح حذرا من التسخط وعدم الصبر بل ربما وجب الاكتساب فى حقه) وهذا كله يتمشى على أن التوكل ينافى الكسب كما هى طريقة أبى جعفر الطبرى ومن وافقه بخلافه على طريقة الجمهور وهو أن التوكل لا ينافى الكسب فقد يكون متوكلا وهو يكتسب لأن حقيقة التوكل على هذه الطريقة الثقة بالله تعالى والاعتماد عليه واعتقاد أن الأمر منه وإليه ولو مع مباشرة الأسباب كما كان يفعله صلى الله عليه وسلم دائماً فى كل أمر ويحث صحابته على فعله وقد ساق فى هذا المجال عدة أحاديث صحيحة نقلها إلينا الرواة الثقاة من العلماء التى تدل دلالة واضحة على أن التوكل والاكتساب لا يفترقان فكل مكتسب يحتاج إلى التوكل والاعتماد على الله ضرورة وإلا لما وفق فى أخذه بالسبب وكل متوكل يحتاج فى توكله على الله إلى سبب والسبب عبارة عن الكسب الذى أراده العلماء من أهل السنة والجماعة خلافاً لغيرهم .

﴿ الشيء الموجود ﴾

وعندنا الشيء هو الموجود وثابت في الخارج الموجود

معنى الشيء : هو الموجود ، والمراد به عند معاشر أهل الحق من الأشاعرة وغيرهم : الشيء هو الموجود — فإن الأمر باعتبار تحققه في نفسه يقال له شيء — وباعتبار تحققه في نفسه يقال له شيء — وباعتبار تحققه في الخارج يقال له موجود فهما متساويان ماصدقا فكل ما صدق عليه الشيء صدق عليه الموجود وبالعكس فكل شيء موجود ، وكل موجود شيء — والمعدوم ليس بشيء سواء كان ممكنا أو ممتنعاً لأن الأمور قبل وجودها لا ثبوت لها في نفس الأمر وهذا رأى أهل السنة جميعاً أما المعتزلة فهم يرون أن المعدوم شيء لأن الأشياء قبل وجودها ثابتة في نفسها لأن مستترة كاستتارة الثوب في الصندوق ولذلك يقولون إن الحقائق ليست بجعل جاعل لم تتعلق القدرة إلا بظهورها لاستتارها قبل ذلك — وأهل السنة جميعاً يقولون إنها بجعل جاعل تعلقت القدرة بوجودها لعدم ثبوتها قبل ذلك وهذا كله إنما هو في الشيء اصطلاحا — وأما لغة فالشيء هو الأمر مطلقاً موجوداً أو معدوما .

وقوله (وثابت في الخارج الموجود) يراد به أن الثابت في الخارج هو الموجود بحيث تصح رؤيته وغرضه بذلك الرد على جماعة السوفسطائية الذين ينكرون حقائق الأشياء ، ويزعمون أنها خيالات ولذلك قال في العقائد . حقائق الأشياء ثابتة والعلم بها متحقق خلافاً للسوفسطائية ، ويحكى أن سوفسطائياً أتى على بغلة إلى الإمام أبي حنيفة ليناظره فأمر الإمام بعض تلاميذه أن يذهب بالبغلة فلما خرج السوفسطائي لم يجدها فطلبها فقال له الإمام أتث تزعم أنه لم يكن لبغلتك حقيقة فلا تطلبها فرجع عن معتقده وردت إليه بغلته .

﴿ الوجود عين الوجود ﴾

وجود الشيء عينه والجوهر الفرد حادث عندنا لاينكر

والمقصودمن قول المصنف هذا: أن وجود الشيء من الموجودات عين حقيقته وإليه ذهب الأشعرى ومن تبعه ، وقال الإمام الرازى وجود الشيء ليس عين حقيقته وفسره بأنه الحال الثابتة للذات ما دامت للذات وهذه الحال غير معللة بعلة — والبعض أبقى عبارة الأشعرى على ظاهرها وجعل فى عد الوجود صفة تسامحاً ، وأولها المحققون كالشعر بأن المراد أن وجود صفة تسامحاً ، وأولها المحققون كالسعد بأن المراد أن وجود الشيء ليس زائد فى الخارج برى كالقدرة والارادة فلا ينافى أنه أمر اعتبارى وهو ثبوت الشيء وهذا هو التحقيق وإن كان ظاهر عبارة المصنف يفيد أن الوجود عين الوجود حقيقة كما هو ظاهر عبارة الأشعرى .

قوله (والجوهر الفرد حادث) معنى الجوهر الفرد أنه الجزء الذى لا يتجزأ بحيث لا يقبل القسمة أصلا لاقطعاً ولا كسراً ولا وهما ولا فرضاً مطابقاً للواقع وإلا فقد يفرض العقل المحال — ومعنى كونه حادثاً أنه مسبوق بالعدم لأنه لامعنى للحادث إلا ماكان مسبوقاً بالعدم وجميع الأجسام متركبة منه فهى حادثة والعالم بجميع أجزائه حادث وهذا مذهب المسلمين — وقالت الفلاسفة جميع الإجسام متركبة من الهيولى (المادة) كالطين بالنسبة للأبريق ومن الصورة وهى عندهم جوهر حال فى غيره كالأبريقية الحالة فى الطين وأما عند المعتزلة فهى عرض لاجوهر .

وأما قوله (عندنا لاينكر) فالمراد عند معاشر المسلمين لاينكر ثبوته وتقرره فى الوجود لأن الله تعالى قادر على تفريق الأجسام بحيث لايبقى جزء على جزء — وغرضه بذلك الرد على الفلاسفة المنكرين للجوهر الفرد — والذى يترتب على الخلاف فى ثبوته عدم هذا القول بحدوث العالم وقدمه — ولذا كانت هذه المسألة واجب الأعتناء بها .

﴿ انواع الذنوب ﴾

ثم الذنوب عندنا قسمان   صغيرة كبيرة فالثـــاني

الذنوب قسمان : عند جمهور أهل السنة . فهم يرون أن الذنب إما صغيراً أو كبير ، وعلى ذلك فأقسام الذنوب عندهم صغائر وكبائر ولا ثالث لهما . وليست الذنوب صغائر فقط أو كبائر فقط كما ذهب إليه المرجئة من أن الذنوب كلا صغائر ولا تضر مرتكبها مادام على الإسلام ولذلك قال شاعرهم .

مت مسلماً ومن الذنوب فلا تخف   حاشـــا المهيمن أن يرى تنكيلا

لورام أن يصليـــك نار جهنم   ما كان الهم قلبـــك التوحيدا

فالمرجئه تقول : إن جميع الذنوب صغائر مادام الانسان على الاسلام ومقر بالربوبية والرسالة فإنها صغائر ولا تضره الصغيرة . وإن حوسب عليها .

وخلافاً للخوارج الذين يرون أن جميع الذنوب كبائر وأن كل كبيرة كفر وأيضاً خلافاً لمن ذهب إلى أنها كلا كبائر نظراً لعظمة من عصى بها ولكن لا يكفر مرتكبها إلا بما هو كفر منها كسجود لصنم ورمى مصحف فى قاذورة ونحو ذلك .

وقوله (صغيرة كبيرة) إشارة إلى أن الذنوب ليست منحصرة فى عدد معين وإنما من الذنوب ما هو كبيرة ومنها ماهو صغيرة وهى كما قال ابن الصلاح كل ذنب كبر كبراً يصاً يصح معه أن يطلق عليه اسم الكبيرة ولا إمارات منها إيجاب الحد ومنها الايعاد عليها بالعقاب ومنها وصف فاعلها بالفسق وفيها اللعن كلعن الله للسارق وأكبرها الشرك بالله تعالى ثم قتل النفس التى حرم الله قتلها إلا بالحق ، وماسوى هاتين منها كالزنا واللواط وعقوق الوالدين السحر والقذف والفرار يوم الزحف وأكل الربا وغير ذلك فيختلف أمره باختلاف الأحوال ، والمفاسد المترتبة عليه فقيال لكل واحدة منه هى من أكبر الكبائر ، وإن جاء

فى موضع أنها أكبر الكبائر كان المراد أنها من أكبر الكبائر كما قاله النووى وقالوا على ذلك أيضاً الكذب وعد من أكبر الكبائر وخاصة الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم بل ذهب بعضهم إلى أن من كذب عمداً على رسول صلى الله عليه وسلم يكفر كفراً يخرج من الملة وهذا القول أرى أنه ضعيف لعدم ورود أدلة قاطعة بكفر من كذب على الرسول وإن كان الكذب فى حد ذاته كبيرة وهو إحدى خصال النفاق الثلاث التى وردت فى الحديث الشريف (آية المنافق ثلاث إذا حدث كذب وإذا وعد أخلف وإذا اؤتمن خان) وكل ماخرج عن حد الكبيرة وضابطها فهو صغيرة وقد تعطى حكم الكبيرة لأنها تنقلب كبيرة وإليه ذهب ابن حجر فى شرح الأربعين النووية وإن وقع فى عبارة بعضهم تنقلب كبيرة بالاصرار عليها وهو معاودة الذنب مع نية العود إليه عند الفعل فإن عاوده من غير نية العود لم يكن إصراراً على الأرجح ، وقال بعضهم هى تكرار الذنب سواء عزم على العود أم لا وبالتهاون بها وهو الاستخفاف وعدم المبالاة بها وبالفرح والافتخار بها وصدورها من عالم يقتدى به فبها تصبح كبيرة ويقع على فاعلها العقاب الشديد وينال الجزاء الذى أعده الله تعالى لفاعل الكبيرة .

* * *

﴿ حكم التوبة إلى الله ﴾

منه المتاب واجب فى الحال ولا انتقاص إن يعد للحال

لكن يجدد توبة لما اقترف وفى القبول رأيهم قد اختلف

عرفت أن الذنوب صغائر وكبائر ، والصغائر تغفر جميعاً والكلام فى الكبائر فأشار المصنف بقوله (منه المتاب) إلى أن الكبائر منه يغفر إذا ما تاب واجب عينا فى حال التلبس بالمعصية فوراً فتأخذها ذنب آخر لكنه ذنب واحد ولو تراخى نعم يتفاوت فى الكيف باعتبار طول الزمان وقصره خلافاً للمعتزلة القائلين

بتعدده بتعدد الزمان حتى لو أخرها لحظة بعد لحظة الذنب فأربعة ذنوب ، الذنب الاول ، وتأخير توبته فى اللحظة الأولى ، وتأخير التوبة من هذين فى الثانية — وإن آخر لحظة أخرى فثمانية وهكذا ، وإنما اقتصر المصنف على الثانى لأنه الأهم وإلا فالأول وهو الصغائر كذلك — وعبارة النووى : (واتفقوا على أن التوبة من جميع المعاصى واجبة على الفور ولا يجوز تأخيرها سواء كانت المعصية صغيرة أو كبيرة) .

والمقصود بالمتاب : التوبة وهى الرجوع ، وشرعا : ما استجمع ثلاثة أركان : الإقلاع عن الذنب ، فلا تصح توبة المكاس مثلا إلا إذا أقلع عن المكس ، والندم على فعلها لوجه الله تعالى فلا تصح توبة من لم يندم أو ندم لغير وجه الله تعالى كأن ندم لأجل مصيبة حصلت له ، والعزم على ألا يعود إلى مثلها أبداً فلا تصح توبة من لم يعزم على عدم العودة — وهذا إن لم تتعلق المعصية بالآدمى فإن تعلقت به فلها شرط رابع وهو رد الظلامة إلى صاحبها أو تحصيل البراءة منه إجمالا وفيه فسحة فإن لم يقدر على ذلك بأن كان مستغرق الذمم كان المطلوب منه الإخلاص وكثرة التضرع إلى الله تعالى لعله يرضى عنه خصماؤه يوم القيامة ومن شروطها أيضاً صدورها قبل الغرغرة — ولا تقبل توبة ولا غيرها فى حال الغرغرة وكذلك إذا طلعت الشمس من مغربها فإنه حينئذ يغلق باب التوبة ويسمع له دوى فتمتنع التوبة ولا فرق فى عدم صحة التوبة فى حال الغرغرة عند الأشاعرة بين الكافر والمؤمن والعاصى .

وأما الماتريديه فيقولون : التوبة فى حال الغرغرة لا تصح عن الكافر ولا تقبل منه وتصح من المؤمن حينئذ وبعضهم بعكس مذهب الماتريديه وعلى كل حال وعلى كل حال هو بعيد ولا خلاف فى وجوب التوبة عيناً وإنما الخلاف فى دليل الوجوب فعندنا دليله سمعى كقوله تعالى (وتوبوا إلى الله جميعاً أيها المؤمنون) الآية (١) وعند المعتزلة دليله عقلى يدرك حسنها وما أدرك العقل حسنه فهو

---

(١) الآية   من سورة .

واجب بناء على مذهبهم الفاسد من أن الاحكام تابعة للتحسين والتقبيح العقليين .

وقوله (ولا انتقاض إن بعد الحال) المراد به انتقاض لتوبة التائب الشرعية إن بعد الحال التى كان عليها قبل التلبس بالذنب فلا يعود ذنبه الذى تاب منه بعودة خلافا للمعتزلة فى قولهم بانتقاض التوبة بعودة الذنب فيعود ذنبه الذى تاب منه بعوده له لأن من شروط التوبة عندهم ألا يعاود الذنب بعد التوبة .

وعند الصوفية : معاودة الذنب بعد التوبة أقبح من سبعين ذنباً بلا توبة .

وقوله (لكن يجدد توبة لما اقترف) معناه وجوب تجديد التوبة من الذنب الذى فعله ثانياً فلا يضر الإصرار على المعاصى بخلاف ما إذا كان كلما وقع فى معصية تاب منها .

قال تعالى (إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين(١)) الآية وهم الذين كلما أذنبوا تابوا وفى الحديث (التائب من الذنب كمن لا ذنب له) .

وقوله (وفى القبول رأيهم قد اختلف) يذكر المصنف آراء العلماء فى قبول التوبة فالامام أبو الحسن الأشعرى يقول بقبول التوبة قطعا بدليل قطعى كما يدل عليه قوله تعالى (وهو الذى يقبل التوبة عن عباده) الآية(٢) والدعاء بقبولها لعدم الوقوف بشروطها .

وقال إمام الحرمين والقاضى بأنها تقبل ظنا بدليل ظنى لكنه قريب من القطع إذ يحتمل أن معنى قوله تعالى (وهو الذى يقبل التوبة عن عباده) أنه يقبلها إن شاء الله تعالى وهذا الخلاف فى غير توبة الكافر فهى مقبولة قطعا بدليل قطعى اتفاقا لقوله تعالى (قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ماقد سلف) الآية وهل توبة الكافر نفس اسلام أو لابد مع ذلك من الندم على كفره ؟ فأوجبه إمام الحرمين وقال يكفيه إيمانه لأن كفره محى بإيمانه وهو مقبول لأن الإسلام يجب

---

(١) الآيه   من سورة :
(٢) الآية   من سورة .

ماقبله وقبل الإسلام لم يكن يعرف التوبة ولا المعصية فكيف يكف عما لم يكن يعرف - لذا كان القول بأنه بإسلام الكافر تغفر الذنوب وهذه سعة الإسلام ورحابة صدره ويسره للناس جميعاً .

﴿ وجوب حفظ الكليات الخمس ﴾

وحفظ دين ثم نفس مال نسب ومثلها عقل وعرض قد وجب

قوله (حفظ) أراد المصنف بهذا القول أن يشير إلى الكليات الخمس أو الست بناء على الخلاف فى العدد وأن منهم من جعل العرض مستقلا عن النسب فمن قال بذلك جعل الكليات ستة ومن قال إن العرض راجع للنسب عبر عنها بالكليات الخمس - وإنما سميت بالكليات لأنه يتفرع عليها أحكام كثيرة ولأنها وجبت فى كل ملة فلم تبح فى ملة من الملل فإن قيل يرد عليه أن شرب الخمر كان جائزاً فى صدر الإسلام بوحى وتكرر النسخ له - أجيب بأن المراد أن المجموع لم يبح فى ملة من الملل أو أنه باعتبار ما استقر عليه أمر النفس وجاء الدين وأكد هذه الأمور وأن حفظ غيره وسيلة لحفظه ، ثم النفس لأن قتل النفس يلى الكفر فى وقوع الذنوب من الإنسان وخاصة الكبائر ، ثم النسب ثم الفصل وبعضهم يرى تقديم العقل على النسب والأول هو تقديم النسب على العقل أولى لأن الزنا أشد تحريماً من شرب الخمر ، ثم المال وفى مرتبته العرض إن لم يؤد إلى الطعن فيه إلى قطع نسب فإنه أدى إلى ذلك كأن قذف زوجته بالزنا ونفى ولدها عنه فهو فى مرتبة النسب ومنهم من يقدم العرض على المال :

قال السنوسى والذى يظهر لو قيل به عكسه لأن العقوبة المترتبة على أخذ الأموال فى السرقة وقطع الطريق أعظم من العقوبة المترتبة على الخوض فى الأعراض كما فى القذف) .

---

(١) الآية من سورة .

وقوله (دين) والدين ماشرعه الله تعالى لعباده من الاحكام والمراد بحفظه صيانته عن الكفر وانتهاك حرمة المحرمات ووجوب الواجبات ، كانتهاك حرمة المحرمات أن يفعل المحرمات غير مبال بحرمتها ، وانتهاك وجوب الواجبات أن يترك الواجبات غير مبال بوجوبها ولحفظ الدين شرع قتال الكفار الحربيين وغيرهم كالمرتدين .

وقوله (نفس) المراد بالنفس هنا القوة العاقلة ولو بحسب الشأن فيدخل فيها الصغير والمجنون وتخرج البهيمة فيتصرف الشخص فيها بالوجه الشرعى كالذبح وغيره ولحفظ النفس شرع القصاص فى النفس والطرف لأنه ربما أدى إلى النفس .

وقوله (مال) المراد به كل مايحل تملكه شرعا وإن قل ولحفظه شرع الله حد السرقة وحد قطع الطريق وغيرها وذلك ليصان المال ويخاف الناس من وقوع العذاب لهم فوق مايحدث لهم من تشويه خلقتهم وظهورهم أمام الإنسانية بمظهر صاحب الخطيئة دائماً .

وقوله (نسب) المراد بالنسب هو الارتباط الذى يكون بين الوالد وولده ولحفظه شرع الله حد الزنا وجعل عقوبته شديدة جداً فالرجم حتى الموت والجلد وغير ذلك مما يوقعه الشرع عن طريق الحاكم صيانة للأعراض وحفاظا على الأنساب وضبط الأخلاق واستقرار المجتمع - وقوله (ومثلها عقل) ومن الكليات أيضاً العقل وعبر عنه بمثل لأنه مثل ماتقدم فى وجوب الحفاظ عليه ولحفظه شرع الله حد شرب الخمر والدية فى أذهبه بجناية عمداً وغير ذلك مما شرعه الله لصيانة العقل الذى هو ميزان الإنسان وهو الذى يفرق به بين الإنسان وغيره من المخلوقات .

وقوله (عرض) العرض هو موضع المدح والذم من الإنسان وهو وصف اعتبارى تقويه الأفعال الحميدة وتزرى به الأفعال القبيحة ولوجوب الحفاظ عليه شرع الله تعالى حد القذف العفيف والتعزير لغيره فيحد من قذف عفيفاً ويعذر من قذف غير عفيف والشرع حريص على الحفاظ على العرض دائماً لتستقيم حياة الإنسان وتتنزه ساحة البشرية وليظهر دين الله واضحاً فى التطبيق .

وقوله (قد وجب) يشير بهذا إلى جميع ماذكره المصنف يجب حفظ من الشارع وقد وضع الشارع الحكيم كافة ما يحفظ هذه الأمور فى الدنيا لأن حفظها استقرار للدين ونجاة للإنسان واستقامة للحياة .

﴿ إنكار ما علم من الدين بالضرورة ﴾

ومن لمعلوم ضرورة جحد من ديننا يقتل كفراً ليس حد
ومثل هـــذا من نفى لمجمع أو استباح كالزنا فلتسمع

قوله (ومن المعلوم ضرورة جحد من ديننا يقتل كفراً ليس حد) المراد به أن من جحد أمراً معلوماً من الدين بالضرورة وقد وردت الأدلة عليه .

الضرورة بحيث يعرفه خواص المسلمين وعوامهم كوجوب الصلاة والصوم وحرمة الزنا والخمر ونحوها يقتل لأجل كفره لأن جحده لذلك يستلزم تكذيب النبي صلى الله عليه وسلم وليس قتله حداً ولا كفاوة لذنبه وإنما قتله كفراً لانكاره ما علم من الدين بالضرورة وأجمع عليه أهل الإيمان — وأما القتل فى سائر الحدود فهو كفارات للذنوب .

قوله (ومثل هذا من نفى لمجمع) أى مثل من جحد أمراً معلوماً من الدين بالضرورة كذلك من نفى حكماً أجمع الناس إجماعاً قطعياً وهو ما اتفق المعتبرون على كونه إجماعاً بخلاف الإجماع السكوتى فإنه ظنى لاقطعى وظاهر كلام ألفاظه أن من نفى مجمعاً عليه يكفر وإن لم يكن معلوماً من الدين بالضرورة كاستحقاق بنت الابن السدس مع بنت الصلب وهو ضعيف وإن جزم بالفاظه والراجح أنه لايكفر من نفى المجمع عليه إلا إذا كان معلوماً من الدين بالضرورة ففى هذه الحالة يكفر .

وقوله (أو استباح كالزنا) والمراد به أن من اعتقد إباحة محرم مجمع عليه معلوم من الدين بالضرورة ولو صغيرة سواء كان تحريمه لعينه كالزنا وشرب الخمر أو لعارض كصوم يوم العيد فإن تحريمه لعارض وهو الاعراض عن ضيافة الله تعالى له ، خلافاً لبعض الماتريدية حيث قالوا : من اعتقد حل محرم فإن كان

تحويمه لعينه كفر وإلا فلا كما إذا استحل صوم يوم العيد ولا يخفى أنه يلزم من استباحة المحرم المجمع عليه المعلوم من الدين بالضرورة أنه نفى محمداً سليه فهو داخل فيما قبله وعبارة (فلتسمع) إنما ذكرها المصنف تكملة للنظم وليس لها فى الموضوع كبير فائدة .

(الخلافـــة)

وواجب نصب إمام عدل	بالشرع فاعلم لا بحكم العقل
فليس ركناً يعتقد فى الدين	ولا تزغ عن أمر المبـــين
إلا بكفر فانبـــذن عهده	فالله يكفينا أذاه وحـــده
بغير هـذا لا يباح صرفه	وليس يعزل إن أزيل وصفه

الإمامة — تعريفها — حكم نصب الإمام — شروط الإمام — ما به يستحق العزل .

الإمامة . هى نصب إمام عادل واجب على الأمة عند عدم النص من الله تعالى أو رسوله على معين وعدم استخلاف من الإمام السابق بخلافه عند النص من الله تعالى كما فى قوله تعالى (يا داود إنا جعلناك خليفة فى الأرض) الآية أو من رسوله أو الاستخلاف من الإمام السابق كما وقع من أبى بكر فإنه أوصى بالخلافة بعده لعمر رضى الله عنه — ولا فرق فى وجوب نصب إمام زمن الفتنة أو غيرها كما هو مذهب أهل السنة وأكثر المعتزلة ، وقيل يجب لتسكين الفتنة وقيل فى غيرها لأنه زمن الطاعة وقيل لا يجب أصلا — والمراد بالعدل هنا عدل الشهادة ولا يتحقق إلا بشروط خمسة .

الإسلام : لأن الكافر لا يراعى مصلحة المسلمين ، والبلوغ ، والعقل لأن الصبى والمجنون لا يليان أمر نفسهما فلا يليان أمر غيرهما ، والحرية لأن الرقيق مشغول بخدمة سيده ولأنه مستحقر فى أعين الناس فلا يهاب ولا يمتثل لأمره ، وعدم

---

(١) الآية من سورة .

الفسق لأن الفاسق لا يوثق به فى أمره ونهيه ، والمراد كونه عدلا ولو ظاهراً لأنه الذى كلفنا به فلا يشترط العدالة الباطنة ، ثم إن هذه الشروط إنما هى فى الإبتلاء وحالة الاختيار ، وأما فى الدوام فلا يشترط كما يعلم مما يأتى ولو تغلب عليها شخص بالقوة وقهراً انعقدت له وإن لم يكن أهلا كصبى وامرأة وفاسق وتجب طاعته فيما أمر به أو نهى عنه كالمستوفى للشروط وإنما لا تجب طاعته عندما يأمر بما لا تجب فيه الطاعة فلا يطاع بل يجب الخروج عليه وعزله وقوله (بالشرع فاعلم لا بحكم العقل .

والمقصود أن وجوب نصب الإمام بالشرع عند أهل السنة أمر واجب وإن نصبه بحكم العقل مردود ولا ينصب به إماماً خلافاً للمعتزلة القائلين بالعقل فى نصب الإمام والمصنف يرد عليهم بذلك .

ومن الوجوب الدالة على وجوبه بالشرع أن الشارع أمر بإقامة الحدود وسد الثغور وتجهيز الجيوش وذلك لا يتم إلا بإمام يرجعون إليه فى أمورهم وقد اجمعت الصحابة عليه بعد مفارقة النبى صلى الله عليه وسلم الدنيا واشتغلوا به عن دفنه صلى الله عليه وسلم لأنه توفى يوم الاثنين عند الزوال فمكث ذلك اليوم وليلة الثلاثاء ودفن ﷺ فى آخر ليلة الأربعاء وقال أبو بكر رضى الله عنه لا بد لهذا الأمر من يقوم به فانظروا وهاتوا آراءكم رحمكم الله تعالى فقالوا من كل جانب من المسجد صدقت صدقت ولم يقل أحد منهم لا حاجة بنا إلى إمام واجتمع المهاجرون يتشاورون فى شأن الخلافة فقالوا لأبى بكر انطلق بنا إلى إخواننا الأنصار ندخلهم معنا فى أمر الخلافة فقال الأنصار منا أمير وفيكم أمير فقال عمر من ثبت له مثل هذه الفضائل التى لأبى بكر قال تعالى (ثانى اثنين إذ هما فى الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن) الآية(١) فأثبت صحبته بذلك وأثبت له معية كمعية نبيه بقوله تعالى (إن الله معنا) ثم مد يده تبايع أبا بكر وتابعه الناس ثم أمرهم بجهاز رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختلفوا هل يغسل فى ثيابه أو يجرد منها فألقى الله عليهم النوم وسمعوا من ناحية البيت قائلا يقول لا تغسلوه فإنه

---

(١) الآية ٤٠ من سورة التوبة

طاهر فقال العباس لانترك سنة لصوت لا ندرى ما هو فغشيهم النعاس وسمعوا قائلا يقول غسلوه وعليه ثيابه فإن ذلك ، ذلك إبليس وأنا الخضر فغسله علي عليه قميصه والعباس وابنه الفضل يعينانه — وأسامه — مولى المصطفى يصبون الماء وأعينهم معصوبة وكفن فى ثلاثة أثواب بيض قطن ولم يكن فى كفنه قميص ولا عمامة وصلوا عليه فرادى يدخل جماعة ويخرج جماعة واختلفوا فى الموضع الذى يدفن فيه فقال أبو بكر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (يدفن نبى إلا حيث قبض) فدفن فى بيت عائشة ذكره الشهوانى فى حاشيته .

قوله (فليس ركناً يعتقد فى الدين) المراد أن نصب الإمام ليس ركنا يعتقد فى قواعد الدين المجمع عليها المعلومة بالتواتر بحيث يكفر منكرها كالشهادتين والزكاة والصلاة والحج وصوم رمضان لأنه معلوم من الدين بالضرورة فلا يكفر منكره وقوله (ولا تزغ عن أمره المبين) المقصود أنك لاتخرج عن امتثال أمره الواضح الجارى على قواعد الشريعة وفى كلامه حذف الواو مع ما عطف والتقدير أمره ونهيه ولو حمل الأمر فى النظم على الشأن لعم الأمرين جميعاً فيجب طاعته على الرعية ظاهراً وباطناً لقوله تعالى (وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم) وهم العلماء والأمراء ولقوله صلى الله عليه وسلم (من أطاع أميرى فقد أطاعنى ومن عصى أميرى فقد عصانى) لكن لايطاع فى الحرام والمكروه وأما المباح فإن كان فيه مصلحة عامة للمسلمين وجبت طاعته وإلا فلو نادى بعدم شرب الدخان المعروف الآن وجبت عليهم طاعته لأن فى إبطاله مصلحة عامة إذ تعاطيه خسة لذوى الهيئات ووجوه الناس خصوصاً إذا كان فى المقاهى وقد وقع أنه أمر بترك الدخان فى الأسواق والمقاهى بحرم الآن — وقوله إلا بكفر فانبذن عهده) إلا إذا أمر بكفر فاطرحن بيعته جهراً فإن لم تقدر على الجهر بذلك فاطرحها سراً — وقوله (فالله يكفينا أذاه وحده) أى فالله تعالى يكفينا أذى الإمام الذى أمر بالكفر وحده إذ هو الذى بقدرته عز وجل .

(قوله فالله يكفينا أذاه وحده) المراد به أن الله تعالى يكفينا أذى الامام الذى أمر بالكفر وحده إذ هو الذى ناصيته بيده وقدرته وحده سبحانه وتعالى (وقوله بغير هذا لايباح صرفه) .

والمقصود به أن الإمام لا يعزل بغير الكفر من جميع المعاصي ولا يجوز خلعه الآية وينخلع بهذا السبب من الإمامة جهراً أو سراً أما غير الكفر فلا يعزل لا جهراً ولا سراً وهو المقصود بقوله وليس يعزل أن أزيل وصفه بمعنى أن الإمام لا يعزل إذا ولى مستكملا للشروط ثم أزيل وصفه السابق من العدالة بنظر فسقه خلافاً لطائفة ذهبوا إلى أنه يعزل بذلك السبب والواقع أن الإمام إذا أخل بالشروط كلا أو بعضاً ولم يعد لاصلاح نفسه يجب عزله لأنه ولى أمر الجماعة وتقتدى به من الأمور كلها ومن أجل ذلك كان لزاماً عليه العدل والتقوى الكاملة فإذا خرج عن الطريق المستقيم عزل من الإمامة قولا واحداً ولا تجب طاعته على الرعية بل الواجب عليهم أن يعزلوه وأن يولوا مكانه من توفرت فيه شروط الإمامة وعرف بالعدل والصدق والنزاهة وتطبيق الأحكام الشرعية .

الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر

وأمر بعرف واجتنب نميمة وغيبه وخصلة ذميمة

حكم الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر دليل الحكم شروط الأمر والنهى العرف معناه فى اللغة المعروف ، وهو ماعرفه الشرع والمقصود به الواجب والمندوب والمنكر ما أنكره الشرع وهو الحرام والمكروه ، لندب الأمر بالمندوب والنهى عن المكروه ، ويجب الأمر بالواجب والنهى عن الحرام وجوبا كفائياً فإذا قام به البعض سقط الطلب عن الباقين وهو فورى وإجماعا ولا يختص وجوب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر بمن لا يرتكب مثله بل من رأى منكراً وهو يرتكب مثله فعليه أن ينهى عنه ، ولهذا قال إمام الحرمين يجب على متعاطى الكاس أن ينكر على الجلاس .

وقال الغزالى يجب على من زنا بامرأة أمرها بستر وجهها عنه وأن تقول إن الذى يرتكب أمرا منهيا عنه وهو حرام فى نفس الوقت كيف تكون عنده القدرة على أن يقول لغيره هذا حرام وهذا حلال وهذا ممنوع وهذا مرغوب والواقع أن ما قاله إمام الحرمين والغزالى فيه ضعف ولا يصح أن يصدر من علماء أفاضل لها قدم راسخة فى الإسلام وأن أراد تخفيف الذنب وبيان أنواع الذنوب ولكنه الواقع الذى يأمر بأمر يجب أن يكون إيمانه كاملا ولا نقص فيه :

والدليل على وجوب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر الكتاب والسنة . والاجماع أما الكتاب فكقوله تعالى «ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر » .

وأما السنة فكحديث أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه ، سمعت رسول الله ﷺ يقول (من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان) وهذا أقل ثمراته لدلالته على عدم انتظامه وألا يكلف الله نفساً إلا وسعها مراتب الإنكار ثلاث أقواها أن يغيره بيده ويليها التغيير بالقول واضعفها الإنكار بالقلب بأن يكرهه بقلبه ولا يرضى به ؛

وأما الاجماع فلأن المسلمين فى الصدر الأول وبعده كانوا يتواصون بذلك ويوبخون شاركه مع الاقتدار عليه .

ولا يشكل على وجوب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر قوله تعالى « يأيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لايضركم من ضل إذا اهتديتم » لأن المعنى إذا فعلتم ما كلفتم به ومنه الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر لايضركم فعل غيركم للمعصية فصارت الآية دالة على وجوب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر قال ابن مسعود « إن من أكبر الذنوب عند الله أن يقال للعبد أتق الله فيقول عليك بنفسك » .

وفى الحديث « من قيل له أتق الله وغضب وقف يوم القيامة فلم يبق ملك إلا مر به وقال له أنت الذى قيل لك اتق الله فغضبت ، يعنى يوبخونه » على حاله هذا يراه أهل يوم القيامة .

وأعلم أن لوجوب الأمر بالمعروف عن المنكر شروطاً : أحدها أن يكون المتولى لذلك عالما بما يأمر به وينهى عنه فالجاهل بالحكم لا يحل له الأمر ولا النهى فليس العوام أمر أو نهى فيما يجهلونه .

وأما الذى أستوى فى معرفته العام والخاص ففيه للعالم وغيره الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وثانيهما أن يأمن لايؤدى إنكاره إلى منكر أكبر منه كأن ينهى عن شرب فيؤدى نهيه عنه إلى قتل النفس أو نحوه فعدم هذين الشرطين يوجب التحريم ، وثالثها أن يغلب على ظنه أن أمره بالمعروف مؤثراً فى تحصيله وأن نهيه عن المنكر مزيل له ولايشيع الفاحشة فى القوم وعدم هذا الشرط يسقط الوجوب ويقع الجواز إذا قطع بعدم الإفادة والندب إذا شك فيها قاله القرافى وغيره وقال السعد والآمدى بالوجوب فيما لو ظن عدم الإفادة أو شك فيها بخلاف ما إذا قطع بعدم الإفادة وافظ السعد من الشروط تجويز والتأثير بأن لايعلم قطعاً عدم التأثير لئلا يكون عبثاً واشتغالا بما لا يعنى .

ونحوه قول الآمدى من شروط الوجوب أن لاييأس من إجابته .

وقال أكثر العلماء كالشافعية لايشترط هذا الشرط لأن الذى عليه الأمر والنهى والقول كما قال تعالى « ماعلى الرسول إلا البلاغ المبين »

وقال تعالى « وذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين » ولذلك قال النووى . قال العلماء ولا يسقط عن المكلف الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر لكونه لا يفيد فى ظنه بل يجب عليه الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر .

﴿ وجوب التخلى عن الرذائل ﴾

وعيبـــة وخصـــلة ذميمة كالعجب والكبر وداء الحسد

وكالمراء والجدل فاعتمد .

سبق الحديث عن الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ومن المنكرات الذميمة وقدر أمرنا الشارع الحكيم باجتنابها ولها عند العلماء عدة تعريفات ولكن أشمل هذه التعريفات وأولها بالقبول ماقاله النووى حقيقة النميمة إفشاء السر وهتك الستر عما يكره كشفه قال وكل من حملت إليه نميمة لزمه عدة أمور :

الأول أن لا يصدقه لأن النمام فاسق والفاسق مردود الخبر ، ثانياً أن ينهاه عن ذلك وينصحه . فى نصحه إقلاع له عن الاستمرار فى النميمة الثالث أن يبغضه فإنه بغيض عند الله ويجب بغض من أبغضه الله تعالى ، الرابع أن لا يظن بالمنقول عنه السوء لقوله تعالى « واجتنبوا كثيراً من الظن إن بعض الظن إثم » الخامس أن لا يحمله ما حكى له على التجسس والبحث عن تحقيق ذلك قال الله تعالى « ولا تجسسوا » السادس أن لا يحكى نميمة عنه فيقول فلاناً حكى فى الأمر الفلانى وأخبرنى عن كذا فيصير بذلك نماما .

والنميمة حكمها الحرمة لاجماع الأئمة والمذاهب متفقة على أنها كبيرة لحديث الصحيحين « لا يدخل الجنة نمام » .

وفى رواية لمسلم قتات بتائين أولاهما مشددة أى نمام من فيه الحديث نمه والمراد به لا يدخلها مع السابقين إلا إن غفر له . وكل ذلك مالم . تدع الحاجة إليها وإلا جازت لأنها حينئذ ليست نميمة بل نصيحة كما إذا أخبرك شخص بأن فلانا

يريد البطش بما لك وأهلك أو نحو ذلك لتكون على حذر فليس ذلك بحرام لما فيه من دفع المفاسد ، وقد يكون بعضه واجباً كما إذا تيقن وقوع ذلك لو لم يخبرك بهذا الخبر وقد يكون بعضه مستحباً كما إذا شك فى ذلك .

ذكره النووى أفاده المصنف فى شرحه ويلى النميمة الغيبة وهى مثلها فى الوزر ولذلك أشار المصنف لها بقوله واجتنب غيبة ، والأمر هنا للوجوب العينى – والطيبة هى ذكرك أخاك بما يكره ولو بما فيه ولو بحضور ، ولكن ظاهر المادة يؤيد ما قيل من أن المراد أن ما فى الحضور لايسمى غيبة بل بهتانا وإذا ذكره بما ليس فيه فقد زاد إثم الكذب من الضلال قول بعض العامة ليس هذا غيبة إنما هو إخبار بالواقع فربما جره ذلك الكفر لاستحلاله والعياذ بالله وليست الغيبة مختصة بالذكر بل ضابطها كل ما أفهمك به غيرك نقصان مسلم بلفظك أو كتابتك أو أشرت إليه بعينك أو بيدك أو برأسك أو نحو ذلك سواء كان ذلك فى بدنه أو دينـــه أو دنياه أو ولده أو زوجته أو خادمه أو حرفته أو لونه أو مركوبه أو عمامته أو ثوبه أو غير ذلك مما يتعلق به .

ومن ذلك قول المصنفين فى كتبهم قال فلان كذا وهو خاطئ أو خطأ أو نحو ذلك فهو حرام إلا إن أرادوا بيان غلطه أو خطئه لئلا يقلد لأن ذلك نصيحة لا غيبة ، وقولهم قال مصنف أو قال قوم أو جماعة كذا وهو غلط أو خطأ أو نحو ذلك ليس غيبة لأن الغيبة لاتكون إلا فى إنسان معين أو جماعة معينين ، وقولك فعل كذا بعض الناس أو بعض الفقهاء أو من يدعى العلم أو بعض المفتين أو نحو ذلك غيبة محرمة إذا كان المخاطب يفهمه بعينه ، وقضية ذلك أنك إذا ذكرت شخصاً تعرفه أنت دون المخاطب لايكون غيبة ، ويشكل عليه حرمة الغيبة فى الخلوة دون حضور أحد وكذا بالقلب فقط فإنها بالقلب محرمة مثل تحريمها باللسان ومحل ذلك فى غير متشاهد وأما متشاهد فيعذر فى الاعتقاد حينئذ نعم ينبغى أن يحمله على أنه تاب .

وذكر بعضهم أنه إذا كان معيناً عند الذاكر والسامع حرمت وإن كان مبهما عندهما جازت وإن كان مبهما عند السامع دون الذاكر حرمت على الذكر دون

السامع وبعضهم يرى أنه لاغيبة فى الكافر والحق أنه إن كان حربياً فلا غيبة فيه وإذ كان ذمياً حرمت غيبته وتخصيص المسلم بالذكر فى الأحاديث لشرفه وعلو منزلته بين الناس ولأنه هو الذى آمن بالله ربا وبمحمد رسولا وعليه يستحق التكريم والتقدير وحكم الغيبة التحريم بالاجماع وفى الكتاب العزيز (أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا) الآية وفى هذه الآية تنفير شديد لأنها اشتملت على خمسة أمور :

وهى كونه لحماً وميتاً ونيئاً ومن آدمى وأخى ، وفى سنن أبى داود والترمذى عن عائشة رضى الله عنها ، أنها قالت : قلت للنبى صلى الله عليه وسلم حسبك من خطيئة كذا وكذا تعنى قصيرة فقال لقد قلت كلمة لو مزجت بماء البحر لمزجته .

قال النووى معنى مزجته خالطته بحيث يتغير بها طعمه أو ريحه لشدة نتنها وقبحها وهذا الحديث من أعظم الزواجر عن الغيبة وأهما .

وقد اختلف العلماء فى مرتبتها فى التحريم فقال القرطبى من المالكية إنها كبيرة بلا خلاف يعنى فى المذهب وإليه ذهب كثير من الشافعية وذكر صاحب العدة عنهم أنها صغيرة وأقره عليه الرافعى ومن تبعه لعموم البلوى بها فقل من يسلم منها ، وفى التعليل نظر لايخفى لأن ذلك لايقتضى كونها من الصغائر والذى جزم به ابن حجر الهيثمى فى شرح الشمائل أن غيبة العالم وحامل القرآن كبيرة وغيبة غيرهما صغيرة وهو المعتمد ، وكما يحرم على المغتاب ذكر الغيبة يحرم على السامع إستماعها وإقرارها فيجب على كل من سمع إنسانا يذكر غيبة محرمة أنها ينهاه أن لم يخف ضررا ظاهرا وقد ورد أن من رد غيبة مسلم رد الله النار عن وجهه يوم القيامة فإن لم يستطع باليد ولا باللسان فارق ذلك المجلس ولا يخلص الإنكار بحسب الظاهر فإن قال بلسانه اسكت وهو يشتهى بقلبه استمراره فذلك نفاق كما قاله الغزالى فلابد من كراهته بقلبه وربما الحق بمجلس الغيبة بظان الإجابة فيقول الله يلطف بنا وبفلان فعل كذا وكذا ومن ذلك غيبة المتفقهين والمتعبدين فيقال لأحدهم كيف حال فلان فيقول الله يصلحنا الله يغفر لنا الله يصلحه .

نسأل الله العافية الله يتوب علينا وما أشبه ذلك مما يفهم منه تنقيصه فكل ذلك غيبه محرمة وكذلك إذا قال فلان ماله حيلة كلنا بفعل ذلك .

واعلم أن العلماء ذكروا أن الغيبة تباح فى أحوال المصلحة بل ربما وجبت بتلك الأحوال ستة نظمها الجوهرى بجيمين على الصواب فى قوله :

لست غيبة كرر وخذهـا منظمة كأمثال الجـواهر

تظلم واستعن واستفت حذر وعرف واذكرن فسق المجاهد

فالأول : التظلم كأن يقول المظلوم لمن له ولاية كالقاضى فلان ظلمنى.

والثانى : الاستعانة على تغيير المنكر كأن يقول لمن يرجو قدرته على إزالة المنكر فلان يعمل كذا فأعنى على منعه بشرط أن قصده التوصل إلى إزالة المنكر فإن لم يقصد ذلك ؟ كان حراماً .

والثالث : الاستفتاء كأن يقول للمفتى ظلمنى فلان فهل له ذلك ؟ وما طريقى فى الخلاص منه .

والرابع : التحذير كأن تذكر عيوب شخص لم يريد الاجماع عليه إذا لم ينكف بدون ذكرها وإلا حرم.

والخامس : التعريف كأن يقول فلان الأعمش أو الأعور أو نحو ذلك فيمن كان معروفاً بذلك بشرط أن يكون بينة التعريف فإن كان بقصد التنقيص حـــرم .

والسادس : أن يكون مجاهداً بفسقه مثل شارب الخمر على قارعة الطريق وأخذ المكس وغير ذلك فيجوز ذكره — فسق به لا بغيره من العيوب بشرط أن يقصد أن تبلغه لينزجر — وحديث لاغيبة فى فسق غير ثابت الصحة عند أهل العلم ولوسلمت صحته وجب تقييده بما إذا اغتابه بما فسق به بعد مجاهرته به بالشرط المذكور والتوبة تنفع فى الغيبة من حيث الاقدام عليها وأما من حيث الوقوع فى حرمة من هى له فلابد فيها مع التوبة من طلب عفو صاحبها عنه إذا بلغته كفى الاستغفار له ، وإن بلغته بعد ذلك بلغته محوة ولا يصح إبراء صاحبها مع الجهل بما قاله كأن يقول له أنا قلت فى حقك كلاماً فسامحنى منه بل لابد من التعيين على

الأصح من وجهين عندنا معاشر الشافعية كأن يقول له : قلت فى حقك كذا وكذا عند فلان وفلان فسامحنى منه ويكفى الابراء مع الجهل عند المالكية كما هو ثانى الوجهين عندنا ومما يعين على ترك الغيبة شهود أن ضررها عائد على النفس فإنه ورد أنه تؤخذ حسنات المغتاب لمن اغتابه وتطرح عليه سيئاته .

وعن ابن المبارك لو كنت مغتابا لاغتبت والدى لأنهما أحق بحسناتى فالعاقل من اشتغل بعيوب نفسه ،إن قال لا أعلم لى عيباً فهذا أعظم عيب ، ومما يرجى بركته الاستغفار لأرباب الحقوق ومن أوراد سيدى أحمد زروق « استغفر الله العظيم لى ولوالدى ولأصحاب الحقوق على وللمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات الأحياء منهم والأموات » خمس مرات بعد كل فريضة — أ ه

قوله (وخصله ذميمه) والمقصود به اجتنب كل خصلة ذميمة شرعاً .

وإنما خص المصنف ما ذكره بعد اهتماماً بعيوب النفس فإن بقاءها مع اصلاح الظاهر كلبس ثياب حسنة على ملطم بالقاذورات . وقد ادخلت الكاف ومابقى من أفراد الخصلة الذميمة كالظلم والبغى وقطع الطريق والغش كأن يخلط الردىء بالجيد،وقد روى أن النبى صلى الله عليه وسلم مر برجل يبيع طعاماً فأعجبه فأدخل يده فرأى بللا فقال له . ماهذا فقال أصابته السماء فقال « هلا جعلته من فوق الطعام حتى يراه الناس من غشنا فليس منا » أى فليس على طريقتنا الكاملة والكذب لغير مصلحة شرعية فإن كان لمصلحة شرعية جاز كالكذب للزوجة تطيباً لنفسها بل قد يجب كالكذب لانقاذ مسلم أو اصلاح ذات البين وكعقوق الوالدين وترك الصلاة ومنع الزكاة والمداهنة وإن فيها فساد الدين كأن يشكر ظالماً على ظلمة أو مبطلا على باطلة فتحرم حينئذ وقد تجب كما إذا توقف عليها دفع محرم وتندب إن كانت وسيلة لمندوب وتكره إن كانت وسيلة لمكروه وإن خلت عن ذلك أبيحت فتعتريها الأحكام الخمسة .

وقوله (كالعجب) معناها ما هى رؤية العبادة واستعظامها فى نظر فاعلها كما يعجب العابد بعبادته ويعتقد أنه من أعبد الناس ولاحد يفوقه فى العبادة — وأيضاً اعتقاد أنه أعلم الناس فهذا حرام غير مفسد للطاعة وكذلك الرياء فهو حرام غير مفسد للطاعة أيضاً خلافاً لمن قال أنه مفسد للطاعة وهو محبط للثواب فى

فى نظرى وقد قال بذلك على الراجح بعض المحققين من العلماء بأنه محبط للثواب فقط مع وقوع العمل صحيحاً ، وإنما حرم العجب لأنه سوء أدب مع الله تعالى إذ لا ينبغى للعبد أن يستعظم ما يتقرب به لسيده بل يستصغره بالنسبة إلى عظمة سيده ولاسيما عظمته سبحانه وتعالى ، قال تعالى : (وما قدروا الله حق قدره) أى ما عظموه حق عظمته ومما يعين على دفع العجب أن الصادق المصدوق أخبر بأنه يفسد العمل ويبطل ثوابه ، فإذا أرادت نفسك العجب فقل عوضك الله فى العمل خيراً ولا معنى للعجب بما لا يعلم أقبل أو لم يقبل على أنه حيث شهد أن كل شىء من الله تعالى لم يسبق له شىء يعجب به .

وقوله : (والكبر) المراد به بطر الحق وغمص الخلق أو غمط الخلق كما فسر به عليه الصلاة والسلام فى حديث مسلم وهو : « لن يدخل الجنة من فى قلبه مثقال ذرة من الكبر فقالوا : يا رسول الله إن أحدنا يحب أن يكون ثوبه حسناً ونعله حسناً فقال : إن الله جميل يحب الجمال ولكن الكبر بطر الحق وغمص أو غمط الناس » ، بالصاد وبالطاء ، فقوله : « لن يدخل الجنة » المقصود لن يكون من السابقين أو محمول على المستحيل وقد قيل لأول متكبر وهو إبليس : « فما يكون لك أن تتكبر فيها فاخرج إنك من الصاغرين » .

وقوله : « إن الله جميل يحب الجمال » والمراد أن الله متصف بصفات الجمال ، وهى صفات الكمال يثيب على التجمل بالملابس ونحوها إظهاراً لنعمته تعالى ، فالتجمل بالملابس ليس كبراً بل يكون مندوباً فى الصلوات والجماعات ونحوها ، وفى حق المرأة لزوجها وفى حق العلماء لتعظيم العلم فى نفوس الناس ويكون واجبا فى حق ولاة الأمور وغيرهم إذا توقف عليه تنفيذ الواجب فإن الهيئة المزرية لا تصلح معها مصالح العامة فى العصور المتأخرة لما طبعت عليه النفوس الآن من التعظيم بالصور عكس ما كان عليه السلف الصالح من التعظيم بالدين والتقوى ويكون حراماً إذا كان وسيلة لمحرم ومكروها إذا كان وسيلة لمكروه ومباحا إذا خلا عن هذه الأسباب .

قال العلماء : بطر الحق : رده على قائله وهو عدم قبوله منه وغمص أو غمط الناس احتقارهم وانتقاصهم والتهاون بهم ، وقد عمت البلوى بالكبر حتى قيل :

أن ما يخرج من قلوب الصديقين حب الرياسة وهو معصية إبليس فإنه تكبر حين أمر بالسجود لآدم فامتنع واستقبح أمر الله تعالى له بالسجود فلذلك كفر وله دواء عقلى وشرعى وعادى .

أما العقلى فأن يعلم بأن التأثير لله وحده وأنه لا يملك لنفسه ولا لغيره نفعاً ولا ضراً فلا ينبغى لعاقل أن يتكبر فإنه قد استوى القوى والضعيف والرفيع والوضيع فى الذل الذاتى وقد قيل لسيد الكائنات : « ليس لك من الأمر شىء » .

وأما الشرعى : فهو الوعيد الوارد فيه لكونه صفة الرب من نازعه فيها أهلكه وغارت عليه جميع الكائنات لخروجه على سيدها فيستثقل ظاهراً وباطناً كما هو مشاهد .

وأما العادى : فأن ينظر لأصله ومآله وتقلباته ، فإن أصله نطفة قذرة أصلها من دم وأقام مدة وسط القاذورات من دم الحيض وغيره ومدة يبول على نفسه وهو لا يدرى كل ذلك وهو الآن محشو بقاذورات لا تعد ولا تحصى ، ويباشر العذرة بيده كذا مرة يغسلها عن جسمه ، ومآله جيفة منتنة فمن تأمل صفات نفسه عرف مقداره والمتواضع من عرف الحق ورأى جميع ما معه من فضل الله تعالى ولا يحقر شيئاً من مملكة سيده ويسأله عز وجل دوام الفضل والنعمه عليه دائماً ، ومحل كون الكبر حراما إذا كان على عباد الله الصالحين وأئمه المسلمين وهو حينئذ من الكبائر ومن أعظم الذنوب القلبية وأما إذا كان على أعداء الله فهو مطلوب شرعاً ، حسن عقلا ، والمراد بالكبر عليهم احتقارهم لأصل كفرهم ومعصيتهم لاحتقار ذاتهم .

وقوله : (وداء الحسد) والمراد داء هو الحسد وهو : تمنى زوال نعمة الغير سواء تمنها لنفسه أولا بأن تمنى إنتقالها عن غيره لغيره ، وهذا أخس الأخساء لأنه باع آخرته بدنيا غيره بخلاف ما إذا تمنى مثل نعمة الغير فإنه غبطة محمودة فى الخير كما ورد : « لا حسد إلا فى اثنتين » الحديث — ودليل تحريمه الكتاب والسنة والإجماع ، قال تعالى : « ومن شر حاسد إذا حسد » ، وشره كثير فمنه ما هو غير مكتسب وهو إصابة العين ومنه ما هو مكتسب كسعيه فى تعطيل الخير عنه وتنقيصه عند الناس وربما دعا عليه أو بطش به إلى غير ذلك ، وقال صلى الله

عليه وسلم : « إياكم والحسد فإن الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب أو العشب » ، ودواء الحسد النظر للوعيد مع أنه إساءة أدب مع الله تعالى كأنه لا يسلم له حكمة ولذلك قال بعضهم :

ألا قل لمن بات لى حاسداً | أتدرى على من أسأت الأدب
أسأت على الله فى فعله | كأنك لم ترض لى ما وهب
فكان جزاؤك أن خصنى | وسد عليك طريق الطلب

ومن الحكمة : (الحسود لا يسود) لأنه كثير الحسد لا تحصل له سيادة ، ومن كلام أبى حنيفة رضى الله عنه قال :

إن يحسدونى فإنى غير لائمهم | قبلى من الناس أهل الفضل قد حسدوا
فدام لى ولهم ما بى وما بهم | ومات أكثرنا غيظاً بما يجد
أنا الذى يجدونى فى صدورهم | لا أرتقى صدراً منها ولا أرد

ويروى أن إبليس قال لسيدنا نوح عليه السلام : خذ منى خمساً ، قال : لا أصدقك فأوحى الله إليه أن صدقه فقال : فقل لى ، فقال : إياك والكبر فإنى إنما وقعت فيما وقعت فيه بالكبر ، وإياك والحسد فإن قابيل قتل أخاه هابيل بالحسد ، وإياك والطمع فإن آدم ما أورثه الله إلا بالطمع ، وإياك والحرص فإن حواء ما وقعت فيما وقعت فيه إلا بالحرص وإياك وطول الأمل فإنهما ما وقعا فيما وقعا فيه إلا بطول الأمل .

وقوله (كالمراء) : هو لغة الاستخراج يقال : مارى فلان فلاناً إذا استخرج ما عنده ، وعرفاً هو منازعة الغير فيما يدعى صوابه ومحل كونه مذموماً إذا كان لتحقير غيرك وإظهار مزيتك عليه وقد ورد فى الحديث (هلك المتنطعون ثلاثا) والمراد بهم المتعمقون فى البحث ، وأخرج الطبرانى عن ثوبان مرفوعاً (سيكون فى أمتى أقوام يغلطون فقهاءهم بعضل المسائل ، وهو صعابها أولئك أشرار أمتى) وأما إذا كان لا حقاق حق وإبطال باطل ، وهو إظهار حقية الحق وإظهار بطلان الباطل فهو ممدوح شرعا ولو من ولد لوالده فيكون عقوقا محموداً .

قوله (الجدل) : والمراد به دفع الشخص خصمه عن إفساد قوله بحجة قاصداً به تصحيح كلامه ، كذا عرفه الشارع وعليه فالفرق بينه وبين المراء أن الجدال يكون من قبل صاحب القول يدفع عن قوله الإفساد والمراء يكون من قبل الخصم وإذا حققت النظر ودققته وجدتها بمعنى واحد وحينئذ نقول فى تعريفهما مقابلة الحجة بالحجة وكلى حرمته إذا كان لإفساد قول الغير بخلاف ما إذا كان لا حقاق حق أو إبطال باطل .

قال الإمام الشافعى : ما ذاكرت أحداً وقصدت إلحامه وإنما أذاكره لإظهار الحق من حيث هو حق .

قوله (فأعتمد) : المقصود منه التكملة وأشار به المصنف إلى انقضاء فن العقائد والمراد به ، فاعتمد فى العقائد على ما ذكرته لأنه مذهب أهل السنة والجماعة المعتدل المقبول الموافق للكتاب والسنة وإجماع الأمة سلفاً وخلفاً .

* * *

﴿ وجوب التحلى بالفضائل ﴾

فاعتمر وكن كما كان خيار الخلق ... حليف حلم تابعاً للحق
فكل خير فى اتباع من سلف ... وكل شر فى ابتداع من خلف
وكل هدى للنبى قد رجح ... فما أبيح افعل ودع مالم يبح
فتابع الصالح ممن سلفا ... وجانب البدعة ممن خلفا
هذا وأرجو الله فى الإخلاص ... من الرياء ثم فى الخلاص
من الرجيم ثم نفسى والهوى ... فمن يمل لهؤلاء قد غوى
هذا وأرجو الله أن يمنحنا ... عند السؤال مطلقا حجتنا
ثم الصلاة والسلام الدائم ... على نبى دأبه المراحم
محمد وآله وعترته ... وتابع لنهجته من أمته

قوله (وكن كما كان خيار الخلق) يريد المصنف بهذا أن يشير إلى وجوب التحلى بالفضائل وأن يكون الإنسان متصفاً بأخلاق فاضلة مثل الأخلاق التى يتصف بها خيار الخلق دائماً . والمراد بخيار الخلق نبينا محمد صلى الله عليه وسلم لأنه جمع ما تفرق فى غيره من الخصال الحميدة فهو الخيار المطلق . ويحتمل أن المراد به الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لأنهم خيار خلق الله كما وردت النصوص بذلك

والأولى أن يراد به كل من ثبتت له الخيرية ولو بالنسبة لمن دونه فيشمله صلى الله عليه وسلم ، ويشمل الأنبياء والعلماء والشهداء والأولياء والزهاد والعباد . ويكون الكلام موزعاً باعتبار الأشخاص وأنواع الخير . فمن الناس من له قدرة على صورة مجاهدته صلى الله عليه وسلم ، ومنهم من له قدرة على صورة مجاهدة غيره من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، ومنهم من له قدرة على صورة مجاهدة العلماء ، وهلم جرا .

وإذا كانت المجاهدة على يد شيخ من العارفين كانت أنفع لقولهم : (حال رجل فى ألف رجل أنفع من وعظه ألف رجل فى رجل) فينبغى للشخص أن يلزم شيخاً عارفاً على الكتاب والسنه بأن يزنه قبل الآخذ عنه . فإن وجده على الكتاب والسنة لازمه وتأدب معه فعساه يكتسب من حاله مايكون به صفاء باطنه والله يتولى أمره ويصلح حاله ويلهمه رشده ويجعله سعيداً فى دنياه وموفق لآخرته عاملا بكتاب الله وسنته غير خارج عن الجماعة .

قوله (حليف حلم) المراد بالحليف هنا معنى المحالف والملازم والمقصود به تحمل مشاق عباد الله بحيث لايستفزه الشيطان ولا الهوى ولا يحركه الغضب فالشجاع ليس بالسرعة ، وإنما الشجاع من يملك نفسه عند الغضب وإنما خص الناظم الحلم بالذكر مع دخوله فى عموم ما كان عليه خيار الخلق اهتماماً به ولأنه وصف جامع لأوصاف الخير لكن الحلم فيما يغضب الله عز وجل مذموم جداً لذا خصه بالذكر.

قوله (تابعاً للحق)

المراد بالحق هنا : الله عز وجل لأن الحق اسم من أسمائه وفى كلام المصنف حذف مضاف .

وبيانه : الدين الحق ، ويحتمل أن المراد به الأحكام الحقة وحينئذ فلا حاجة لتقدير المضاف .

ولا يخفى عليك أيها القارىء الموفق أنك لا تكون تابعاً للحق إلا إذا كنت متمسكا به ممتثلا لأوامره مجتنباً لنواهيه ، قال تعالى : (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) ف

والمراد عليك أيها المؤمن أن تزن جميع أقوالك وأفعالك واعتقاداتك بميزان الشريعة ، وعليك بحفظ الحواس وضبط الأنفاس .

قوله (فكل خير فى اتباع من سلف) والمقصود به أن على جميع الناس المؤمنين أن يتبعو سلف الأمة لأن كل خير فى اتباع من تقدم من سلف الأنبياء والصحابة والتابعين وتابعيهم خصوصاً الأئمة الأربعة المجتهدين الذين انعقد الاجماع على امتناع الخروج عن مذاهبهم فى الافتاء والحكم ، وأعمل الشخص فى نفسه فيجوز تقليد غيرهم فيه وهو كاف الإيمان عند البعض والبعض يرى أن التقليد غير كاف والإيمان وإن كان كاف فى الأعمال .

وقوله (وكل شر فى ابتداع من خلف) هذا علة لما تضمنه الأمر السابق من النهى والتقدير ولاتكن كما كان عليه شرار الخلق لأن كل شر حاصل فى ابتداع من خلف وهو المتأخر من الخلف السيء الذين أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فهؤلاء سوف يلقون غيا، ويجب علينا الابتعاد عنهم وعدم اتباعهم لأن فى اتباع هؤلاء خروج على الدين الحنيف ومخالفة صريحة بسببها ينال الإنسان العذاب يوم القيامة .

وأعلم أن البدعة تعتريها الأحكام الخمسة ، فتارة تكون واجبة كضبط المصاحف والشرائع إذا خيف عليها الضياع وتارة تكون محرمة كالمكوس وسائر المحدثات المنافية للقواعد الشرعية وتاره تكون مندوبة كصلاة التراويح جماعة ولذلك قال سيدنا عمر رضى الله عنه فى التراويح نعمت البدعة هى وتارة ، تكون مكروهة كزخرفة المساجد وتزويق المصاحف ، وتارة تكون مباحة كاتخاذ المناخل للدقيق ففى الآثار أن أول شيء أحدثه الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم اتخاذ المناخل وإنما كانت مباحة لأن لين العيش واصلاحه من المباحات فوسائله مباحة .

قوله (وكل هدى للنبي قد رجح) المراد به أن كل هدى للنبي منسوب إليه صلى الله عليه وسلم وهو راجح مالم ينسب له صلى الله عليه وسلم من الأقوال والافعال والاعتقادات فأفضل الأحوال أحواله عليه الصلاة والسلام التى تفسخ وليس المقصود بها مجرد بيان الجواز ولا ماقام الدليل على اختصاصه به صلى الله عليه وسلم بخلاف مانسخ كقيام الليل كله وما قصد به مجرد بيان الجواز لوضوئه

عليه السلام مرة مرة وما كان مختصاً به صلى الله عليه وسلم كتزوجه أكثر من أربعة .

قوله (فما أبيح أفعل) والمراد به أن الذى لم ينه عنه ولو تنزيها أفعل فيشمل الواجب والمندوب والمباح وهو ما استوى طرفاه فى الفعل والترك .

قوله (ودع مالم يبح) والمقصود واترك مالم يقم دليل على إباحته لأنك إذا فعلت ذلك عصيت الله عز وجل بل ربما وقعت فى المحرم لذا عليك بتركه تفز برضوان الله عز وجل — والمنهى عنه إما أن يكون حراماً أو مكروهاً أو خلاف الأولى .

قوله (فتابع الصالح ممن سلفا) المراد به أن الانسان يجب عليه فى عقائده وأقواله وأفعاله أن يتبع الطريق الصالح ممن سلف لقوله عليه الصلاة والسلام (عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى عضوا عليها بالنواجذ) وهذا كناية من شدة التمسك بها والصالح هو القائم بحقوق الله وحقوق العباد وهذا أندر من الكبريت الأحمر ويطلق على النبى صلى الله عليه وسلم كما يطلق على الولى إلا أن الصلاح فى الأنبياء أكمل منه فى الأولياء .

قوله (وجانب البدعة ممن خلفا) والمقصود به أن يترك الإنسان اتباع من البدعة المذمومة ممن جاء بعد خواص الصحابة وعلمائهم وقد علمت أن البدعة تقربها الأحكام الخمسة.

وحاصل الأمر أن كل ما وافق الكتاب والسنة أو الاجماع أو القياس فهو سنة وماخرج عن ذلك فهو بدعة مذمومة ويجب الابتعاد عنها .

قوله (هذا وأرجو الله فى الإخلاص) المراد به أن ماذكره المصنف فيما تقدم هو مذهب أهل السنة والمراد متابعة أهل السلف الصالح ومجانبة البدعة ممن خلف إلى غرض آخر وهو هنا رجاء الاخلاص وماذكره بعده ، وبين الغرضين تناسب وأن يرجو الإنسان به الخلاص وأن يأخذ بالأسباب بعد تعليق القلب بالأمر المرغوب فيه مع الأخذ فى الأسباب وإلا فهو طمع مذموم . قال ابن الجوزى مثل

مع الاصرار على المعصية كمثل من رجا حصاداً وما زرع أو ولداً وما نكح ، وقال عبد الله بن المبارك .

ما بال دينك ترضى أن تدنسه وثوب الدهر مغسول من الدنس

ترجوا النجاة ولم تسلك طريقتها إن السفينة لا تجرى على اليبس

وفى الحديث القدسى « ما أقل حياء من يطمع فى جنتى بغير عمل كيف أجود برحمتى على من بخل بطاعتى » والاخلاص يقتضى اتصاف الانسان بالعبادة الحقة وهو قصد وجه الله وحده وإخلاص العبادة له وهو سبب الخلاص من أهوال يوم القيامة وهو واجب عينى على كل مكلف فى جميع الطاعات .

قال تعالى (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين) وقال صلى الله عليه وسلم (إن الله لا يقبل من العمل إلا ما كان خالصاً وما ابتغى به وجهه) وفى حديث أنس رضى الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من فارق الدنيا على الاخلاص لله وحده لا شريك له وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة فارقها والله عنه راض » وعن ثوبان قال رسول الله ﷺ يقول « طوبى للمخلصين أولئك مصابيح الهدى منجلى عنهم كل فتنة ظلماء » وفى رواية (فتماء) وهى بمعنى ظلماء ومما يعين على الاخلاص استحضار أن ما سوى الله لا شىء بيده وأن كل شىء بيده الله تعالى والصادق فى إخلاصه لا يحب إطلاع الناس على حسن عمله ولا يكره أن يطلع الناس على سىء عمله ولا يبالى بخروج قدره من قلوب الخلق وروىء بعضهم فى المنام بعد الموت يقول الجنة أرضها الإيمان وشجرها الاعمال وثمرها الاخلاص .

قوله (من الرياء) هو عمل القربة ليراه الناس والتسميع هو أن يعمل العمل وحده ثم يسمع به الناس لأجل تعظيمهم له أو لجلب خير منهم وكل من الرياء والتسميع محبط للثواب مع صحة العمل خلافاً لما نص عليه السادة المالكية من أنه مبطل للعبادة وقول الحسن ، من أعطى غيره شيئاً حياء منه له فيه أجر ، وقول ابن سيرين من تبع جنازة حياء من أهلها له أجر ، كل منهما محمول على ما إذا قصد جبر خاطر من أعطاه وأهل الجنازة لله وحده وإلا فهو رياء وفى الحديث القدسى « أنا أغنى الشركاء عن الشرك فمن عمل عملا أشرك فيه غيرى شركته لشريكى » وقال تعالى فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون الذين هم يراءون ويمنعون الماعون .

والرياء قسمان : جلى وخفى ، فالأول أن يفعل الطاعة بحضرة النـاس لا غير فإن خلا بنفسه لا يفعل شيئاً والثانى أن يفعلها مطلقاً حضر النـاس أولا ولـكن يفرح عند حضورهم ، قال الفضيل بن عياض العمل لأجل الناس شرك وشرك العمل لأجل الناس هو الريا ، والاخلاص أن يعافيك الله منهما — فمن عزم على عبادة فتركها خوف الناس فهو مراء إلا إن شركها ليفعلها فى الخلوة فهو مستحب وأن يرجو الله فى الخلاص من هذه الأمور ولذا قال الشاعر : —

إنى بليت بأربع ترمينى ... بالنبل قد نصبوا على شراطا

إبليس والدنيا ونفس والهوى ... من أين أرجو بينهن فكاكا

يارب ساعدنى بعفوك إننى ... أصبحت لاأرجو لهن سواكا

قوله (من الرجيم) والمراد اتباع طريق الشيطان الرجيم والوقوع فى مكايده والرجيم المطرود من رحمة الله تعـالى وهو الراجم للنـاس بوسوسته وهو ما يشمل إبليس وأعوانه وهم أولاده من ظهره فإنه لما هبط من الجنة يقـال إنه لاط بنفسه لـكونه لا زوجة له فباض خمس بيضات فـكانت أصـل ذريته فهو أول من لاط كما روى عنه ﷺ وهو أبو الشيـاطين كما أن آدم أبو الانس والعداوة بين الثقلين فرع العداوة بين الأبوين قال تعالى « إن الشيطان لكم عدو فاتخذوه عدوا » والمراد بالآية فى عقائدكم وأقوالكم وأفعالكم وكونوا على حذر منه فى جميع أحوالكم ، ويرجو الإنسان لنفسه الخلاص مما وقعت فيه فهو يرجو الله عز وجل أن يخلصه من مكايد نفسه التى هى أشد من الشيطان فى الـكيد ولذلك قال بعضهم : —

توق نفسك لا تأمن غوائلها ... فالنفس أخبث من سبعين شيطانا

والمراد بالنفس هنا الأمارة بالسوء التى تأمر الإنسان بالشر ولا تأمره بالخير إلا نادراً بخلاف اللوامة وهى التى تغلب صاحبها ثم ترجع عليه اللوم على ما وقع منه لـكونها أذعنت للحق بسبب المجاهدة والملهمة وهى التى ألهمت فجورها وتقواها بسبب المجاهدة والمطمئنة وهى التى اطمأنت إلى مكارم الأخلاق والراضية وهى التى رضيت بالله ربا من غير منازعة باطنية بسبب المجاهدة والمرضية وهى التى

تجلى الله عليها بالرضاء والعفو عما مضى ، والكاملة وهي التي صارت الكمالات لها طبعا وسجية ومع ذلك تترقى في الكمال ثم بعد كمال النفس لا يجوز للشخص أن يتصدى للإرشاد إلا بإذن صريح لكن الوقت قد تأخر فكل من يتنبه من غفلته ويصدق في رغبته فعلى العاقل بالجد والاجتهاد حتى يسير في طريق الرشاد وعلى الإنسان أن يرجو الله في الخلاص من الهوى وهو ميل النفس إلى مرغوبها ولو كان فيه هلاكها وإذا أطلق انصرف إلى الميل إلى خلاف الحق غالبا نحو ولا تتبع الهوى وقد يستعمل في الميل للحق كما في قول السيدة عائشة رضى الله عنها لا أرى ربك إلا يسارع في هوا لها) تخاطب النبي ﷺ لما نزل قوله تعالى « ترجى من تشاء » الآية وسمى الأول هوى لأنه يهوى بصاحبه إلى النار وأما الهواء بالمد فهو ما بين السماء والأرض من الريح الذى تسير به السفن قال الشاعر :—

جمع الهواء مع الهوى في أضلعي فتكاملت في مهجتي نار
فقصرت بالممدود عن نيل المنى ودرجت بالمقصور في أكفاني

ومعنى كلامه أنه اجتمع فيه الممدود والمقصود فبالممدود قصر نيل عن مناه لكونه ألف الريح اللينة وأحب الراحة ففاته خير كثير وبالمقصود مات ودرج في أكفانه لأنه تبع هوى نفسه فتمكن منه العشق فقتله —

قوله أفبن يل لمولاه قد غوى المراد به أن كل مكلف يميل لأحد الثلاثة التي هي منشأ كل فتنة فقد فارق الرشد وخرج عن الاستقامة وهو تعليل ثم الخلاص وهو مطلوب وهو يرجو الله رجاء متجدد بتجديد الأحوال والأزمنة والأمكنة أن يمنحه ويعطيه المنة والعطيـــة وهو قبول الدعاء في غفران الذنوب وأن يطلب من الله أن يؤهله لطلب الدعاء أو لطلب العلم تحدثا بالنعمة قال تعالى « وأما بنعمة ربك فحدث » وهذا لا ينافى أنه متذلل متخاضع لمولاه فلا يرد أن مقام الدعاء مقام ذلة وخضوع والعظمة تنافى ذلك .

وقوله (عن السؤال مطلقاً) المراد عند ورود السؤال علينا من الغير حال كون السؤال مطلقاً غير مقيد في الدنيا وفي القبر وفي القيامة كما يفهم ذلك من

المقام وإن لم يفسر الاطلاق هنا سابق ولا حق — وقول العلماء الاطلاق يفسره سابق أولا حق أمر أغلبي كما قاله بعض المحققين وحجتنا على جواب ذلك السؤال احتجاجا صحيحا شرعياً بحيث لا طعن فيه ولا امتناع من قبوله قولا واحداً ولا يستطيع أحد أن يرد السؤال مهما كان عمله أو مقدارة ولكن يخفف فى الاجابة ولا يطول وقت السؤال فينعم به المسئول بخلاف غيره — قال بعض العارفين من لطف الله منح الحجة للإنسان عند السؤال قال تعالى (يا أيها الإنسان ما غرك بربك الكريم ، فإنه ألهمه الحجة بأن يقول غرنى كرمك يارب .

وقوله (ثم الصلاة والسلام) والواقع أن مباحث الصلاة والسلام تقدمت فى أول الكتاب وإ نما أتى المصنف بهما فى أول كتابه وفى آخره رجاء لقبول مابينهما لأن الصلاة على النبى ﷺ مقبولة لا مردودة والله أكرم من أن يقبل الصلاتين ويرد ما بينهما وقد ورد فى الحديث (الدعاء بين الصلاتين على لا يرد) ويقاس على الدعاء نحوه — وأعلم أنه إذا أورد الإنسان الصلاة والسلام فى آخر عمله لا ينبغى أن يريد بهما الاعلام بإتمامه بل ينبغى له أن لا يقصد إلا تحصيـــل فضيلتهما وإلا وقع فى الكراهة وكذا قولهم والله أعلم عند التمام فينبغى ألا يقصدوا بذلك الاعلام بالانتهاء بل ينبغى أن يقصدوا تفويض العلم إليه تعالى .

وقوله (الدائم) المراد به الصلاة الدائمة والسلام الدائم فيكون فى كلامه حذف من الأول لدلالة الثانى عليه وإن كان خلاف الغالب وهو الحذف من الثانى لدلالة الأول عليه ولا يخفى أن الدوام بإعتبار فضلهما وثمرتهما لا باعتبار لفضلهما لأنهما عرضان ينقضيان بمجرد النطق بهما .

وقوله (على نبى) المراد به أن الصلاة والدعاء كائنان على نبى من الأنبياء ودأب النبى المراحم وهو حقه لنبى ومعنى الدأب العادة والمراحم جمع مرحمة وهى بمعنى الرحمة فالمعنى عادته المستمرة الرحمة للعالمين ففيه تلميح لقوله تعالى (وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين) .

وقوله (محمد) المراد به البدلية من نبى أو هو بيان عليه زاده الله تشريفا وتكريما لديه وإنما ترك الناظم وصفه ﷺ بالسيادة لضرورة النظم وإلا

يستحب وصفه بالسيادة استعمالا للادب كما قاله الجلال المحلى فى الصلاة وغيرها وأما حديث لا تسيدونى فى صلاتكم فقال السيوطى لا أصل له .

وقوله (وآله) والمراد والصلاة والسلام الدائم على آله .

وقوله (عترته) المراد بهم أهل بيت النبى زوجاته وقيل نسله ورهطه الادنون ثم كل تابع لطريقته ﷺ ولو فى الإيمان فقط فيدخل عصاة المؤمنين والقصد بهذا التعميم فى الدعاء لأنه أفضل وبه تكون الهداية .

وأمته . المراد بها أمة الإجابة ولابد من هذا القيد لبيان الواقع لا للاحتراز عن المتبع لطريقته ﷺ وليس من أمته لأن المتبع لشريعته لا يكون إلا من أمته لعموم بعثته — لا يقال قد يكون المتبع لشريعته ﷺ من غير أمته كما فى سيدنا عيسى حين ينزل آخر الزمان لأنا نقول هو حينئذ من أمته ﷺ — وفائدة القيد المذكور التنصيص على العموم لئلا يتوهم إرادة خصوص القرون الثلاثة نظير ما قالوه فى قوله تعالى « وما من دابة فى الأرض ولا طائر يطير بجناحيه إلا أمم أمثالكم ما فرطنا فى الكتاب من شىء » وهذا الشرح المبسط لجوهرة التوحيد هو آخر ما يسره الله لنا من غير حشو ولا تعقيد على جوهرة التوحيد — والله تعالى نسأل وبنبيه نتوسل أن يجعل هذه الكتابة خالصة لوجهه الكريم وأن ينفع بها النفع العميم ونرجو من صاحب العقل السليم والخلق الكريم القويم أن يقبل عثرتنا ويستر هفوتنا وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه ومن تبعه إلى يوم الدين .